الشيباني

الاهداف الاستعمارية

H. 55

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

338.91
Sh53aA
c.1

دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

احمد الشيباني

الأهداف الاستعمارية
وراء
مشروع مارشال

حقوق الطبع والنشر والترجمة
محفوظة

منشورات دار اليقظة العربية بدمشق

المقدمة

تمخض القرن الثامن عشر في القارة الاوروبية عن قوى استعمارية فتية ممثلة ببريطانيا وفرنسا والمانيا ولم يكد ذاك القرن يلفظ ما تبقى له انفاس حتى بدأت تلك القوى تقترف جرائمها الاستعمارية وتقوم بفتوحاتها التوسعية وتقتسم العالم فيما بينها وتقسم الكرة الارضية الى مناطق نفوذ لها . ولكن ذاك التقسيم لم يحل دون اصطدام مصالح تلك القوى بعضها ببعض وتصادم سياساتها التوسعية الناشئة عن ما يسميه التاريخ بالمجالات الحيوية وعلم الاقتصاد بالاحتياجات المادية الناشئة عن نمو وتضخم التجهيزات الصناعية وفائض انتاج تلك التجهيزات والمصانع وحاجة السلع الملحة للاسواق التجارية الواسعة .

وساد القرن التاسع عشر التنافس التجاري الشديد بين تلك القوى والصراع في سبيل استملاك موارد المواد الأولية ومواد الطعام وقد نشأت عن مبدأ التنافس الحروب التي عرفناها أو قرأنا عنها في التاريخ .

وقد تمكنت بعض الدول الاوروبية نتيجة لحروبها بعضها ضد بعض أو لفتوحاتها الاستعمارية من استعمار معظم القارة الاسيوية وافريقيا

وأجزاء كبيرة من قارات العالم الاخرى . واصبحت مهمة الشعوب المستعمرة تنحصر في تنمية ثروة المستعمرين وإنماء ثرائهم . ووافقت الفتوحات التوسعية المجازر والارهاب والمظالم ولطخت الجرائم البشعة كل صفحة من صفحات تاريخ اوربا الحديث .

جاء القرن العشرين وانتهت الحرب العالمية الثانية وكان لتطور وسائل النقل والمواصلات وليقظة الشعوب المستعمرة ونهضتها ولثورات الأمم المستعبدة ووثباتها ان اتخذ الاستعمار لوناً جديداً من الوانه ودخل في مرحلة تاريخية جديدة من مراحله وهذه المرحلة هي التي يجتازها الاستعمار اليوم والتي تعرف بمرحلة المعاهدات السياسية والاتفاقات الاقتصادية والتجارية والتي تعقد بين بلدان تنتقل من مرحلة الاستعمار السافر اي مرحلة الاحتلال العسكري الى مرحلة الاستعمار المقنع اي مرحلة الامتيازات السياسية والاقتصادية والتجارية . .. فبريطانيا مثلا قبلما انهى احتلالها العسكري للهند اشترطت على دولتي الهند والباكستان دخولها في نظام « الدومينيون » وذلك كي تضمن للشركات ولرؤوس الاموال البريطانية الاستمرار في استغلال الثروات الهندية لحساب ارباب المال والصناعات من البريطانيين .

هذا نوع جديد في السياسة الاستعمارية وهناك نوع شبيه له وهو المحاولات البريطانيا الحالية التي تقوم بها عن طريق صديقها الحميم ملك شرق الاردن ونوري السعيد واعني بهذه المحاولات مشاورات

بريطانيا لتنفيذ مشروع سوريا الكبرى وذلك كي تتمكن من تسهيل اعمال شركاتها واستثمار مرافق الحياة العامة في سوريا وحرمان الشعب السوري من خيرات بلاده .

هذا هو التبدل الجديد الذي طرأ على السياسة الاستعمارية فلقد مضى عهد الاستعمار المسلح ، عهد الفتوحات العسكرية واصبحت يقظة الشعوب ووعيها يحولان ويعرقلان أي اتجاه استثماري استعماري مدعوم بالقوة السافرة ولهذا اضطر الاستعمار ان ينهج منهجاً جديداً لتوطيد سلطانه والمد بعمره في البلدان التي هي اضعف منه اقتصادياً . وهذا النهج هو كما قلت في السابق الاتفاقات السياسية والاقتصادية والتجارية .

ولقد برعت الولايات المتحدة في انتهاج هذه السياسة ومشروع مارشال وقرارات مؤتمر هافانا الوارد بحثها في كتابي هذا خير مصداق لقولي .

وانني إذ اعالج هذا النهج الجديد في السياسة الاستعمارية اعالجه كعربي تعاوني اشتراكي مؤمن بضرورة رفع المظالم التي انزلها الاستعمار بالشعوب العربية والاسلامية وبضرورة تطبيق العدالة الاجتماعية بين جماهير العرب والمسلمين عن طريق إنماء الثروات الوطنية واستغلال خيرات العالم العربي بايدي عربية ولحساب وصالح الشعوب العربية .

وهذا امر ليس بالمستحيل تحقيقه على شعوب تجمعت ارادتها حوله وكل ما نحتاجه هو عزم صادق وشديد ونظام تقدمي جديد

وقبل ان اختتم هذه المقدمة استميح القراء عذراً عن ما يرد في في هذا الكتاب من اخطاء مطبعية حاولت كل ما استطيع ان اتجنب ورودها ولكن .....

دمشق في ١ شباط سنة ١٩٤٩

الفصل الاول

تطور السياسة الاميركية

بدأت الولايات المتحدة الأميركية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر تبدل سياستها الخارجية وتعدل برامجها وتعزف عن المبادىء الانعزالية التي دانت بها أمداً ليس بالقصير من الزمن .

فبعد أن كانت هذه الدولة لا تكترث أو تبدي أدنى اهتمام او التفات لما يقع في القارة الأوروبية من حوادث وأحداث ، أو بما تقوم به أوروبا من حروب استعمارية ، وفتوحات توسيعية في آسيا وافريقيا وغيرهما من أقطار العالم . نرى أن الولايات المتحدة أخذت منذ سنة ١٩٣٢ أي منذ استلام روزفلت الحكم تتداخل تداخلا فعلياً لا شكلياً في كل أمر أو حادثة تقع في أي بلد من بلدان العالم وتحاول أن تفرض رأيها وتسعى الى أن يجري حل جميع المشاكل الدولية متفقاً ومصالحها .

فما السر في هـذا التطور الغريب العجيب الذي طرأ على سياسة هذه الدولة فجاء منافياً لأبسط القواعد الاساسية التي استنها الساسة الاميركيون دستوراً لسياسة الولايات المتحدة وتنظيم علاقاتها المباشرة وغير المباشرة بالعالم ؟

ان السر لا ينحصر في أن اميركا قطر يدين بمثل عليا اصدق ماتوصف بها أنها مثل اميركية . بل لان تمركز الصناعات وتركز رؤوس الاموال وطغيان الانتاج الاميركي طغياناً فاق إلى حد كبير القدرة الشرائية لدى المواطن الاميركي فاصبحت والحال معها السوق الداخلية عاجزة عن ان تمتص ذاك السيل الجارف من السلع والبضائع وتؤمن الارباح لارباب الصناعات وملاك الانتاج من الرأسماليين الاميركيين الذين لم يتبق امامهم حيال هذه الحقيقة سوى ايجاد الاسواق الخارجية لبضائعهم ومنتوجاتهم وهذا مما اضطر حكومة الولايات المتحدة التي تمثل كبار ملاك الانتاج وأرباب المصارف والبنوك الى أن تبدل سياستها وتقلبها رأسا على عقب فتتدخل في الشؤون العالمية لتخلق لها مركزاً سياسيا يمكنها من حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية ويساعد رؤوس

الاموال الأميركية الموظفة في الخارج على النمو والسيطرة على اقتصاديات العالم.

ولهذا يتوجب علينا اذا اردنا ان نتفهم الاسس والقواعد الجديدة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية ان ندرس تطور الاقتصاد الاميركي ونموه والمحاولات التوسعية للرأسمالية الاميركية في العالم.

بعد أن تركز الانتاج الاميركي وانشئت الشركات الاميركية المتحدة (CORPORATIONS) والموحدة (TRUST) وبدأ شبح الاحتكارات الاميركية يلقي ظله على العالم الرهيب. اخذ نفوذ الرأسمالية الاميركية يتسرب الى اميركا الجنوبية التي كان معظمها خاضعا لحكم اقطاعي اسباني وبرتغالي ومتأثراً بشتى التيارات السياسية الأوربية. وهنا صدر تصريح الرئيس «مونرو» المشهور والقائل بان القارة الاميركية للاميركيين وان الولايات المتحدة لن تطيق استعماراً جديداً لاية بقعة من بقاع اميركا.

اما العوامل الحقيقية التي حدت بالرئيس «جيمس مونرو» الى اصدار مثل هذا التصريح، الذي أدخل تعديلا

جوهريا على سياسة الولايات المتحدة فهي ليست عوامل انسانية او سياسية بل عوامل اقتصادية اقتضتها مستلزمات الرأسمالية الاميركية التي وجدت ان تكاثر رؤوس أموالها وتناسلها وتوسع تجارتها وازدياد مرابحها لن يتم إلا إذا ساد أميركا الجنوبية الهدوء والاستقرار، وهذا لا يحدث الا اذا تمتعت المستعمرات في جنوبي اميركا باستقلالها السياسي وسيادتها الوطنية ولهذا عاضدت كل حركة تحريرية نشأت ونشطت في أميركا الجنوبية واستهدفت الخلاص من نير الاستعمار الأوروبي.

وقد اتفقت في تلك الفترة من الزمن مصالح الطبقتين الراسماليتين البريطانية والاميركية على ذلك الغرض فعاضدت بريطانيا ايضا الثورات الأهلية ضد الاسبان والبرتغاليين وقدم اللورد «كشرين» «COCHRANE» للثوار كل ما تمتلك الطبقة الراسمالية البريطانية من مساعدات وامدادات وذلك لان هذه الطبقة لمست بان هناك امبراطورية تجارية جديدة تنشأ في اميركا الجنوبيه وتغري اسواقها وموارداها الاولية المغامرين البريطانيين باستغلالها واجتناء الارباح منها فرفع

تجار لندن عريضة الى الحكومة البريطانية يطالبونها فيها بوجوب تنظيم العلاقات التجارية بين بريطانيا واميركا الجنوبية وتأمين المواصلات التجارية معها عن طريق الاعتراف رسميا بالمستعمرات الثائرة دولاً مستقلة ذات سيادة وقد حقق وزير الخارجية البريطانية آنذاك المدعو « كاننج » رغبة تجار لندن فاعترفت الحكومة البريطانية باستقلال بلدان اميركا الجنوبية وبالثوار حكومات شرعية لبلادهم .

ولقد كان من المتفق عليه بين الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية حينذاك ، ان يصار الى الاعتراف باستقلال تلك البلدان باصدار اعلان مشترك في لندن وواشنطن ولكن وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك المسمى « جون كوينزي آدمز » اراد ان لا يقيد طموح الرأسمالية الاميركية في استغلال اميركا الجنوبية فنصح حكومته باصدار تصريح خاص بها ومستقل عن اعتراف الحكومة البريطانية باستقلال اميركا الجنوبية فاصدر « مونرو » تصريحه الذي جاء مستنكراً اي نشاط اوروبي في جنوبي اميركا أكان ذاك النشاط سياسيا ام اقتصادياً ، وبكلمة اوضح

رأى الرئيس « مونرو » بانه لا يحق لرأسمالية غير اميركية ان تستغل بلدان اميركا الجنوبية ولهذا فان الانسجام بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا لم يعمر طويلا في تلك البقعة من العالم اذ سرعان ما بدأت المزاحمة الشديدة بينهما والمنافسة القاسية على اغتصاب تلك الأسواق واستعمارها .

وكانت بريطانيا قبل بدء التوسع الاقتصادي الاميركي في اميركا الجنوبية تكاد تحتكر اسواق جميع الجمهوريات الاميركية الجنوبية وتتحكم في صناعاتها وموارداها الاولية فلقد بلغت الاموال البريطانية المستثمرة في اميركا الجنوبية حتى نهاية سنة ١٩١٣ مبلغاً قدره ، ٣٨٣٦ (١) مليون دولار بينما لم تتجاوز الاموال الاميركية المستثمرة في تلك المنطقة ١٧٣ مليون دولار ولكن سرعان ما اخذت رؤوس الاموال الاميركية تتدفق على اميركا الجنوبية فقفز رقمها من ١٧٣ مليون دولار عام ١٩١٣ الى ٢٢٩٤ مليون دولار عام ١٩٣٧ وهذا مما جعل الرأسمالية البريطانية ترتجف هلعاً وفزعاً على مصالحها من رؤوس الاموال الأميركية وقد اوجدت المزاحمة القاسية بين

(1) E CONOMIC ALMANAC (44-45) P. 81
ايكونمك المانك (٤٤ ـ ٤٥) صفحة ٨١

الشركات الاميركية والبريطانية في بلدان جنوبي اميركا، الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في تلك الدول فكانت كل واحدة من الرأسماليتين الأميركية البريطانية تكيد للأخرى عن طريق تدخلها في شؤون البلاد الداخلية فغدت جمهوريات اميركا الجنوبية ميداناً فسيحاً للثورات الأهلية واصبحت محاولة قلب نظام الحكم القائم امراً طبيعياً لايستغرب العالم حدوثه في جنوبي اميركا وذلك لأن الرأسمالية البريطانية مدفوعة من حب المحافظة على مصالحها وتنمية قدرتها على الوقوف في وجه المزاحمة الأميركية. اخذت تساعد الاشخاص المواطنين الذين تتوسم فيهم الاستعداد لتأجير نفوسهم لها والدفاع عن مصالحها فتعاضدهم في انشاء احزاب سياسية منظمة تستهدف الأستيلاء على السلطة السياسية لسن التشاريع والقوانين التي تحمي نشاط الشركات البريطانية من منافستها الخطرة رأسمالية الولايات المتحدة.

وقد وجدت الشركات الاميركية العاملة في جنوبي اميركا ان الوقوف في وجه المزاحمة البريطانية والاحزاب السياسية الوطنية المناصرة لشركات بريطانيا يقتضيها هي الأخرى ان

تخلق احزاباً سياسية موالية لها تقاوم مخلوقات بريطانيا السياسية .

ومما ورد يتضح لنا بان الفوضى الادارية والسياسية التي غمرت بلدان اميركا الجنوبية ودولها لاتعود اسبابها الى تباين مبادىء الأحزاب فيها بل الى التعارض الجلي الواضح بين مصالح الرأسماليتين البريطانية والاميركية .

ولقد استطاعت الشركات الأميركية بفضل نظام الانتاج الاميركي الحديث وقرب الولايات المتحدة من اميركا الجنوبية ، أن ترغم بريطانيا على التخلي لها عن مركزها الاقتصادي في دول جنوبي اميركا .

وبينما كانت الرأسمالية الأميركية تخوض حربها الاستثمارية ضد بريطانيا في أميركا الجنوبية كانت في الوقت ذاته تؤسس لنفسها قواعد انطلاقية لاستغلال الصناعات الأوروبية وتوظيف رؤوس أموالها فيها فعقدت شركة «الجنرال الكتريك» وهي أكبر شركة أميركية احتكارية للهندسة الكهربائية مع الشركة الألمانية الاحتكارية AEG الكهربائية اتفاقاً وقع بينهما في عام ١٩٢٢ (١) ونص على وجوب تبادل الاختراعات

والمشورة الفنية واقتسام الاسواق العالمية بينهما غير أن الشركة الاميركية لم تكتف بهذا الاتفاق بل انها حاولت أن تخضع شريكتها لنفوذها المطلق فاشترت ٣٠٪ من أسهم الاحتكار الالماني .

وقد رافق نمو الرأسمالية الاميركية احتكار شامل مطلق وساعدت الحرب العظمى الأولى على تدعيم الاحتكارات وتوطيد سلطانها في الولايات المتحدة وخارجها لأنه حينما نشبت الحرب العالمية الأولى نظمت حكومة الولايات المتحدة الانتاج الصناعي الثقيل منه و المتوسط على أساس قاعدة الاحتكار فاستغل ممولو الاحتكارات وملاكوها هذه الفرصة السانحة فوسعوا نفوذهم وشملت سيطرتهم شتى المرافق العامة فقضوا بذلك على شركات كثيرة أبت أن تنضم اليهم أو عجزت عن أن تقف أمامهم ، فساد التنظيم الاحتكاري الصناعات الاميركية التي تضخم انتاجها وتضاعفت أرباحها وتمكنت من فرض شروطها وأسعارها على الأسواق الداخلية والمنافسة في الأسواق الخارجية .

وبالجدول الآتي بيانات تقريبية عن المستوى الذي بلغه

تحكير الانتاج الأميركي (يخرج من هذا الجدول الاتفاقات الكارتلية والنقابية)

(١)

الصناعة	السنة	عدد المشروعات الاحتكارية	درجه شمولها صناعه معينه ٪	درجه شمول أعظم الاحتكارات لصناعه معينه ٪
حديد خام	١٩٣١	٤	٦٠	٤٥ـ٥٠
بترول	١٩٣٢	١	٤٥ـ٥٠	٤٥ـ٥٠
صلب	١٩٣٢	٢	٦٠	٤٠
نحاس	١٩٣٣	٥	٩٨	٣٧
سيارات	١٩٣٣	٣	٨٩	٥٠
آلات زراعية	١٩١٨	١	٦٥	٦٥
هندسة كهربائية	١٩٢٢	٢	٧٥ـ٨٠	٤٠ـ٥٠
تلفون وتلغراف	١٩٣٠	١	٧٥	٧٥
راديو	١٩٣٠	١	٩٥ـ١٠٠	٩٥ـ١٠٠
طباق دخان	١٩٣٠	٤	٧٩	٤١
سكك حديدية	١٩٣٠	١٤	٨٦	١٢
قوة كهربائية	؟	٨	٧٤	٢٣

(1) NEW DATA ON LENINS IMPERIALISM BY FARGA, MEDELSON

أما المزايا الاساسية للنظم الاحتكارية فقد لخصها الاقتصادي الالماني هلفردنج بالنقاط التالية :

أولاً : تسوية تقلبات التجارة وبذا يكفل للمشروعات نصيباً من الربح أشد ثباتاً واستقراراً .

ثانياً : يترتب على هذا النظام القضاء على المتاجرة والمنافسة والمزاحمة .

ثالثاً : يجعل في الامكان اجراء التحسينات الفنية مما يؤدي الى اجتناء ارباح اعلى مما تحصل عليها المشروعات الخلص (غير المتحدة) .

رابعاً : يزيد من قوة مركز المشروعات المتحدة إزاء زميلتها الخلص ويجعلها أقدر على المنافسة في فترات الكساد الخطير حينما لايتمشى هبوط اسعار المواد الاولية مع هبوط أثمان السلع المصنوعة .

وبازدياد سيطرة الاحتكارات ازداد تمركز رأس المال الاميركي زيادة عظيمة . وخلقت الحرب الكونية الاولى في الولايات المتحدة ارستقراطية مالية واسعة الثراء من نوع ووزن جديدين وأخذ اخطبوط الدولار يلتف حول شتى

المنشآت الاقتصادية العالمية محاولاً أن يجعل منها شركة اميركية موحدة . وبدأت رؤوس الأموال الاميركية تهاجر الى العالم باسره ، وقد مكنتها الظروف الاقتصادية السيئة التي عمت اوروبا والعالم عقب الحرب الاولى من ان تنشط في ميادين الاقتصاد الاوروبي . وتستفيد من انحلال الرأسمالية الاستعمارية الاوروبية فوسعت تجارتها مع العالم عامة واوربا خاصة .

ولكن أوربا معتمدة على القروض الاميركية واقتصادها وموارد مستعمراتها . استطاعت أن تنهض سريعا من كبوتها فتعيد بناء اقتصادها وتنظيمه على اسس جديدة .

وسار النظام الاحتكاري بالصناعة الاميركية قدما الى الامام واصبح تزايد الانتاج الاميركي يهدد ارباب الصناعة والمال من الاميركيين بكساد بضائعهم وتقلص أرباحهم . وكانت أوربا قد وقعت مباشرة عقب الحرب فريسة تضخم نقدي ذريع وفوضى مالية شديدة عجلت في حدوث الازمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام ١٩٢٩ واكتوت الولايات المتحدة بحر نيرانها .

اسباب أزمة سنة ١٩٢٩-١٩٣٢

منذ ان انتهت الحرب العالمية الاولى وخرجت أوروبا منها مهدمة مدمرة كثر طلب البلدان الاوروبية على سلع معينة من المصنوعات الاميركية . وكانت معظم هذه البضائع بضائع غير مستهلكة مباشرة كمواد البناء وبناء السفن وتمديدات الخطوط الحديدية وطرق المواصلات والاسلحة والذخيرة ولذا تحولت المصانع الاميركية الى انتاج هذه السلع . ومن البديهي أن الطلب على مثل هذه البضائع لابد من أن يتوقف يوما من الايام وقد توقف بالفعل فانتشرت البطالة بين العمال انتشاراً ذريعا .

وقد رافق انتشار البطالة ارتفاع اجور الايدي العاملة فاضطر أرباب العمل الى الاستعاضة عنهم بالطاقة الآلية ولكن هذه الحقيقة لم تؤثر سريعا في أزمة البطالة فتزيد من حدتها واشتدادها لان أرباب الصناعات الاميركية قد اضطروا الى تشغيل العمال في صناعات السلع الرأسمالية أي

الآلات وهذا الاتجاه الجديد الذي اتجهه الرأسماليون الاميركيون قد زاد في مضاعفات الازمة لان العمال عندما أنجزوا الالات الموصى عليها تعطلوا عن العمل وأجبروا غيرهم من زملائهم على ترك عملهم للآلة، ودليلنا على صدق ما نقول هو البيان الذي ورد في الكتاب الاميركي « المسمى » مشاكل أميركا الاقتصادية « وفي الصفحة ٢٧٠ حيث جاء فيها :-

كان عدد العمال العاطلين عن العمل في سنة ١٩٢٩ (سنة بدء الازمة) ١٫٨ مليون عامل فارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل في سنة ١٩٣٣ الى ١٣٫٨ مليون عامل .

ومن الطريف ان يعتقد بعض الكتاب المؤمنين بمذهب الاقتصاد الحر بان سبب البطالة مرده الى القانون الذي سنته الولايات المتحدة الاميركية والقاضي بتحريم دخول المهاجرين اليها حيث يقولون بأن هذا القانون منع ما يقارب من المليون عامل فني من الهجرة الى الولايات المتحدة فأدى ذلك الى ارتفاع اجور الايدي العاملة ارتفاعا اضطر أرباب الصناعات الاميركية الى الاستعاضة عنهم بالتعميم الآلي .

ولكن هذا القول مغلوط وخاطئ من أساسه لان الهم الاكبر للرأسماليين اجتناء الارباح لا تشغيل الايدي العاملة ولهذا فهم دوماً يفتشون عن الوسائل التي تقلل من تكاليف الانتاج لزيادة أرباحهم وتمكين سلعهم من الصمود أمام المنافسة في الاسواق. وقد وجدوا في تعميم النظام الآلي في جميع الصناعات الوسيلة التي تقربهم من هدفهم، وتجعل امنيتهم يسيرة المنال.

وقد أدى تعميم النظام الآلي الى انتشار البطالة انتشاراً ذريعاً، فاستغنت المصانع عن الكثيرين من عمالها، فمصانع الزجاج والحرير الصناعي مثلا انهت عمل مايقارب ٨٠ ٪ من عمالها. ومع هذا فلم يطرأ على كمية منتجاتها نقص أو هبوط وكان من نتائج هـذا العمل ان انخفضت القوة الشرائية للمجموعة الكبرى من الشعب الاميركي فكثر العرض وقل الطلب وانتليت البضائع الاميركية بكساد خطر مخيف فتدنت الاثمان بمعدل ٤٤ ٪ (١ عما كانت عليه سنة ١٩٣٠ وهبطت كمية البضائع المباعة الى ٩٠ ٪ بالمئة وانخفضت قيمة

(١) كتاب «المشاكل الاقتصادية الاميركية» صفحة ١٩٢

الصادرات الأميركية من ٥ر٥ مليار دولار (١) سنة ١٩٢٩ الى ٢ر١ مليار سنة ١٩٣٣ . وعاش الشعب الاميركي في بلاده الغنية الوفيرة الموارد قلقاً واجفاً يقض مضجعه شبح الغد المجهول وترتعد فرائصه حين التفكير بتدبير امور معيشته .

ومن الاسباب التي جعلت الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة تشتد وتقوى، مغالاة هذه الدولة في منح القروض المالية للدول الاوروبية التي كانت مطلقة الحرية في ابتياع السلع التي تشاءها من أي بلد تختاره ، وقد ساعدت هذه القروض على خروج المانيا وايطاليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا الى ميدان التجارة الدولية . وقد حاولت كل دولة من الدول المذكورة ان تنتهج سياسة الاكتفاء الذاتي فاخذت تشجع صادراتها وتقيد مستورداتها بقيود تكاد تشبه الحرمان . وكان اقفال الاتحاد السوفياتي أبوابه كسوق استهلاكه ، وتحرره من قيود الرأسمالية الاجنبية وسيطرة استثماراتها . عاملا فعالا في ايصالا الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الى الذروة . فبعد ان كانت روسيا في زمن الاقطاعية القيصرية قطرا زراعياً تعتمد في

(١) كتاب « المشاكل الاقتصادية الاميركية » صفحة ٢٥٠

تجهيزاتها الصناعية والآلية على ماتستورده من الخارج اولت وجهها عقب ان تسلم القادة الشيوعيون زمام الامر فيها شطر خلق صناعة روسية وقد مكنتها طاقتها البشرية الهائلة ووفرة مواردها واختلاف اقاليم مناطقها . وتنظيمها الصناعي الحديث المبني وفقاً لمنهاج مرسوم . من أن تقطع خطوات جبارة في الميدان الصناعي وأن تتحول بين عشية وضحاها من دولة زراعية الى دولة صناعية زراعية .

هذه هي بعض الاسباب الظاهرية للازمة الاقتصادية التي اجتاحت الولايات المتحدة الاميركية والعالم معها ، فهل تكفي هذه الاسباب لخلق الازمات وتعميم الحرمان والفقر والمرض والجهل في عالم يذخر بالخيرات والموارد والقوى الطبيعية الدفينة والظاهرة منها ؟

كلا ، فليس مصدر الازمات فقر الطبيعة واستنفاذنا لمواردها وخيراتها بل أن مصدر الضائقات الاقتصادية يعود أولا وأخيراً الى التنظيم الرأسمالي من انتاج وتوزيع في الاقتصاد العالمي . فانا استطيع ان اتفهم ازمة تحدث عن قصور الانتاج عن الاستهلاك ، ولكنني لا أستطيع ان اتفهم أزمة سببها

قصور الاستهلاك عن الانتاج ، فالازمات التي تعاقبت في تاريخ الاقتصاد العالمي حصلت عن فائض الانتاج وليس عن قصور وذلك لان ملاك الانتاج يفضلون الاف المرات ان يحرقوا سلعهم ويوقفوا دولاب العمل على أن تهبط اسعار منتجاتهم وتتدنى مقادير أرباحهم وقد حدث هذا فعلا ، فقد أحرقت البرازيل كميات هائلة من البن خوفاً من تدني سعره وكذلك فعلت كندا ونبرسكا احدى الولايات الاميركية بحيث استعملت القمح وقوداً لتسيير القطارات وذلك بينما كان كان يموت في الصين عشرات الالوف من الاشخاص جوعاً .

معالجة روزفلت للازمة الاقتصادية

بقيت الولايات المتحده تتخبط في مشاكلها الاقتصادية وتتلوى تحت سياط نظامها الاقتصادي وسئم الشعب الاميركي ادارة الحزب الجمهوري ورئيسه وحمله كل تبعات الازمة وحرمانه وشقائه فانتخب الرئيس روزفلت مرشح الحزب الديمقراطي رئيسا للولايات المتحدة وخلفا للرئيس « هوفر » الجمهوري . وكان روزفلت قد وعد الشعب بتفريج كربته واعادة الرفاه والرخاء اليه وحاولت الرأسمالية الاميركية تخدير الشعب الاميركي وتسكين آلامه فتقدم الرئيس روزفلت ببرنامج اقتصادي عرف باسم النظام الجدند (NEW DEAL) وقد حاول فيه ان يعيد تنظيم علاقات العامل برب العمل متبعا طريقة جديدة تقضي بزيادة الاجور على حساب الارباح ، وقد خالف الرئيس روزفلت في هذا المبدأ جميع مبادىء تقرير الاجور التي تمشت عليها الحكومات الاميركية السابقة من

جمهورية وديموقراطية اذ ان الحكومات كانت تكتفي بحماية المستهلكين عن طريقة فرض التعرفة وتحديد الاسعار ومحاربة الشركات الموحدة (TRUST) .

وكان الرئيس روزفلت يرى في برنامجه الجديد أن انتعاش طبقة العمل في ظل المذهب الاقتصادي الحر لا يتم الا اذا رافقه انتعاش مماثل للمزارعين وذلك كي تتساوى القدرة الشرائية في الريف والمدنية لاعتقاده بان استهلاك الفلاحين الاميركيين كان محدوداً ومقتصراً على بضائع معينة وان قصور الاستهلاك لدى الفلاحين عامل فعال في خلق الازمات الاقتصادية .

وكان الرئيس روزفلت يميل الى خلق تضخم نقدي لايجاد زيادة عامة في الاثمان الاسمية بحيث تشمل آليا اثمان المنتجات الزراعيـة والمواد الاوليـة واجور اليد العـاملة ، وقد توخى روزفلت من وراء التضخم النقدي رفع القدرة الشرائية لدى الجماهير كي يزداد الاستهلاك فيزداد معه الانتاج.

اما النقاط التنفيذية لمشروع روزفلت فكانت تقوم على الاسس التالية :

أولا : تخصيص ٣٣٠٠ مليون دولار للتعمير والعمران .

ثانياً : زيادة القروض الاميركية (الدين الوطني العام) بنسبة ٥٠ ٪ .

ثالثاً : كهربة وادي التنسية .

رابعاً : تخفيض قيمة الدولار ٤٠ ٪ عما كانت عليه سابقاً ، وهذا العمل ساعد المدنين عامة والفلاحين خاصة فتدنت القيمة الحقيقية لديون الافراد من ١٠٠ ٪ الى ٦٠ ٪ ، كما وأنه أنعش المشروعات الفردية الصغيرة منها والمتوسطة إذ أعفاها مما يقارب من نصف ديونها . ولم يكتف الرئيس روزفلت بهذه النسبة من تخفيض قيمة الاولار اذ أعلن بانه سيستعمل سلطته التي خوله اياها الدستور الاميركي لتخفيض قيمة الدولار المخفضة حينما يرى ذلك ضرورياً وهذه المناورة البارعة التي قام بها روزفلت جعلت كبار المتمولين يتسارعون الى شراء اسهم القطن وسندات الدين الوطني العام وسندات استخراج النحاس وغيرها من الاسهم في المشروعات الاقتصادية الاخرى فانتعشت نتيجة ذلك حركة التجارة في (وول ستريت) وفي بورصة نيويورك .

ولكي يتمكن روزفلت من السيطرة على اتجاهات العمال السياسية ويحول دون الاضطرابات والثورات العمالية سعى الى انشاء نقابات العمال واتحادات العمل وحصر مهام هذه الاتحادات وصلاحياتها في مناقشات ظروف العمل كتحديد الاجور وساعات العمل الاسبوعية .

وقد استطاع بواسطة النقابات واتحادات العمل ان يتحكم بالعمال وأرباب العمل ايضاً وأن يوازن بين الساعات العملية والساعات الانتاجية فلا يسمح بفيض من الساعات العملية ينتج عنه فيض في الانتاج فيسبب كساد فبطالة. فتدنت ساعات العمل الاسبوعية من ٥٦ ساعة(١) عام ١٩٢٩ الى ٢٥ ساعة عام ١٩٣٦ ولقد نص على هذا التنظيم الجديد على ساعات العمل القانون الذي استصدره روزفلت سنة ١٩٣٣ والمعروف باسم «نقاهة الصناعة الوطنية» (Nationaal iadustrial recovery) وحدد هذا القانون مستوى ادنى للاجور ومعدلا اعلى للساعات العملية، كما وانه عدل المواد الواردة بقانون كلايتون (Claytonact) والتي تقضي بمنع الشركات المتحدة من انشاء

(١) مشاكل اميركا الاقتصادية - طبعة الجيش - صفحة ٤٠٨

شركات موحدة (Trust) وقد اثار هذا القانون ضجة كبرى في الولايات المتحدة الاميركية فرفض الكونغرس الاميركي ابرامه واعلنت المحكمة العليا الاميركية بانه يتنافى والدستور الاميركي ويشكل خرقا صريحا له ، ولكن الرئيس الاميركي لم يأبه برفض الكونغرس لمشروع قانونه حيث أعاد محاولاته للحصول على موافقة الكونغرس على القانون الوارد فسن قانونا آخر عرف باسم قانون ربنسن بتمان Robinson Bathmanact وقد توخى من وراء سن هذا القانون الغاية نفسها التي توخاها من القانون الذي رفضه الكونغرس اي تعديل قانون « كلايتون » الصادر سنة ١٩١٤ والذي يحرم قيام الشركات الموحدة وقد عدل روزفلت المواد التي تنص على ذلك بمواد اخرى تبيح انشاء الشركات الموحدة على شرط ان تحرم هذه الشركات العاملة في الصناعة والتجارة من المضاربة بالاسعار

وفي سنة ١٩٣٧ استصدر روزفلت قانونا آخر عرف باسم قانون « ملدرتايدنجز Millertydings act » وقد سمح هذا القانون للصناعات بان تعقد في ظروف خاصة اتفاقات مباشرة مع موزعي بضائعها وذلك لضمان استقرار اسعار منتجاتها .

وسنت بعض الولايات الاميركية قوانين خاصة بها حرمت فيها بيع السلع والبضائع باسعار اقل من اسعار تكاليفها كما وانها منعت منعا مطلقا بيع أية سلعة كانت بسعر يكون دون السعر المتفق عليه بين الشركة الموردة والشركة المستوردة الموزعة .

ويلحظ القارئ من القوانين الواردة ان الرئيس روزفلت لم يتوخ من وراء استصدارها سوى تنشيط الحركة التجارية والصناعية باي ثمن كان وقد تم هذا التنشيط ولكن على حساب المستهلكين فتمكن ارباب الصناعات وممولها من فرض اسعارهم على شركات مستوردي البضائع وموزعيها فانعدم عنصر المزاحمة والمنافسة ، في التجارة الداخلية وكان من نتيجة فقدان هذا العنصر الذي يشكل القاعدة الاساسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي ، ان اصبحت جميع الصناعات الاميركية اشبه ماتكون «باحتكار» واحد وغدا المستهلكون من عمال ومزارعين تحت رحمة أرباب الصناعات والتجار الذين فرض عليهم ان يتقيدوا بتعليمات اصحاب الصناعات ومنتجي البضائع .

ولعل الرئيس روزفلت شعر حينما فرض على ملاك الانتاج مستوى ادنى لاجور الايدي العاملة وساعات عملية حدد معدلها الاعلى بانه قد الحق بعض الحيف والظلم بارباب الصناعات فاراد ان يعدل ويشذب ظلمه فالقى بالمستهلكين بين ايدي منتجي البضائع يتصرفون بهم كيفما يشاؤون ويملون عليهم الاسعار التي يحددونها لسلعهم .

وقد يخال القارئ بان ارتفاع تكاليف المعيشة سيكون النتيجة المحتمة لتلك القوانين ولكن الاحصاءات الصادرة عن عصبة الامم السابقة ترينا عكس ذلك تماما . فما هي اذن الاسباب المستترة وراء هذه الحقيقة ؟ هل هي رحمة أرباب الصناعات وشفقة تجارهم على المستهلكين واحجامهم الانساني!؟ عن استغلال الكتل الشعبية ؟

ان اسباب عدم ارتفاع الاسعار مردها أولا وأخيرا الى الحقائق التالية :

اولا : ان الرئيس رورفلت لم يستطع القضاء على البطالة في الولايات المتحدة وكل مافعله هو الهبوط بعدد المتعطلين عن العمل من ١٣٫٨ مليون عامل عام ١٩٣٣ الى ١٢٫٥

مليوناً عام ١٩٣٥ والى ١١،٢ مليونا عام ١٩٣٩ والى ١٠،٦ مليونا عام ١٩٤٠ و ٦،٦ مليونا عام ١٩٤١ .(١)

فلو افترضنا ان كل عامل يعول شخصين فقط لاصبح عدد المحرومين من الاستهلاك لفقدان العمل والقوة الشرائية عدداً ضخما وهائلا ، ومن البديهي أن يبقى الطلب على السلع في السوق الداخلية قليلا ومحدوداً وهذا مما يلزم أرباب الصناعات بعدم المغالاة برفع الاسعار لان ارتفاعها سيدفع بالمستهلك الى التقنين والتقتير وهذا مما يعود على أرباب الصناعات والتجار بتقلص الارباح فالكساد .

ثانياً : بلغت قيمة الصادرات الاميركية في ذروة الازمة أي عام (٢) ١٩٣٣ ٢ ٧ مليار دولار ولم يستطع روزفلت رفع قيمتها اكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنة ١٩٣٩ اي ٣،٢ مليار دولار .

ثالثاً : لم يرتفع الدخل القومي سوى ٢٣ مليار دولار إذ بلغ في سنة (٣)١٩٣٦ ٦٦ مليار دولار بعد ان كان في عام ١٩٣٣

---

(١) (٢) (٣) مشاكل اميركا الاقتصادية - باللغة الانكليزية - طبعة الجيش صفحة ٢٧٠ و ٢٥٠ و ٣٦٨ .

٤٣ مليار دولار بينما كان الدخل القومي في سنة ١٩٢٩ ٨١٫١ مليار دولار .

رابعا : لم تطرأ أية زيادة ملموسة على دخل الفرد فوفقا لدراسة قامت بها لجنة (الموارد الوطنية) سنة ١٩٣٨-٣٩ اتضحت لها الحقائق الآتية :

كان الدخل السنوي لـ	١٤	/	من العائلات الامير كية سنة ٩٣٥ - ٩٣٦ يبلغ					٥٠٠	دولار
اصبح =	=	=	=	=	=	=	٣٨ - ٣٩ =	٥٥٠	=
كان =	=	٢٧	=	=	=	=	٣٥ - ٣٦ =	٧٥٠	=
اصبح =	=	=	=	=	=	=	٣٨ - ٣٩ =	٨٣٠	=
كان =	=	٤٢	=	=	=	=	٣٥ - ٣٦ =	١٠٠٠	=
اصبح =	=	=	=	=	=	=	٣٨ - ٣٩ =	١٣٠٠	=
كان =	=	١٦٫٩٩٩٩	/	=	=	=	٣٥ - ٣٦ =	١٥٠٠	=
اصبح =	=	=	=	=	=	=	٣٨ - ٣٩ =	٢٢٥٠	=
كان =	=	٥٫٠٠٠٠١	=	=	=	=	٣٥ - ٣٦ =	١٫٦ مليون دولار	
اصبح =	=	=	=	=	=	=	٣٨ - ٣٩ =	٢٫٣ مليون دولار	

(١) مشاكل اميركا الاقتصادية — باللغة الانكليزية — طبعة الجيش — صفحة ٣٦٨

ويتبين لنا من الاحصاء الوارد ان متوسط دخل العائلات الفقيرة والمتوسطة لم يزد سوى ٢٠ ٪ عما كان عليه سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ بينما زاد متوسط دخل العائلات الثرية في تلك الفترة ١٠٠ ٪

خامساً : خروج اليابان وايطاليا والمانيا الى ميدان التجارة الدولية ونمو الصناعات وتركز الانتاج في هذه البلدان ونشوب الحرب الاستعمارية في الصين وحصر معظم البلدان الاوربية تجارتها مع الولايات المتحدة على استيراد مواد الخام والمواد الاولية والاسلحة والذخيرة

سادساً : التعديل السياسي الذي طرأ على بعض البلدان الاوروبية والافريقية والآسيوية نتيجة التوسعات الاستعمارية اليابانية والالمانية والايطالية

سابعاً نشوء قوى امبريالية حديثة ممثلة بالمانيا واليابان وايطاليا وتطبيق هذه القوى الاستعمارية وسائل « مركزية الصناعة »

ثامناً : تعميم الانتاج الكيمائي (السنتيزي) للمواد الأولية كاستخراج البترول والكاوتشوك من الفحم وانتاج الحرير والاصواف الصناعية

تاسعاً : الثورات الاهلية والفوضى السياسية التي عقبت الحرب الكونية الاولى في المستعمرات الفرنسية والبريطانية نتيجة الشعور الوطني ضد الاستعمار

عاشراً نشوء صناعات قومية فرضت على حكوماتها رفع التعرفة الجمركية لحمايتها من منافسة الصناعة الاجنبية

وقد حالت جميع هذه الاسباب منفردة ومجتمعة دون توسع التجارة الاميركية في اوروبا وبقية اقطار العالم . وهذا مما اضطر الصناعات الاميركية الى الموازنة بين انتاجها والقدرة الشرائية للسوق الداخلية اولاً ومن ثم حاجة وطلب بلدان العالم الاخرى على بضائعها .

* * *

تعاقبت الشهور والسنون ولمس الرأسماليون الاميركيون أن الرئيس روزفلت قد فشل في تدعيم مركزهم وتوسيع نفوذهم وترويج تجاراتهم ورأوا ان الحلول التي جاء بها لم تكن سوى مسكنات لمرض عضال مزمن وقابلوا بين الانتاج الاميركي الحالي وقدرته على غمر الاسواق العالمية واجتناء الارباح وبين الكمية القليلة التي يبيعونها ويصدرونها فتحسروا

وتألموا واخيراً هدتهم غريزة حب الكسب الى الاسباب الحقيقية التي تقف بينهم وبين تحقيق اهدافهم وكان احد هذه الاسباب هو الحرب اليابانية في الصين حيث حالت دون استقرار رؤوس أموالهم فيها واستثمار اسواقها الداخلية الواسعة وتجنيد الـ ٤٥٠ مليون من سكانها في عداد مستهلكي البضائع الاميركية . كما ان نمو الصناعة اليابانية وتقدمها السريع المطرد أرهب رأسمالي اميركا وبريطانيا وتحققوا من ان اليابان اذا بقيت تتابع خطاها في هذا المضمار الاقتصادي فستخلق لهما مشاكل عصيبة وازمات مدمرة لاعياء لهما على تحملها او مواجهتها حيث كانت الصناعة اليابانية تمتاز عن الصناعة الاميركية والبريطانية بعامل هام ألا وهو رخص اجور الايدي العاملة اليابانية وهذا مما يجعل تكاليف انتاج سلعها زهيدة وثمنها في الاسواق العالمية رخيصاً ويمكنها من غزو الاسواق وتحطيم كل منافس لها .

وكانت الولايات المتحدة تعلم مدى فقر اليابان في المواد الاولية اللازمة للصناعة ولذلك كانت تنتظر الغزوات اليابانية ومحاولاتها الاستعمارية والاستئثار بالمستعمرات البريطانية

والهولاندية والفرنسية في المحيطين الهندي والهادي لأن موارد تلك المستعمرات الدفينة منها والمستغلة كانت تغري المغامرين اليابانيين باحتلالها واستعمارها لضمان مواد الخام والغذاء الدائم لصناعاتهم ولهذا فلقد كانت خطة اليابان التوسعية مبنية على نقطتين الأولى تأمين المواد الاولية للصناعة اليابانية عن طريق احتلال تلك الممتلكات والمستعمرات الهولندية البريطانية

أما الثانية فهي ايجاد الاسواق لتجارتها لتمكين صناعاتها من النمو والتقدم فاقدمت اليابان على غزو الصين وحاولت اخضاعها واستعمارها ولهذا فان الحرب اليابانية الصينية لم تتعد كونها حرباً تجارية وصراعاً على الاستئثار باسواقها لانه لم يظهر حتى يومنا هذا أي دليل على وجود ثروة صناعية في الصين . وكانت الرأسمالية الاميركية ترقب تقدم الجيوش اليابانية في الصين بقلوب واجفة خائفة وكان التناقص المطرد في قيمة الصادرات الاميركية الى ذاك القطر يقدم لأرباب الصناعات الاميركيين الدليل المادي على اجرام اليابان بحقهم وحرمانهم من جزء غير يسير من الارباح التي كان باستطاعتهم

اجتناؤها فيما لو لم تقدم اليابان على غزو الصين . وقد صور الغد للطبقة المالية الاميركية حدة الازمات وشدة الكوارث التي ستنزل بها فيما لو تركت اليابان تبتلع الصين حيث خشيت الشركات الاميركية ان تتجه الجيوش اليابانية عقب تصفية الصين الى ابتلاع ممتلكات بريطانيا وهولندا وهذا مما سيقضي على ملايين الدولارات الاميركية الموظفة في تلك المناطق ولذا بدأت الحكومة الاميركية تمد الصين بالمساعدات المالية والحربية معتبرة الجمهورية الصينية الخط الدفاعي الاول عن مصالحها الحيوية في الشرق الاقصى .

ونشأ أيضاً في القارة الاوروبية منافسان خطران للولايات المتحدة وأعني بهما المانيا النازية وايطاليا الفاشستية واتفقت هاتان الدولتان مع اليابان على اقتسام الامبراطوريات المالية الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتوزيع مستعمراتها وممتلكاتها ومنشآتها الصناعية فيما بينهم فكان من المتفق عليه ان تصبح الامبراطوريتان البريطانية والفرنسة من نصيب الرأسماليتين الالمانية والايطالية أما الامبراطورية الهولاندية وممتلكات بريطانيا في جنوب شرقي آسيا ومناطق

نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي فكان من المقرران تكون حصة اليابان وأما بلدان جنوبي أميركا ومناطق البحر الكاريبي فكانت وفق اتفاقية المحور على توزيع العالم ميداناً مشتركاً للقوى الفتية الثلاث ووضعت المانيا برنامجاً اقتصادياً خطراً يمكنها من أن تصبح الدولة الصناعية الوحيدة في العالم وتبقى غيرها من الاقطار العالمية زراعية تستثمر الرأسمالية النازية مواردها الاولية وتحتكرها لنفسها وقد جاء هذا البرنامج مطابقاً في جميع وجوهه للبرنامج الذي حضره الرأسماليون الاميركيون وانتووا تطبيقه عقب حرب كونية ثانية ولهذا وجدت الولايات المتحدة الاميركية انه يستحيل عليها الاتفاق مع المانيا النازية لأن كلا الدولتين يودان املاء فراغ حيز واحد وهذه استحالة مادية محققة ولذا أصبح الصراع بين المانيا والولايات المتحدة مترقباً ومنتظراً.

وكانت رؤوس الاموال الالمانية قد استطاعت قبل نشوب الحرب باعوام قلائل من أن تستعيد مكانتها السابقة في البلقان ودول وسط أوروبا وأميركا الجنوبية وقد مكن المانيا مركزها الجغرافي في قلب أوروبا وقوتها العسكرية

الضخمة ونهضتها السياسية من أن تعقد معاهدات تجارية مع معظم دول أوروبا وهـذه المعـــاهدات خلقت للدولتين الاوروبيتين بريطانيا وفرنساشتى المشاكل والازمات التجارية فأقفلت معظم دول البلقـان أبواب أسواقها في وجـه السلع البريطانية والفرنسية وحتى الاميركية واستعـاضت عن سلع هذه الدول بالسلع الالمانية .

واستطاعت التجارة الالمانية أن تتسرب عن طريق ايطاليا الى البلدان الاجنبية الواقعة في آسيا وأفريقيا وكان لجودة السلع الالمانية والسمعة التجارية الطيبة التي تتمتع بهـا هذه الدولة ان رافق تجارتها رواج شديد واقبال متزايد عليها

واتبعت المانيا خلال الحكم النازي طريقة المقـــايضة والمبادلة في تجارتها الخارجية وجاء خروجها عن قاعدة الذهب كأساس لنقدها ضربة شديدة نزلت بالتجارة الدولية . فكانت المؤسسات الصناعية والتجارية الالمـانية تستورد ما تشاء من البضائع والسلع الرأسمالية وتسدد أثمان هـذه السلع بضـائع تستهلك مبـاشرة وكـثيراً ما كان يحدث أن تدفع المـــانيا الاسبرين والاتبرين ثمناً لواردتها من البترول والحديد .

وهذا النوع من المعاملات التجارية المدعومة بالقوة السياسية والتهديد العسكري جعل من معظم جارات المانيا زبائن وعملاء لها وكادت المانيا ان تحتكر خلال الحكم النازي معظم الاسواق الاوروبية فسيطرت شركاتها الكهربائية على معظم دول أوروبا وتدنت مقادير الصـــادرات الانكليزية والفرنسية والاميركية الى اوروبا الى ما يقارب النصف ولهذا أصبح القضاء على المانيا اغلى ما للامبراطوريات المالية الثلاث من أمنية .

أما ايطاليا الفقيرة ذات الصناعة المفتعلة والهزيلة الاقتصاد فقد حاولت أن ترفع ظلم الطبيعة عنها باتباع خطط توسعية وتنفيذ برامج استعمارية . وكانت الولايات المتحدة لاتكترث او تعير أدنى التفات لحركات ايطاليا ومظاهراتها السياسية لانها كانت متيقنة بان هناك استحالة مادية تحول دون تحول ايطاليا الى دولة صناعية وذلك لبعد مصانعها عن مناجم المواد الخام والمواد الاولية ولانعدام الطاقة الصناعية الرخيصة فيها كالطاقة الكهربائية المائية والفحم ولهذا كان من الصعوبة بمكان ان تتمكن ايطاليا من غزو الاسواق الخارجية لأن

انتاجها سيكون باهظ التكاليف . لأن معظم الصناعات الايطالية كانت تدار بالفحم المستورد من المانيا وانكلترا وبالبترول المبتاع من الشركات الاميركية الانكليزية كما وان الصناعة الايطالية كانت تفتقر تماماً الى مواد الصناعة الاولية كالحديد والنحاس والالمنيوم والرصاص وغيرها من المعادن .

ولكن الرأسمالية الايطالية وجدت أنه اذا استطاعت أن ترث الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية وان تحل مكانهما في استعمار ممتلكاتهما ومستعمراتهما فقد تستطيع أن تقوي مركزها الصناعي وتدعمه ولهذا احتلت في ساعة من طيشها وحمقها الحبشة وضربت عرض الحائط بتهديدات عصبة الامم وعقوباتها الاقتصادية .

وقد يتساءل القارىء لماذا خذلت عصبة الامم الحبشة واكتفت بتطبيق العقوبات الاقتصادية مدة وجيزة من الزمن ؟

ذلك يرجع الى ان الحكومتين البريطانية والفرنسية وجدتا أن مغامرة ايطاليا في الحبشة مغامرة فاشلة لأنه قد

يمضي زمن طويل قبل أن تعطي الحبشة ثمرة تؤكل فنفقات ايطاليا الحربية والاستعمارية في الحبشة كانت تفوق مواردها منها

وقد عجل احتلال الحبشة بتكاليفه الباهظة بحلول الازمة الاقتصادية في ايطاليا فقد بلغ العجز السنوي في موازنة الحكومة الايطاليه لعام ١٩٣٥ (١) ثلاثة مليارات « لير » وهبطت قيمة الذهب المخزون في ايطاليا والاسهم والسندات المعتبرة قيمتها ذهبا من ١١٠٦١ مليون لير سنة ١٩٢٨ الى ٤٠٢٢ مليون لير في اذار عام ١٩٣٧ وعلينا أن لا نسهى عن اسقاط ثلث قيمة المبلغ المتقدم الذكر بسبب تدهور قيمة الليرة الحقيقية الى ما يقارب ثلثيها . كما ان صناعة السيارات الايطالية التي كانت الاولى في اوروبا من حيث قوة انتاجها عام ١٩٢٢ تدنت قدرتها الانتاجية الى ما يقارب ثلثي كمية السيارات المصنوعة فلقد بلغ ما أنتجته مصانع السيارات عام ١٩٢٧ ٦٥ الف سيارة بينما لم تتمكن في عام ١٩٣٦ سوى انتاج ٤٨ الف سيارة كما أن قيمة الصادرات الايطالية الشهرية هبطت من ١٣٠٢ مليون لير عام ١٩٢٧

---

(١) احصاء عصبة الامم السابقة لعام ١٩٣٧ — ١٩٣٨

الى ٤٥٥ مليون لير عام ١٩٣٦ . أضف الى ذلك ان ايطاليا لم تمتلك أي نقد أجنبي واعتمادات في بنوك أجنبية ولهذا لم يكن بامكانها أن تشتري مواد وبضائع تحتاجها صناعتها فعجزت عن موازنة ميزان مدفوعاتها واصبحت دولة تثقل كاهلها الديون الوطنية والاجنبية .

وهذه الازمة الاقتصادية الخانقة دفعت بالرأسمالية الايطالية الفقيرة الى المغامرة والمقامرة في خوض حرب عالمية قد تعود عليها ببعض الفوائد والارباح .

أما الولايات المتحدة فلم يكن لديها اي سبب لمحاربة ايطاليا وإذلالها في حلبة الكفاح العالمي لانها كانت تدرك أن الحرب مع ايطاليا هي حرب عديمة الفائدة والجدوى فهي لا تخشى مزاحمتها الصناعية والتجارية كاليابان او منافستها كألمانيا . وكلنا يذكر محاولات الرئيس روزفلت لتجنيب ايطاليا دخول الحرب ولكن المانيا التي كانت تفتش لها عن حليف مهما كان نوعه او قوته رحبت بايطاليا حار ترحيب فارتمت الفاشستية في احضان النازية يملأ قلبها الخوف من غدها والامل بمستقبلها .

التوسع الالماني في اوروبا

اخذت المانيا تتوسع في شرقي اوروبا فاحتلت تشيكوسلوفاكيا فاحدث عملها هذا ضجة كبرى في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لأن تشيكوسلوفاكيا كانت من أقوى بلدان أوروبا صناعة ومن أوفرها موارد واعرضها ثراء . وكانت الدولة التشكية تعتمد في صناعتها على ما تستورده من المواد الاولية من البلدان الاجنبية كبريطانيا والولايات المتحدة وخاصة فرنسا التي كانت تملك معظم أسهم شركة المناجم والحديد التشكية وقسماً غير يسير من أسهم شركة سكودا لصنع الاسلحة الحربيه والجرارات والسيارات وكانت الاموال الفرنسية الموظفة في البنوك التشكية والمستثمرة في الصناعات التشكية تبلغ حتى نهاية ١٩٣٧ مبلغاً قدره ٣٠٥ مليار فرنك ذهبي وقد كان لاقدام المانيا على غزو تشيكوسلوفاكيا أن جعل بريطانيا والولايات المتحدة وخاصة فرنسا تتحسس مقدار الخسائر العظيمة المنتظرة التي ستنجم عن دمج الصناعة التشكية بالصناعة الالمانية ولكن الدول الرأسمالية هضمت سريعاً المشكلة التشكية

وتغاضت عن العدوان الهتاري آملة بأن النازية سيتابع زحفها نحو الشرق فتصطدم بالاتحاد السوفياتي فتنشب حرب طاحنة بينهما تخرج منها المانيا حتى ولو كان الظفر حليفها مضعضعة القوى الاقتصادية والعسكرية فتضطر عندئذ الى الاستعانة برؤوس الاموال الاميركية والبريطانية وتمهد السبل لتغلغلها في روسيا واستثمار الموارد الهائلة للاتحاد السوفياتي . وعمل كهذا لو تم فانه كان سيحقق . جميع آمال الامبراطوريات المالية الثلاث اذ انه كان سيقضي في آن واحد على جبار صناعي ناشيء وهو الاتحاد السوفياتي ويكبح من جماح القوى السياسة الالمانية ويكسر شوكتها العسكرية ولكن المطامع النازية لم تكن تستهدف امتلاك مناطق احتلال مدمرة تتأجج فيها الثورات اللاهبة بل كانت ترمي الى امتلاك مستعمرات وفيرة الموارد والحاصلات يسودها جو من الامن والطمأنينة ولهذا فعندما تيقنت الدول الغربية بان الضربة الالمانية التي ستتلو تصفية المشكلة البولاندية سوف لاتنزل بالاتحاد السوفياتي بل بالبلقان فآسيا فافريقيا وان هدف المانيا تنظيم اقتصاد اوروبا تنظيما حربيا يمكنها من

تحقيق أهدافها المنشودة وبالحصول على مستعمرات في آسيا وافريقيا.

وكانت الاستعدادات الحربية الالمانية مبنية على احتمال شن حرب برية وجوية ضد بريطانيا وفرنسا ولهذا اكثر النازيون من بناء أساطيل الغواصات والمجموعات البحرية الخفيفة وعقدوا اتفاقا دفاعياً هجوماً مع ايطاليا للاستفادة من اسطولها البحري. وقد جاءت المظاهرات الالمانية هذه خير دليل على ان ألمانيا لا تفكر حاليا بمهاجمة الاتحاد السوفياتي بل تنوي غزو البلقان فاشهرت الحكومتان البريطانية والفرنسية الحرب على الحكومة الالمانية

وكان لتفوق ألمانيا العسكري على أعدائها وانتصاراتها السريعة الساحقة في الميـــدان الغربي أثر مخيف في نفس الولايات المتحدة الاميركية التي خشيت على رؤوس اموالها المستثمرة في الممتلكات البريطانية والفرنسية من الضياع وكادت شركات البترول في سان فرنسيسكو تفقد رشدها لهول الصدمة التي نزلت بحراس آبار بترولها في الشرق الاوسط ورومانيا وبدأ أرباب الصناعات الاميركية يفكرون

بالمصير الذي ينتظرهم فيما لو قدر لالمانيا وحلفائها ان يسيطروا على الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية واخذوا يتساءلون عما سيحدث بالاسهم التي يمتلكونها في شركات البترول والمناجم في اسيا وافريقيا فيما اذا انتصرت المانيا.

وهنا أخذوا يجدون ويكدون ويضغطون على حكومتهم لاتخاذ موقف جديد حيال هذا التطور غير المنتظر فعدل الكونغرس قانون الحياد الاميركي وأعلن الرئيس روزفلت في خطاب شهير له القاه في تشرين الثاني عام ١٩٤٠ بان اميركا ستمد الدول الديمقراطية بكل ما تستطيع من عون ادبي ومساعدات مادية فبدأت الولايات المتحدة تصدر الاسلحة والذخائر الحربية والطائرات والسيارات والدبابات الى بريطانيا وحلفائها وذلك وفقاً للقانون المعدل لقانون الحياد الاميركي والمعروف باسم « ادفع وانقل » وقد عدل هذا القانون مرارا لصالح بريطانيا حتى أصبح عقب دخول الولايات المتحدة الاميركية الحرب القانون المعروف باسم قانون « الاعارة والتأجير »

بينما كانت الامدادات الاميركية تتدفق على بريطانيا كان مخزون المانيا الاحتياطي من مواد الخام آخذ بالتضاؤل يوما بعد آخر. وقد جعل الحصار البحري الشديد الذي ضربته الاساطيل المتحالفة حول المانيا حصول الصناعات الالمانية على المواد الأولية عسيراً ان لم يكن مستحيلا وكانت المانيا تأمل بان انتصاراتها السريعة في الميدان الغربي على الحلفاء ستمكنها من فرض الشروط التي تريدها عليهم فتستعيد مستعمراتها وتعيد بناء امبراطوريتها الافريقية ولكن بريطانيا رفضت رغبات المانيا في الصلح وبقيت صامدة امام الهجوم الجوي الالماني وقصفه العنيف المدمر وعندما تيقن هتلر بأن الحرب بينه وبين بريطانيا قد أصبحت حرب موت او حياة وان الانتصار يوجب عليه تأمين كل ما تحتاج له صناعات المانيا الحربية من مواد أولية امر عندئذ الجيوش الالمانية باحتلال دول البلقان طمعاً ببترول رومانيا وسهولها الواسعة ويوغسلافيا املا بمناجمها وهنغاريا تلهفاً على ثروتها الزراعية ولكن منطق الصناعة الحربية وجد ان جميع هذه البلدان المحتلة

لا تستطيع تأمين سيرها الدائم وانتاجها المطرد المتواصل وهنا نشأت في ذهنية منظمي الصناعات الحربية الالمانية فكرتان كفيلتان بتحقيق الفوز واجتناء البصر كاملا غير منقوص وهما وضع موارد روسيا الهائلة تحت طلب الصناعة الالمانية حتى ولو استلزم ذلك الحرب ضد الاتحاد السوفياتي والوصول الى كركوك وعبادان في ايران لامتصاص ثرواتهما البترولية فاجتاح الجيش الالماني روسيا دون سابق انذار وتكفل الجيش الايطالي بمعاونة فيلق « رومل » الافريقي بتخفيف الشطر الثاني من ذاك الهدف .

دخول الولايات المتحدة الحرب

عقب اعلان الحرب الاوروبية بدأت الصناعات اليابانية تعاني ضائقة شديدة في المواد الاولية . وقد أقفلت معظم الاسواق العالمية الخاضعة لنفوذ الولايات المتحدة وبريطانيا ابوابها بوجه المستوردين اليابانيين ورفضت معظم الشركات الاجنبية بيعهم مواد الصناعة الثقيلة .

وكانت اليابان تشرأب ببصرها نحو آبار بترول روكفلر وستاندارد اويل في الهند الهولاندية وبورما وتتطلع بشوق

الى احراج المطاط في جاوه وسومطرا وبورنيو ومناجم الالمنيوم في الفيلبين والهند الصينية ومناجم الحديد في بورما والملايو وقد شجعتها انتصارات المانيا الحربية على خوض الحرب فاشهرتها على الولايات المتحدة وبريطانيا فدخلت أميركا الحرب الاسيويه الاوروبية التي كان ما كان من نتائجها .

اثر الحرب في الاقتصاد الاميركي :

جاءت الحربية الكونية الثانية نعمة وبركة بالنسبة للولايات المتحدة فامتصت الجيوش الحربية ومصانع التسلح العمال العاطلين عن العمل والبالغ عددهم سنة ١٩٤١ ما يقارب سبعة ملايين عامل وقفزت نسبة الانتاج الصناعي الاميركي من ١٠٠ / (١) سنة ١٩٣٧ الى ١١١ / سنة ١٩٤٠ الى ١٤٣ / عام ١٩٤١ الى ١٧٦ / عام ١٩٤٢ الى ٢١٢ / عام ١٩٤٣ الى ٢٠٨ / عام ١٩٤٤ الى ١٨٠ / سنة ١٩٤٥ بينما تزايد انتاج اميركا الزراعي بالنسب التالية : ١٠٠ / سنة ١٩٣٧ ، ١٠٤ / سنة ١٩٤٠ ، ١٠٧ / سنة ١٩٤٨ ، ١١٧ / عام ١٩٤٢ ، ١٢١ /

(١) النشرة الاحصائية السابعة الصادرة في هيئة الامم المتحدة في تموز عام ١٩٤٨ .

عـام ١٩٤٣ : ١٢٨ / عـام ١٩٤٤ والى ١٢٥ / عام ١٩٤٥.

وبلغ ثمن المنتجات الاميركية في سنة ١٩٤٣ مبلغاً قدره ١٦٥ (١) مليار دولار وبذا يكون قد وصل الى ضعف ما كان عليه في سنة ١٩٣٧ .

وقفزت مصروفات الولايات المتحـدة الاميركيـة من ٨,٢ مليار دولار سنـة ١٩٣٧ الى ١٠١٠٦ مليـارا سنـة ١٩٤٤ كما وان ايراداتها بلغت في السنـة نفسها ٤٨,٤ مليـار دولار بينما لم تتجاوز ٤,٢ مليار دولار سنة ١٩٣٧ وقد غطي العجز في الموازنة بالقروض الوطنية وقفز الدخل الفردي من ٦٦ مليار دولار سنة ١٩٣٦ الى ١٤١ مليار دولار عام ١٩٤٤ وازدادت الصادرات الاميركية ٧ أضعاف عما كانت عليه في في سنة ١٩٣٦ .

يتضح لنا من هـذه الاحصاءات الواردة بان الولايات المتحدة قد جنت من الحرب الكونية الثانيـة فوائد سياسية واقتصادية يصعب على العقل حصرها او تقديرها ولهـــذا خرجت من عزلتها خروجا نهائيا. وندمت على تلك السنوات

(1)ECONOMIC ALHANAC (43-44)

التي امضتها منطوية على نفسها ووجدت ان قواها الاقتصادية الهائلة وصناعتها الغنية الجبارة قد اصبحت ماردا لاتتسع لها بلادها بولاياتها الخمسين فأصبح الاسطول الاميركي يمخر عباب المتوسط والمحيط الهندي والباسفكي وبحر الشمال والاطلنطي وغدت أوروبا تعج بالجنود الاميركيين وأصبحت بريطانيا هذه الامبراطورية الهرمة المدنية قاعدة من قواعدها . وانتقل مقر السياسة العالمية من لندن الى نيويورك وواشنطن وغدا الحس السياسي الاميركي دقيقاً مرهفاً يتأثر بكل حادثة تحدث في اية بقعة من بقاع العالم واضحت هيئـــة الامم المتحدة لاتستسيغ ديمقراطية سوى الديمقراطية الاميركية ولا تؤمن بمثل عليا سوى المثل العليا الاميركية فاذا عبس مندوب اميركا اليها كشر مندوبو معظم الدول وعبسوا وان ابتسم لرأي او اقتراح هتفوا له وصفقوا وان ابدى شكوكـــه بمسألة او مشكلة او اقتراح قدموا لشكوكه البراهين وحضروا المقترحته الدلائل ومشاريع القوانين ووسعت وزارة الخارجية الاميركية دوائرها واكثرت من موظفيهـا كي تستطيع تقـديم العون لارباب الاموال وتأمين سير مصالحهم في البلدان الاخرى لان الحرب العالمية الاخيرة قـــد ساعدت رؤوس الأموال

الاميركيـة على الانتشار والتوسع والسيطرة على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية فارتفعت النسبة المئوية لصادرات معظم البلدان الاوروبية الى الولايات المتحدة كما ارتفعت النسبة المئوية للصادرات الاميركية الى اوروبا ارتفاعاً عظيما .

والبيانات الواردة بالجدول الآتي خير مصداق لقولي :

(١) التجارة الخارجية للولايات المتحدة

اسم الدولة	الواردات من الولايات المتحدة		الصادرات الى الولايات المتحدة	
	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٣٨	١٩٤٦
النمسا	٨ ٪	٥ ٪	٢ ٪	٧ ٪
بلجيكا ولوكسمبرج	١١ »	١٨ »	٧ »	١٣ »
بلغاريا	٣ »	٤ »	٣ »	٥ »
تشيكوسلوفاكيا	١٤ »	٦ »	١٤ »	٧ »
دنمرك	٨ »	٩ »	١٤ »	٧ »
فنلندا	٩ »	٢٠ »	١ »	٣ »
فرنسا	١١ »	٣١ »	٩ »	٧ »
اليونان	٧ »	٢٣ »	١٧ »	٥٥ »
هنغاريا	٥ »	١٩ »	٢ »	٢ »
ايطاليا	١٢ »	٥٥ »	٨ »	١٨ »
هولندا	١١ »	٢٢ »	٨ »	٥ »
بولندا	١٢ »	١ »	٥ »	لاشيء
السويد	١٦ »	٢٤ »	٩ »	٧ ٪
سويسرا	٨ »	١٦ »	٥ »	٤ »
بريطانيا	١٢ »	٤٩ »	٨ »	٩ »
اميركا الجنوبية	٣٣ »	٦٠ »	١٨ »	٥٠ »

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لسنة ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ١٧٨

القروض الاميركية وقيمة صادرات الولايات المتحدة

منذ نهاية الحرب حتى سنة ١٩٤٦ (١)

اسم الدولة	القروض بملايين الدولارات	قيمة الصادرات الاميركية الى اوروبا بملايين الدولارات
النمسا	١١٨	٢٠٠
تشيكوسلوفاكيا	١٦٨	٧٧٥
فرنسا	٣١٢٢	٣٣٦٠
ايطاليا	٤٦١	١٧٥٥
بريطانيا	٧٣٢٦	٨٣٨٥
بلجيكا	٣٦٣	٢٠٣٠
دنمارك	٢٦٢	٨٨٥
هولندا	٩١٥	١٥٣٥
بولندا	٢٠٤	٢٠٤
فلندا	١٨٠	٣٠٠
هنغاريا	٣٧	؟ ؟
النرويج	١٨٣	٨٢٥
يوغوسلافيا	٢	١٦
اليونان	٣٨١	٥٦٥

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ١٢٥

يلاحظ القاريء من الجدولين الواردين بان تجارة الولايات المتحدة مع البلدان الاوروبية قد ازدادت ثلاثة اضعاف عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وهذه الحقيقة هي احدى العناصر الجديدة التي دخلت على سياسة الحكومة الاميركية تجاه الدول الاوروبية فلا عجب اذن ان رأينا اليونان أو غيرها من دول الكتلة الغربية تتمتع بكل عطف وعون من قبل البيت الابيض لأن هذه البلدان قد اصبحت عقب نهاية الحرب اسواقا تجارية أميركية ولهذا اصبح التيار السياسي واتجاهاته في اوروبا أمراً عظيم الاهمية بالنسبة للولايات المتحدة ولهذا علينا ان لا نستغرب اذا سمعنا شتى التعليقات السياسية الاميركية على كل حركة تناوئ او تكافح توسعاً اميركياً اتجارياً كان أم مالياً لانه قد آن الاوان للكثير من كتاب العرب وشبيبتهم الناهضة أن يفتشوا عن العنصر الاقتصادي الموجه للسياسة العالمية وان لا يتلمسوا التفسيرات من كتب التاريخ النفساني للشعوب ومن الدراسات السفسطائية للحوادث والحروب بل عليهم ان يتفهموها من الاتجاهات المادية المالية والتجارية للدول لأن العواطف وكل ما للقرون

الوسطى من مفاهيم وتعاريف والتي ابرزها النظام الرأسمالي جلياً لتغطية حقيقته هذه الحقيقة التي تعتقد بان حل المشكلة العبودية يجيء عن طريق تسلية العبيد وتخدير المحرومين ولهذا علينا ان نواجه الحقائق ، الحقائق الصلبة الباردة الثائرة على التقاليد وعلى كل ما تعارف عليه البشر من عادات ونظم وقوانين ولنتساءل دون ما مواربة أو مراوغة أيستطيع النظام الرأسمالي ان يجنب العالم ويلات الحروب وان يرقى بالاكثرية الى مستوى من المعيشة لاتحدده القدرة الشرائية لدى الفرد بل خيرات الطبيعة ومواردها ؟

لقد اثبت التاريخ حتى يومنا هذا بان الحروب كانت ابداً ودوماً من انجع الوسائل التي يستعملها النظام الرأسمالي لاخفاء التعارض الجوهري بين مصالح حفنة او طبقة من الناس وكتل البشرية الاخرى وهو يجد في الحروب خير معين له لتجنيد القوى الاقتصادية للأمم وخلق نشاط اقتصادي مفتعل وتحريك الآلة الرأسمالية للاقتصاد العالمي هذه الآلة التي تطحن ذاتها وتدمر شعوبها لتكدس الاموال في خزائن حفنة من الناس ، يتلهون باحصاء النقود عن احصاء الضحايا . ان علم الاقتصاد في فرعيه النظري والعلمي يظهر جلياً بان

نظام المشروعات الفردية يقوم على أساس اطلاق غريزة حب الكسب وتحرير الأنانية الفردية من عقالها والروادع الاخلاقية وانماء حب الاستئثار والاستثمار ولذا فان من شروط التطور الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي تصفية المشاريع الاقتصادية بعضها بعضاً ومن ثم تجمعها وتركزها في أيدٍ قليلة من البشر الذين يقومون باستقلال وتوجيه القوى الانتاجية العالمية من طبيعية وبشرية الوجهة التي تؤمن لهم الربح لا الرفاه لشعوبهم وأممهم.

وعندما تتم التصفية الاقتصادية في دولة من الدول ويتركز الانتاج ووسائله وأمواله في أيدٍ تتناقص تدريجياً مع الزمن تتجه تلك الطبقة بدولتها لتصفية اندادها من ملاك الانتاج في الدول الاخرى فتنشب الحرب وتعلوا الاصوات منادية بالدفاع عن الكرامة والمثل العليا !؟ والعالم اذا بقي عبداً للنظام الرأسمالي فعليه ان ينتظر الحروب وما تأتي به من خراب وتدمير وما يعقبها من بؤس وفاقة وشقاء لأن النتائج الاقتصادية التي تترتب عن سير النظام الرأسمالي لن تكون سوى تركز الانتاج العالمي في النهاية في مشروع واحد أو فرد واحد وسيطرة ذاك المشروع أو هذا الفرد على جميع

موارد العالم ومنتوجاته والتحكم بسكانه كتقرير ما يستهلكونه وتحديد ما يريدونه وهذا العمل لن يتم ولا اخال بان الديمقراطية الرأسمالية التي ستغدو مع الزمن (وربما لايكون هذا الزمن بعيداً) ديكتاتورية اقتصادية وسياسية ظاهرة ، ستتمكن من الابقاء على حياتها والتمتع بسلطتها . اذن فالحروب لم تأتِ ولا تأت ولن تأتي نتيجة لدفع طغيان او ظلم بل نتيجة التوسع الاقتصادي الذي يقود الى تصادم مصالح دولة بمصالح دولة اخرى فتنشب الحرب .

ولو طالعنا نظريات ومبادىء فلاسفة وكتاب النظام الرأسمالي لوجدنا ان جميعهم يجمعون على رأي واحد وهو ان هذا النظام يقوم على المنافسة والمزاحمة ولوجود منافسة ومزاحمة يستلزم ان يكون هناك منافسين ومزاحمين ومن البدهي ان يحاول كل منافس القضاء على منافسه وزوال مزاحمه وتحقيق هذا الهدف يستجوب صراعاً وكفاحاً فحربا ومن طبيعية الحرب ان ينتصر احد المحتربين فينفرد بالنصر ويستأثر بالفوز ولكن جوهر طبيعيته ووجوده الذي اوصله الى تلك النتيجة هو خصمه الاكبر وهو الذي سيدمره في النهاية .

الفصل الثاني

مؤتمر هافانا التجاري

انتهت الحرب الكونية الثانية وبدأ شبح الازمات الاقتصادية يطل على الولايات المتحدة الاميركية وكانت الحرب قد ادخلت وسائل وأساليب فنية جديدة على الانتاج الصناعي والزراعي وساعدت الحرب على تعميم النظام الآلي في المصانع والمزارع الاميركية وأصبحت الصناعة الاميركية صناعة تضاهي قدرتها الانتاجية مجموع الطاقة الصناعية في العالم . وهنا بدأ هول المستقبل بفائض انتاجه يرسم في افق المجتمع الاميركي اشباح الكوارث وصور المصائب والازمات. وأصبح أرباب الانتاج الاميركي يتساءلو كيف وأين نستطيع تصريف هذا الفيض الهائل من البضائع والسلع فعمدوا أولا الى تخفيض الانتاج الصناعي من ٢١٢ ٪ (١) سنة ١٩٤٣ الى ١٥٠ ٪ سنة ١٩٤٦ فازداد

(١) النشرة الشهرية السابعة للشؤون المالية والاحصاء الصادرة عن هيئة الامم المتحدة في تموز ١٩٤٨ .

عدد العمال العاطلين عن العمل من لا شيء سنة ١٩٤٤ الى مليون (١) في تموز سنة ١٩٤٥ و ١,٦ مليون في اكتوبر من السنة نفسها ثم بلغ في أيار سنة ١٩٤٦ ٢,٤ مليون عامل عاطل عن العمل .

وهبطت قيمة الصادرات الاميركية من ١٤,٥٤ مليار دولار (٢) عام ١٩٤٤ الى ١٠,٢٢ مليار دولار سنة ١٩٤٦

وهبط الدخل القومي من ١٤١ مليار دولار (٣) سنة ١٩٤٤ الى ١١١ مليار دولار في حزيران عام ١٩٤٦ اما الدخل الفردي فتدنى من ١١٩ مليار دولار سنة ١٩٤٤ الى ١١١,٣ مليار دولار في حزيران سنة ١٩٤٦ ورافقت هذا الهبوط العام اضرابات عمالية واسعة فاضرب عن العمل في كانون الثاني سنة ١٩٤٦ (٤) ٧٥٠ الف عامل يعملون في صناعات الصلب وفي نيسان من السنة نفسها اضرب عمال مناجم الفحم عن العمل ايضاً ودام اضرابهم ٥٩ يوما وكان من نتائج هذا

---

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٤٠

(٢) النشرة السابقة الشهرية لهيئة الامم المتحدة للشؤون المالية والاحصاء لشهر تموز عام ١٩٤٨

(3) ECONOMIC ALMANAC (44-43)

(٤) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٠٨

الاضراب الطويل ان بلغت خسائر الولايات المتحده في انتاج الفحم تسعين مليون طن و ١٨ مليون طن في انتاج الصلب وقد قدر مكتب الاحصاء الاميركي المضربين في سنة ١٩٤٦ ١,٦٦ مليون عامل وقدرت خسائر العمل بـ ٥٤٧ مليون يوم عمل ويرجع سبب هذه الاضرابات الى ارتفاع تكاليف المعيشة التي زادت ٥٥٪ (١) عما كانت عليه في سنة ١٩٣٧ وكان الرد الطبيعي لارتفاع الاسعار ان طالب العمال برفع اجورهم وعمدوا الى الاضراب لتحقيق مطالبهم

وفي ايلول سنة ١٩٤٦ اصابت بورصة نيويورك هزة مالية عنيفة اذ تدنت قيمة السندات المالية والاسهم الى ما يقارب الـ ٥٦٪ من قيمتها في سنة ١٩٤٣ وقد سبب هذا الهبوط المفاجيء اشهار افلاس الكثير من المؤسسات المالية والمشروعات الفردية والحاق الخسائر الجسيمة بالذين يعيشون على دخل تلك السندات والاسهم وقد كانت جميع هذه المصائب الاقتصادية تشبه في جوهرها المقدمات التي سبقت الازمة الاقتصادية الكبرى التي انتابت الولايات المتحدة قبل الحرب (١٩٢٩-١٩٣٢)

(١) النشرة الشهرية السابقة لهيئة الامم المتحدة للشؤون المالية والاحصاء لشهر تموز عام ١٩٤٨

وهنا بدأت ارباب المال الاميركيون يفكرون بالوسائل والبرامج التي تجنبهم أزمة اقتصادية جديدة لعلمهم أن أزمة كهذه ستكون ابعد أثراً وأوخم عواقب من الازمة التي نزلت بهم قبل الحرب الكونية الثانية وقد لمسوا بأن حلول أزمة اقتصادية تعقب الحرب مباشرة سيؤدي الى ثوارت عمالية هائلة لا تستطيع الحكومة اخمادها لأن العمال الذين انخرطوا في الجيش خلال سني الحرب وخاضوا المعارك الدامية وتألموا وتعذبوا دفاعاً عن نظام اعتقدوا بصلاحه سوف لا يطيقون أن يستقبلوا بالبطالة والحرمان عقب رجوعهم منتصرين الى أرض الوطن

ومما عجل بحدوث الارتباك الاقتصادي الاميركي الغاء حكومة الولايات المتحدة قانون الاعارة والتأجير فقد اصدر الرئيس ترومان في ٢١ (١) آب عام ١٩٤٥ قانوناً ينهي كل تعاقد أو اتفاقية تجارية جرى ابرامها وفقاً لقانون الاعارة والتأجير وأعلنت الحكومة الاميركية ان الاموال المتبقية من رصيد هذا القانون تبلغ ٣,٥ مليار دولار وأخبرت الحكومات المتحالفة

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٢٩٧

بأنه يتوجب عليهـــا اذا ارادت استعمال الاموال وصرف الاعتمادات المرصودة لها وفقاً لقانون الاعارة والتأجير أن تدفع من حين تبليغها المذكرة الاميركية بهذا الشأن نقداً ثمن ما تشتريه من بضائع اميركية . ولما كانت معظم الدول المتحالفة لا تملك المبالغ الكافية من الدولارات لشراء السلع الاميركية وهذا ما معناه ان بضائع الولايات لن تجد من يتمكن من شرائها فاعلن الرئيس ترومان بان الولايات المتحدة ستعد رصد اعتمادات مالية بصفة قروض يجري اقراضها وفقاً لاتفاقية جديدة بين الولايات المتحدة والدولة المقترضة

فتمت في ٢٨ أيار سنة ١٩٤٦ المحادثات بين فرنسا والولايات المتحدة لتسوية ومعالجة الوضع الناشيء عن الغاء قانون الاعارة والتأجير وابرمت اتفاقية تعطي فرنسا قرضاً قدره ١٣٧٠ مليون دولار وفي ٥ حزيران سنة ١٩٤٦ عقدت الولايات المتحدة قرضاً آخر لتشيكوسلوفاكيا بمبلغ خمسين مليون دولار ولكن الحكومة الاميركية عادت فمنعت عنها في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ المتبقي من القرض التشيكي وقدره اربعون مليون دولار وذلك لاسباب اقتصادية وسياسية لا مجال لذكرها الآن

وفي ٢٤ نيسان سنة ١٩٤٦ أعلنت وزارة الخارجية الاميركية بان بنك التصدير والاستيراد الاميركي قد عقد قرضاً لبولندا قدره خمسون مليون دولار على شرط أن تجري الانتخابات العامة في بولندا حرة وبعيدة عن أي ضغط أو تدخل رسمي ولكن عندما جاءت الانتخابات البولندية بما لا تشتهيه الولايات المتحدة اوقفت وزارة الخارجية الاميركية في ٢٧ حزيران عام ١٩٤٦ سحب ما تبقى من القرض البولندي وكان المبلغ المتبقي يقارب الاربعين مليون من الدولارات وقد استعاضت بولندا عن هذا القرض بقرض عقده لها الاتحاد السوفياتي وبمعاهدات تجارية سرية أبرمتها مع الدنمرك وهنغاريا والنرويج ورومانيا والسويد والاتحاد السوفياتي وقد أثارت هذه المعاهدات التجارية قلق الدوائر التجارية الاميركية وجزعها فاعلمت وزارة الخارجية الاميركية بولندا في ٩ آب (١) عام ١٩٤٦ الجمهورية البولندية بان أميركا على استعداد لتأمر بنك التصدير والاستيراد الاميركي بالافراج عن القرض السابق الذكر وذلك إذا وافقت بولندا

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لسنة ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣١٤

على اطلاعها على نصوص المعاهدات التجارية السرية التي عقدتها مع تلك الدول الاوروبية .

وكانت الولايات المتحدة قد تعلمت من الحرب الكونية الاولى درسا حفظته عن ظهر قلب وهو ألاّ تسمح للدول المقترضة منها بشراء بضائع غير أميركية وذلك كي تحمي بضائعها من الكساد وصناعتها من البوار ولتسمح لعمالها بعمل طويل الاجل ، كما وانها حظرت على الدولة المقترضة منها أن تقوم باقراض اي مبلغ من قرضها الى دولة اخرى ولهذا أوقفت الحكومة الاميركية القرض الممنوح لتشيكوسلوفاكيا عندما علمت بان الدولة التشكية تنوي بيع رومانيا مبلغاً من دولاراتها المقترضة .

وقد نشطت سياسة القروض التي اتبعتها الولايات المتحدة التجارة الأميركية بعض الشيء ولكن هذا النشاط لم يدم سوى أشهر قليلة وذلك لأن نتائج الحرب الكونية الثانية جعلت التجارة مع اوروبا أمراً عسيراً ان لم يكن مستحيلاً لأن الدول الأوروبية كانت قد استنفذت جميع مخزونها الاحتياطي من الذهب كما وان الاقتصاد الاوروبي

كان قد أصيب بضربات اشلته وجعلت الدول الاوروبية في مركز لا يمكنها من تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق التبادل التجاري ..

ولكي نتفهم مقدار العجز الاقتصادي الذي منيت به اوربا سأستعرض للقارىء حالتي بريطانيا وفرانسا .

حالة بريطانيا الاقتصادية عقب الحرب

خرجت بريطانيا من الحرب مدينة للعالم بمبلغ قدره ٢٠ مليار من الجنيهات الاسترلينية فغدا من الطبيعي ان تحجم الدول الاخرى عن الاتجار معها وتبادل المشتريات واياها . وتنازل الجنيه الاسترليني عن المركز السامي الذي تبوأه طيلة قرون عديدة وأصبحت التجاره البريطانية في مركز لا تحسد عليه ففرضت بريطانيا على نفسها تقتيراً شديداً وتقنيناً اشد وحرماناً مطلقاً وقيدت وارداتها بقيود هائلة وحصرت استيرادها بالسلع التي تساعدها على استرداد مكانتها التجارية السابقة وقامت بحملة تصديرية لم يشهد لها تاريخ الاقتصاد البريطاني مثيلا ولكي تمكن بضائعها من الصمود للمزاحمة والمنافسة رفعت اسعارها في السوق

الداخلية لتستطيع خفضها في الاسواق الخارجية . ومع كل هذه التدابير القاسية بقي ميزان المدفوعات البريطاني في عجز هائل فكتبت جريدة « الايكونمست » الانكليزية مقالاً في عددها الصادر في ٢٠ كانون الثاني قالت فيه ان الديون البريطانية تتزايد يوماً بعد آخر وان ميزان مدفوعات تجارتنا الخارجية في عجز مستمر . وكانت بريطانيا من قبل قد مدت يدها الى الولايات المتحدة تسألها قرضاً فاجيبت الى طلبها ولكن هذا القرض استنفذ سريعاً . فاضطرت تحت نداء احتياجاتها الى بيع اسهمها واستثماراتها الصناعية والتجارية في الخارج فباعت في ٦ (١) تشرين الأول سنة ١٩٤٥ ما تمتلك من استثمارات في الصناعات الكندية بمبلغ قدره مليار دولار اميركي ثم اشترت المكسيك (٢) منها في ٢٠ أيار سنة ١٩٤٦ شركة الخطوط الحديدية البريطانية المكسيكية بمبلغ عشرة ملايين دولار . وفي ١ (٣) ايلول سنة ٩٤٧ اعلن رئيس الجمهورية المكسيكية بان

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٢٩٨
(٢) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٠٩
(٣) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٤٥

اتحاد جمهوريات المكسيك قد ابتاع من الحكومة البريطانية والهولاندية آبار الزيت المكسيكي ومنشأته بمبلغ يقارب ٢٥٠ مليون دولار . وعندما وجدت بريطانيا ان جميع هذه التدابير لم تمكنها من تلافي العجز في ميزان مدفوعاتها للتجارة الخارجية اضطرت اخيراً الى مس احتياطيها من الذهب وهذا العمل لا شبيه له في تاريخ التجارة البريطانية فباعت في ١٥ ايلول سنة ١٩٤٧ (١) الى البنك الاميركي المسمى بـ فيدرال روزرف بنك اوف نيويورك —FEDRAL RESEVE BANK OF NEw — YORK. كميه من الذهب بلغت قيمتها مئه مليون دولار .

وفي ١١ تشرين الاول عام ١٩٤٧ (٢) طلبت بريطانيا من اتحاد جنوبي افريقيا ثمانين مليونا من الجنيهات الذهبية الاسترلينية فأجيبت الى طلبها .

واستفادت الشركات الاميركية من ضائقة بريطانيا فأخذت تشتري معظم السندات والاسهم البريطانية في الشركات والصناعات الاجنبية بابخس الاثمان .

---

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٤٦

(٢) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٤٨

حالة فرنسا الاقتصادية

اما فرنسا فالضائقة الاقتصادية التي نزلت بهـــا كانت شديدة قاسية لأن الحرب الكونية الثانيـة اتت على معظم الصناعات الفرنسية والقوى الكهربائية وخطوط مواصلاتها الداخلية واسطولها التجاري واخذ الفرنك الفرنسي ينحدر ويتدهور بنسب غير مألوفة وانتاب الاتحاد الفرنسي تضخم مالي شديد كاد معه التبادل بين الريف والمدينـة ان يكون معدوما وفقد الفلاح الفرنسي ثقته بالفرنك وفقدت المنشآت الصناعية والتجارية املها في حياة اقتصاديـة مستقرة وأصبح الناس الدائنون للخزينة الفرنسيـة يخشون تبخر اموالهم وثرواتهم لأن قيمة الفرنك الحقيقية كادت ان تنعـدم ومن البدهي ان يرافق هذا التضخم المالي ارتفـاع خيالي للاسعـار وقد حاولت الحكومة الفرنسية مكافحة التضخم النقـــدي فسحبت في شتاء عام ١٩٤٧ الاوراق النقدية من فئة الخمسة الاف، والعشرة الاف فرنك من التـداول ولكن هـذا العمل كان اضعف من ان يأتي بالنتائج المطلوبة.

وكان العجز في ميزان مدفوعات فرنسا للتجارة الخارجيه

عجزاً مخيفاً ومرعباً وقد أعلن رئيس الوزارة الفرنسية هذه الحقيقة جهاراً في جلسة البرلمان الفرنسي المنعقدة في ١٩ ايار(١) عام ١٩٤٧ حيث قال : ان العجز في ميزان المدفوعات الفرنسية يبلغ ٩٩٠ مليون دولار وان تلافيه يقتضينا استنزاف ثلثي الذهب المخزون في بنك فرنسا وهذا مما يعرض النقد الفرنسي الى فقدان كل ماله من قيمة في السوق الداخلية والخارجية

ولتلافي هذا المصير بدأت فرنسا تقترض المبالغ الطائلة من الولايات المتحدة وكندا فحصلت من بنك التصدير والاستيراد الاميركي في ٤ كانون الثاني عام ١٩٤٥ على قرض قدره ٥٥٠ مليون دولار وعقدت حكومة الولايات المتحدة لها قرضاً آخر بمبلغ ١٣٧٠ مليون دولار ثم اقترضت الحكومة الفرنسية في ٢٥ نيسان عام ١٩٤٦ من كندا مبلغاً آخر قدره ٢٤٠ مليون دولار .

فوائد الولايات المتحدة من ازمة اوروبا الاقتصادية :

كان نشوب الحرب قد ترك للولايات المتحدة الاميركية برامج اقتصادية توسعية لم تحققها بعد فاغتنمت الحكومة

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٣٤

الاميركية فرصة تضعضع الاقتصاد العالمي وانهياره فسعت الى تحقيق برامجها وتوسيع استثماراتها فضغطت على الارجنتين وساومتها على رفع القيود التي تحد من دخول رؤوس الاموال الاجنبية اليها لقاء الافراج عن أموالها المجمدة في الولايات المتحدة والبالغة ٧٠٠ مليون دولار فاعلن البنك الوطني الارجنتيني في ٧ تموز سنة ١٩٤٧ رفع تلك القيود وحرية هجرة رؤوس الأموال الى الارجنتين .

وفي ٢٦ آذار سنة ١٩٤٧ قدمت الحكومة الاميركية الى حكومة السويد مذكرة شديدة اللهجة تحتج فيها على القيود التي قيدت السويد بها تجارتها الخارجية وخاصة مستوردا تها .

وفي ١٩ آذار عام ١٩٤٧ دعت الولايات المتحدة الاميركية كنداواستراليا لحضور مؤتمر يقرر فيه سعر ثابت للقمح وذلك بغية حماية القمح الاميركي من المضاربة الكندية والاسترالية .

وفي ١٦ تموز سنة ١٩٤٦ وقعت مع كوبا اتفاقية

تجارية خولت الولايات المتحدة ان تشتري وتوزع جميع انتاج كوبا من السكر لموسم عام ٤٦ ـ ٤٧ .

وفي ١٤ آذار عام ١٩٤٧ عقدت مع جمهورية الفليبين اتفاقاً تجارياً مدته تسعون عاماً حصلت بموجبه على المركز الممتاز في تجارة تلك الدولة وقد تقاضت الفليبين من الولايات المتحدة ثمناً لهذا الامتياز اعتماداً مالياً قدره ٦٢٠ مليون دولار .

وكانت شركات البترول الاميركية تشعر بوطأة مزاحمة شركات البترول البريطانية لها واستئثارها بمعظم آبار النفط في الشرق الاوسط فبينما تمتلك بريطانيا آبار النفط في ايران والعراق ومصر وامتيازاً للتنقيب عن البترول في سوريا ولبنان لا تمتلك الشركات الاميركية سوى آبار المملكة السعودية وبعض الآبار القليلة الموارد في محميات الخليج الفارسي . وقد جاء ارتفاع انتاج البترول في ايران من ٧٨١٥١ (١) برميلا في اليوم عام ١٩٣٩ الى ١٤٤٨٩٦ برميلا في عام ١٩٤٧ مثيراً لشهية الشركات الاميركية لمشاركة بريطانيا في منابع النفط بايران فضغطت هذه الشركات على

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لسنة ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٩٦

حكومتها التي تمكنت عن طريق القروض والمساعدات ان تلزم بريطانيا بوجوب اشراك شركات البترول الاميركية باستثمار نفط الشرق الاوسط وتوسيع مدى امتيازاتها ونفوذها فاضطرت الحكومة البريطانية الى اجابة هذا الطلب وقعت بريطانيا في ٢٤ آب (١) عام ١٩٤٥ اتفاقية مع الولايات المتحدة نظمت بموجبها تجارة البترول الدولية وحددت اسعاره واجازت للشركات الاميركية شراء اسهم في شركات البترول البريطانية فاعلنت شركة ستاندارد اويل اوف نيوف جرسي وشركة سوكوني فاكوم الاميركيتان ان الاتفاق قد تم بينهما وبين شركة البترول الانجلو ايرانية على بيع ومشترى الزيت الخام وتمديد انابيب البترول من الخليج الفارسي الى البحر المتوسط وقد بدىء فعلاً بوضع التصاميم لهذا الخط حيث يقال بانه سينتهي الى نقطة ما على ساحل سوريا.

وهكذا ساعدت الحرب والدمار الذي اصاب اوروبا والعالم على انتشار نفوذ الرأسمالية الاميركية وتوسع دائرة استثماراتها توسعاً كاد يشمل العالم باسره.

---

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٢٩٦

ويتبين لنا مما ورد ان الرأسمالية الاميركية اليوم تتضخم وتتوسع وهي في طريقها الى تصفية جميع الطبقات الرأسمالية في البلدان الاخرى . ولكن جميع هـذه الارباح التي جنتها الرأسمالية الاميركية وكل هذه المكاسب التي حصلت عليها لم تستطع ان تدخل الطمأنينة الى قلبها وتعيد الهدوء الى روعها والقناعة بان صرحها وطيد ونظامها مكين لأن فائض انتاجها وعجز اوروبا والعـــالم عن شراء منتوجاتها سينتهيان بها الى النتيجة المعروفة والمألوفة لديها وهي الكساد والازمات فالزوال. وتحت وطأة المنطق الصارم لهـذه الحقيقة بدأت الولايات المتحدة تفتش عن الحلول والطرق والوسائل التي تبعد نظامها عن نهايته المحتومة فوجدت نفسها مضطرة لاعاده بناء ماهدمه النظام الاقتصادي الذي تدين به لأن النظام الرأسمالي عندما يصل ذروته وهي فترة انحلاله يغدو شبيه طفل يبني بيتاً من الرمال وعندما يتم بناءه يجد نفسه عاطلا عن العمل فيبدأ بهدم ما بناه ليعيد بناء ما هدم ولكن هل تمكن شعوب العـــالم وجماهيره النظام الرأسمالي من هدم الاقتصادي العالمي الذي تعب عمال الدنيا بأسرها في بنائه قروناً طويلة من الزمن ؟ ان

هذا لمستحيل لان العالم من طبيعته السير الى الامام لا الوراء وقد يستطيع النظام الرأسمالي ابتلاع الشعوب والامم ولكنه لن يستطيع هضمها لأن ابتلاع الشيء ايسر من هضمه .

قرارات مؤتمر هافانا التجاري

رأت الولايات المتحدة ان ما تسميه بانتعاش أوروبا الاقتصادي عن طريق مشروع مارشال لا يتم الا اذا نظمت التجارة الدولية على قواعد وأسس جديدة فدعت دول هيئة الامم المتحدة لتأليف لجنه تحضيرية لوضع مسودة لمشروع اقتراح خاص بانشاء هيئة دولية تجارية فاجتمعت هذه اللجنة في ٣ تشرين الاول عام ١٩٤٥ في باريس ثم عادت وعقدت اجتماعاً آخر في لندن وذلك في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٦ وفي ١٩ ايلول سنة ١٩٤٦ كان المستر كلايتون وكيل وزارة الخارجية الاميركية للشؤون الاقتصادية قد اصدر مشروع مقترح خاص بانشاء الهيئة التجارية الدولية لتنظيم التجارة العالمية وقد انبثقت عن هذا المشروع قرارات مؤتمر هافانا التجاري المعقود في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ في مدينة هافانا بكوبا .

وقد توخت الولايات المتحدة من مشروعها المقدم الى المؤتمر التجاري العالمي الحصول على النقاط التالية :

أولا : تخفيض التعرفة الجمركية

ثانيا : تسهيل هجرة رؤوس الاموال الى البلدان الاجنبية

ثالثا : عدم حماية البضائع الوطنية من منافسة البضائع الاجنبيـة .

رابعا : الغاء الاتفاقات التجارية وتعطيلها بين دولة واخرى

خامسا : الغاء او تخفيف قيود الاستيراد .

سادسا : حرية الترانزيت.

سابعا : ايجاد نظام التعادل في الضرائب .

ثامنا : حماية التجارة الاميركية من التيارات السياسيـة المضادة لسياسة الولايات المتحدة .

تاسعا : تعيين الاتجاهات الاقتصادية العالمية .

عاشرا : ايجاد التوازن في الصناعات الدولية .

اولا : تخفيض التعرفة الجمركية :

تنص الفقرة آ ـ من المادة ١٨ من المشروع الاميركي على مايلي :

« على كل عضو الا اذا كان عضوا تنطبق عليه شروط

ـ المادة ٢٨ ـ ان يدخل بناءً على طلب أي عضو آخر او اعضاء آخرين بمفاوضات تهدف الى اجراء تخفيض كبير في المكوس الجمركية (او فوارق المكوس المقصود بها حماية المنتجات المحلية) المفروضة على الواردات والصادرات وازالة كل أثر للتمييز في رسوم الاستيراد » .

وهذه الفقرة من هذه المادة تخول الولايات المتحدة الاميركية ان تتدخل تدخلا فعليا في سياسة أية دولة من دول العالم فتستطيع عن طريق غير مباشر ان تحدد الواردات المالية للخزانة العامة لتلك الدولة التي اذا رأت ان ضرورة موازنة ميزانيتها العامة تستوجبها رفع الرسوم الجمركية على الواردات الاجنبيه اليها .

كما انها تمنع أية دولة من الدول ان تحول دون اغراق أسواقها بالبضائع والسلع الكمالية المستهلكة مباشرة والتي لاتعود على الاقتصاد الوطني بأية فوائد . فاذا رأت دولة ما أن استيراد بضائع معينة يضر بالاقتصاد الوطني فعمدت الى منع دخولها الى اسواقها بواسطة رفع الرسوم الجمركية عليها

فعندئذ يحق للولايات المتحدة وفقاً لمنطوق هذه الفقرة ان تطلب من الدولة التي قامت بالاجراءات المذكورة الدخول في مفاوضات مستعجلة معها لازالة او تخفيض او اعادة الرسوم الجمركية على تلك البضائع الى ما كانت عليه .

كما ان هذه الفقرة تحول دون تنظيم الاقتصاد الوطني، عن طريق التجارة الخارجية، لأي قطر من الاقطار يرى ان السعر العالمي لمنتجاته متدنٍ وان هناك بلدا واحداً تقدم اسواقه سعراً اطيب وأعلى وكان هذا البلد يمتلك موادا وسلعاً يحتاجها ذاك القطر لرفع مستواه الاقتصادي العام غير ان سعر تلك المواد أعلى وثمنها أعلى من مثيلاتها من المنتوجات الاميركية ولكن البلدين وجدا ان هناك مصلحة اقتصادية وتجارية مشتركة بينهما وان فروق السعر تزول حين مقارنتها بالاسعار العالمية في البلدان الاخرى وقد اتفق خشية اغراق اسواق بلديهما ببضائع اجنبية مماثلة ان يرفع احدهما او كلاهما الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من بلدان أخرى فاذا اقدما على مثل هذا العمل وكانا موقعين على قرارات مؤتمرهافانا التجاري فعند ذلك يحق للولايات المتحدة

وفقاً للفقرة الاولى في المادة ١١ من المشروع الاميركي والقائلة « لا تفرض رسوم لمقاومة اغراق الاسواق بالسلع الرخيصة على أية سلعة لاي بلد من البلدان الاعضاء » .

ويتضح لنا من المثل الذي أوردته أن الولايات المتحدة لاتنوي فرض تجارتها على الاسواق الخارجية فحسب بل انها تنوي فرض اسعار الواردات اليها من البلدان الاجنبية لأن التنظيم الفني الحديث الذي أدخل على وسائل الانتاج الاميركي والاستعانة بالطاقة الآلية المعممة في مصانعها وقرب مواد الخام من مراكز الصناعات ومنشآتها كل هذه الحقائق ستجعل تكاليف انتاج السلع الاميركية زهيدة وبالتالي اسعارها بخسة وهذه مما ستغري تجار بلدان العالم بالاستيراد من الولايات المتحدة الاميركية بحيث سيضطرون لموازنة ميزان مدفوعاتهم الى تصدير بعض منتوجات بلادهم الى الولايات المتحدة للحصول على الدولار الذي حل اليوم محل الذهب في التجارة الخارجية وبهذا تتمكن بورصة نيويورك من دفع ماتشاء ثمنا للمستوردات الاجنبية وخشية ان تفرض بعض الدول، بغية اعادة تنظيم اقتصادها، قيوداً على الاستيراد

تضع العراقيل في طريق البضائع الاميركية الى اسواق العالم او تحول دون دخولها اليها ، وقيود كهذه تلحق الخسائر الجسيمة بتجارتها وتمنعها من الانتشار والتوسع لهذا عمدت الولايات المتحدة الى ايرادنص خاص يجنب التجارة الاميركيه من التعرض لمثل هذه التدابير فقد نصت الفقرة ـ آ ـ من المادة ١٩ من المشروع الاميركي على مايلي :

« لايفرض اي حظر او قيد غير المكوس والضرائب او سواها من الرسوم ، سواءً انفذت عن طريق الحصص او تراخيص الاستيراد أو أية اجراءات اخرى بواسطة أي بلد من البلدان الاعضاء) على استيراد أية سلعة من بلد آخر من من الدول الاعضاء او على اصدار أو بيع لاصدار أية سلعة مرسلة الى اي عضو آخر » .

وهذه الفقرة كما يرى القاريء تجعل الرقابة الحكومية على التجارة الخارجية امرا معدوما وتطلق للتجار الوطنيين حرية استيراد سلع معينة تستهلك مباشرة وتكون ذات ارباح اكثر من السلع الاخرى التي تكون ضرورية لتطور الاقتصاد العام وتدعيمه .

فمثلا اذا رأت الحكومة ان هناك كميات كبيره ومبالغ وافرة من النقد الاجنبي او الذهبي تصرف على استيراد بضائع كمالية يستلزم صالح البلاد عدم استيرادها فان الحكومة وفقاً لتلك الفقرة لا تستطيع ان تمنع التجار من ابتياعها فتفرض القيود على استيرادها . ويلاحظ القاريء ان المشترع الاميركي يرمي من وراء النص القانوني الوارد الذكر الى هدفين .

اولهما تشجيع استيراد البضائع المستهلكة مباشرة عن طريق اطلاق حرية الاستيراد للتجار الذين يتعاملون مباشرة مع جماهير الشعب وكتله التي يقتصر استهلاكها على البضائع التي لا تمتلك أية دورة انتاجية كأدوات الزينة والسيارات والالعاب والملابس وغيرها من السلع الكمالية وهذا مما يوفر للصناعات الاميركية العمل المستمر والانتاج المتواصل المرافق بالربح الدائم .

اما الهدف الثاني فهو عدم تمكين البلاد الزراعية التي تنوي انشاء صناعات خاصة بها من تحقيق هذه الامنية وذلك عن طريق عدم التعاون بين المجهود الفردي والمجهود الحكومي

فقد يتجه هدف الدولة نحو استيراد الآلات وانشاء المصانع وهذا العمل يحتاج الى وقت طويل وبذل سخي ليأتي بثمراته ونتائجه الملموسة وهنا قد يلمس التجار ان في السوق الداخلية طلباً شديداً على سلع معينة لا تمت الى البرنامج الاقتصادي الحكومي بصلة فتغريهم ارقام الارباح التي لاتحتاج الى وقت طويل لاجتنائها باستيراد البضائع التي يرغب فيها الجمهور فيبذرون ما لديهم من نقدذهبي او اجنبي او تصدير منتوجات بلادهم على استيراد البضائع المطلوبة في السوق وتكون نتيجة هذا العمل ان يتضرر البرنامج الحكومي المستهدف خير الشعب وصالحه ويتأخر انجازه وتحقيقه .

وقد رأت الحكومة الاميركية ان انظمة الجمارك ورسوم المكوس تحد من رواج تجارتها وازدهارها فترفع من أثمانها وتقلل من استهلاكها . ووجدت ان الدول تتبع شتى الطرق في سن القوانين الجمركية وتقدير الرسوم على المستوردات ولهذا أرادت ان تضع قاعدة عامة لتتخذها الدول الأخرى اساساً ودستوراً لقوانينها واجراءاتها الجمركية وقد اهتدت الى طريقة عملية تساعد تجارتها على الازدهار ، وتيسر سبلها

الى الاسواق وتحافظ على اسعارها ثابتة غير متغيرة في جميع اسواق العالم فوجدت ان خير قاعدة يمكن اتخاذها لتفي بالغرض المنشود هي تقرير الرسوم الجمركية بالنسبة للقيمة الحقيقية للسلعه اي مقدار القيمة التي قبضها المصنع الذي صنعها لا قيمتها في السوق الداخلية للبلد المصدر حيث قد يرتفع ثمنها نتيجة فرض ضرائب مباشرة او غير مباشرة عليها من قبل الحكومة المصدرة ولهذا يتوجب على الحكومة المستوردة ان لا تعتبر حين تقرير الرسوم الجمركية على السلع الاجنبية القيمة الاسمية للسلعة في السوق الداخلي المصدر بل القيمة الفعلية في المصنع المنتج المصدر . وقد توخت الولايات المتحدة من اقتراحها هذا ان تحافظ على عنصر المبادهة في المزاحمة لبضائعها وان لا تسمح لتذبذبات الاسعار في سوقها الداخلية بالتأثير على تجارتها الخارجية وان تزيد من مرونة اتجاهاتها التجارية لتتصيد فرص الارباح فان لاحظت ان في بلد ما طلباً شديداً على سلعة معينة حرمت المستهلكين الاميركيين من وصول تلك السلعة المعينة اليهم فيرتفع سعرها في السوق الداخلية لقلة عرضها الناجمة عن تصديرها الى

الاسواق العالمية وخشية ان تعتبر الحكومة المستوردة قيمة السلعة في السوق الداخلية اساساً لتقدير الرسوم الجمركية عليها أدرج مشروع الاقتراح الاميركي النص التالي في الفقرة - ب - من المادة ١٢ حيث تقول :

« ينبغي ألا تتضمن قيمة أية سلعة مستوردة - فيما يتعلق بالمكوس - قيمة أية ضريبة داخلية نافذة للبلد المصدر أو الذي صنعت فيه السلعة وأعفيت منها السلعة المستوردة » ويعني المشترع الاميركي بالسلعة المعفاة تلك السلعة التي تقدم لها الحكومة العون المادي فترفع من ثمنها في السوق الداخلية لتخفف سعرها في الاسواق الخارجية كي تتمكن من مزاحمة مثيلاتها من البضائع الاجنبية في اسواق الدولة المستوردة .

ومما يجدر بالذكر ان المانيا قد عمدت قبل الحرب الاخيرة الى تطبيق مثل هذه القاعدة على تجارتها الخارجية لتساعد بضائعها على الصمود امام مزاحمة السلع الاميركية والبريطانية والفرنسية .

ولكي تزيل الولايات المتحدة كل ما هنالك من عراقيل في

وجه تجارتها الخارجية تنبهت الى الحقيقة المالية القائمة حاليا في العالم . فللقطع النادر وخاصة الدولار في معظم دول الأرض سعران احدهما رسمي والآخر سعر السوق السوداء وخشية أن تعتبر الحكومة المستوردة حين تقرير الرسوم الجمركية على البضائع الاميركية قيمتها بالنسبة لقيمة الدولار في السوق السوداء فيزيد هذا الاعتبار من الرسوم المدفوعة عليها بالنقد الوطني وبالتالي يرفع من اسعارها عمدت الى ادراج النص التالي في الفقرة ـ ج ـ من المادة ١٢ من مشروع اقتراحها حيث تقول تلك الفقرة مايلي :

« عند تحويل قيمة أية سلعة مستوردة من نقد الى آخر بقصد فرض رسوم ينبغي أن يحدد سعر الصرف طبقاً للقواعد السالفة الذكر حتى يصور تصويراً حقيقيا القيمة السارية لكل عملة في الصفقات التجارية والى أن يتم الغاء اسعار الصرف المتعددة الجوانب ليمكن تحديد سعر أو اكثر لصرف العملة » وقد لبى مؤتمر هافانا رغبة الولايات المتحدة ففرض على الدول الموقعة على قراراته تحديد سعر ثابت للنقد

الاجنبي وتثبيته حيث ورد في الفقرة الخامسة من المادة ٣٥ من قرارات مؤتمر هافانا النص التالي :

« ان الاعضاء الممثلين في الهيئة يوافقون على تحديد سعر ثابت للنقد الاجنبي في عمليات صرفه وتحويله الى نقد وطني »

النقطة الثانية

تسهيل هجرة رؤوس الاموال الاجنبية

شذت الثروة القومية للولايات المتحدة في تكاثرها وتناسلها عن كل قاعدة للطبيعة والزمن وجاء نمو ثروتها عجيباً في سرعته وخيالياً في تضخمه وحجمه وتزايدت قيمة واعداد منشآتها الصناعية في شتى فروعها تزايداً غريبا غير مألوف. وقد جاء تقدمها الاقتصادي السريع نتيجة لسعة مواردها الصناعية والزراعية ولجودة مناخها وخصوبة أرضها ولعدم ممارستها نظام الاقطاع وهذه العناصر جميعاً جعلت من الولايات المتحدة الدولة الصناعية الاولى في العالم وأوسع اقطاره ثراء . وبالجدول التالي بيانات عن نمو الصناعة الاميركية السريع .

(١)

	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة
	١٨٩٩	١٩١٤	١٩١٩	١٩٢٩	١٩٣٩	١٩٤٥
نسبة النمو الصناعي	١٠٠٪	٢١٤٪	٢٩٤٪	٤٣١٪	٤٨٦٪	٦٢٨٪
نسبة الكميات المنتجة	١٠٠ ″	١٦٩ ″	٢١٤ ″	٣٩٥ ″	٣٣١ ″	٦٦٢ ″
نسبة العمال	١٠٠ ″	١٤٦ ″	١٩١ ″	١٨٨ ″	١٧٧ ″	٢٠٧ ″
نسبة السكان	١٠٠ ″	١٣١ ″	١٤٠ ″	١٦٢ ″	٢٠٩ ″	٢١٢ ″

ويلاحظ القارىء من الاحصاءات الواردة بانه بينما تزايدت الصناعات عام ١٩٤٥ ستة اضعاف ما كانت عليه عام ١٨٩٩ لم تتزايد نسبة العمال في الصناعة سوى ضعفين وهذا راجع الى نظام التعميم الآلي الذي اتبعته الصناعة الاميركية في العمل.

ولكي ندرك الدرجة الصناعية الرفيعة التي بلغتها الولايات المتحدة الاميركية سأورد في الجدول التالي بيانات تقارن بين نمو صناعات الفحم والحديد والفولاذ في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية.

---

(١) التاريخ الاقتصادي للشعب الاميركي ـ باللغة الانكليزية ـ تأليف ارنست بوجارت ودونالد كيمرر صفحة ٥٨٥

(١)

السنة	الفحم بملايين الاطنان المترية		الحديد بملايين الاطنان المترية		الفولاذ بملايين الاطنان المترية	
	بريطانيا	الولايات المتحدة	بريطانيا	الولايات المتحدة	بريطانيا	الولايات المتحدة
١٨٧١	١١٧	٤٢	٦,٦	١,٧	٠,٢	٢
١٩٠٠	٢٢٥	٢٤١	٩	١٣,٤	٤,٩	١٠,٢
١٩٣٠	٢٤٤	٤٨٠	٦,٢	٣١,٨	٧,٣	٤٠,٦
١٩٤٦	١٩٢	٥٢٠	٧,٨	٤١	١٢,٧	٦٠

وقد أدى التوسع الهائل في استغلال موارد الثروة العامة الى ازدياد الثروة الاهلية وتضخمها فلقد كانت قيمة ما تمتلك الولايات المتحدة من ثروة اهلية في عام ١٨٥٠ (٢) تقدر بـ ٧١٣٦ مليون دولار فتصاعدت الى ١٨٦٣٠٠ مليون دولار عام ١٩١٢ ثم ارتفعت الى ٣٠٩٤٣٠ مليون دولار عام ١٩٣٨ اما الدخل القومي فارتفع معها وتصاعد حيث كان في عام

---

(١) مجلة الشؤون الخارجية (اميركية) عدد تموز عام ١٩٤٧

ECONOMIC ALMANAC (44-43) PP 65 (2)

١٨٩٩ (١) ١٥٣٦٤ مليون دولار وغدا في عام ١٩١٩ ٦٢٩٤٥ مليون دولار ثم اضحى في عام ١٩٤٣ ١٤٠٠٠٠ مليون دولار وكان نصيب المنشآت الاقتصادية الكبرى من الدخل القومي لسنة ١٩٤٣ ١٢٢٨٠١ (٢) مليون دولار وزعت عليها كما يلي :

المزارعة	١٣٩٩٣	مليون دولار
المناجم	٢٤٦٠	〃 〃
القوى الكهربائيه والغاز	١٦١٦	〃 〃
شركات الانشاءات	٤٣٢٦	〃 〃
الصناعة	٤٨٠٩٦	〃 〃
شركات النقل والمواصلات	١٠٧٠٨	〃 〃
التجارة	١٧٤٢٤	〃 〃
المصارف	٩٢٢٢	〃 〃
المدارس والمستشفيات والجامعات	١٠٣٤٠	〃 〃
متفرقات	٤٦١٦	〃 〃

(1) ECONOMIC ALMANAC (44 — 45) PP. 80
(2) ECONOMIC ALMANAC (44 — 45) PP. 81

ومن البديهي ان تتزايد رؤوس الاموال الاميركية وتتضخم نتيجة هـــذا التقدم الاقتصادي السريع ويلاحظ القارىء من الاحصاء الخاص بالدخل القومي ان الصناعات الاميركية تكاد ان تستأثر بنصفه . ودخل الصناعات المتزايد وتراكم الاموال في خزائن اربابها وتكدسها بعضاً فوق بعض يضطر اربابها الى التفتيش لاموالهم عن ميادين نشاط اخرى خارج الولايات المتحدة لاستغلال رؤوس اموالهم واستثمارها لأن الاستثمارات في الصناعات والمشروعات داخل الولايات المتحدة وصلت درجة اصبح معها التوسع الاقتصادي الداخلي المرافق بالارباح مستحيلا حيث غـــدت رؤوس الاموال الاميركية من الضخامة بمكان حتى اصبحت الولايات المتحدة بكل مالهـا من ثروة ومرافق عاجزة عن استيعابهـا لهـذا السبب اخـذت رؤوس الأموال الاميركية تودع ارض الوطن لتستقبل وطناً جديداً تقيده باغلالها الذهبيـة وتروي ظمأها من خيراته وموارده الاقتصادية .

وكانت رؤوس الأموال الاميركية قد تغلغلت ما قبل الحرب الكونية الثانيـة في كندا وأوروبا وأميركا اللاتينيـة

وجزر الهند الغربية واميركا الجنوبية وآسيا . ولكن الازمة الاقتصادية العالمية التي اصيب العالم بها ما قبل الحرب الاخيرة حدت من نشاط وتسرب رؤوس الاموال الاميركية الى الخارج كما وان بعض المتحولين من الاميركان عمدوا الى سحب الكثير من أموالهم الموظفة في الخارج خشية افلاس او انهيار المشروعات الموظفة فيها . وكانت الدول الاوروبية المستقلة تميل آنذاك الى انتهاج سياسة قومية اقتصادية ولهذا فلم تكن تشجع هجرة رؤوس الاموال الاجنبية اليها ولكن هذه الاسباب كلها لم تحل دون هجرة رؤوس الاموال الاميركية الى الخارج .

وبالجدول التالي بيانات عن رؤوس الاموال الاميركية الموظفة في الخارج حتى عام ١٩٣٩ (١)

اسم الدولة	بملايين الدولارات
كندا	٣٨٢٤
اميركا اللاتينية	٣٩٠٩
اميركا الجنوبية	٢٤٤٩

(1) ECONOMIC ALMANAC (44 – 45) PP.315

جزر الهند الغربية	٧٥٣
آسيا	٧٠٢
بلدان اخرى في اميركا الجنوبية	٤٣٧
اوقيانوسيا	٣٧٤
فرنسا	١٢٣
بريطانيا	٥٦٦
المانيا والنمسا	٣٨٩
بلدان اوروبية اخرى	١٠٨٧

وعندما انتهت الحرب الكونية الثانية كانت الولايات المتحدة قد اصيبت بتخمة مالية شديدة ومن البدهي ان يتقيأ المتخم لينجو من الهلاك ولهذا تيقن ارباب المال الاميركيون بان الحل الوحيد لازمة الثراء العريض التي يعانونها لن يكون الا عن طريق استثمارهم العالم بأسره. وكانت حالة اوروبا عقب الحرب الكونية الثانية تختلف عما كانت عليه عقب الحرب الكونية الاولى لان الحرب الثانية اتت على جميع الصناعات ووسائل الانتاج الاوروبي بينما لم تدمر الحرب الاولى سوى صناعة بلد او بلدين اوروبيين ولهذا انحصر هم

الطبقات المالية الاوروبية باعادة بناء صناعاتها ولكن الافلاس المالي الشديد الذي نزل بالرأسماليين الأوروبيين جعلهم عاجزين عن القيام باي عمل دون مساعدة الولايات المتحدة الاميركية . وقد لمس ارباب المال الاميركيون هذه الحقيقة فهللوا لها طربا وخفقت قلوبهم فرحا ووجدوا ان هذه الفرصة هي فرصة العمر لاحتكار الصناعات الاوروبية ودمجها بصناعاتهم ولهذا لم يتمهلوا او يتوانوا عن هذه الفرصة التي يجب أن لاتفوت لانهم علموا بان العالم اليوم جريح بائس فاقد القوى وقد يكون فاقد الرشد ايضاً فليس اذن من العسير على قوي ثري كالولايات المتحدة ان تفرغ ما في جيوبه وان تسير به الى أين شاءت وكيفما شاءت . فلتقيده وهو ضعيف خشية ان تعجز عن قيده وهو قوي متعافي فادخلت في ميثاق مؤتمر التجارة الدولية المادة ١٢ التي تحرر هجرة رؤوس الاموال الاجنبية من كل قيد وشرط وتعتبر استثمار الشعوب عملا انسانيا واستعمار اقطار العالم عملا ضروريا لتقدم العالم وازدهاره فليقرأ القارىء نص هذه المادة العجيب المنطق والمقلوب المفاهيم :

تقول المادة ١٢ من قرارات مؤتمر هافانا مايلي :

« ان الاعضاء يدركون ان الاستثمارات الدولية (الاجنبية) عامة كانت ام خاصة بامكانها ان تكون ذات شأن كبير لتقدم العالم الاقتصادي واعادة بنيانه . اي الاستثمارات الاجنبية نتيجة ذلك عنصر هام في التطور الاجتماعي وتقدمه وعلى الاعضاء ان يتخذوا تدابير كافية وضمانات صريحة من اصحاب الاستثمارات بان لا تستعمل رؤوس اموالهم وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للسياسات القومية .

ويعترف الاعضاء أيضاً انه من الممكن دفع عجلة الازدهار الاقتصادي لبلادهم فيما اذا منحوا الاستثمارات الاجنبية فرصا متساوية مع رؤوس الاموال القومية ولهذا يوافق الاعضاء ضمن ما حددته القرارات الآنفة على تقديم وتحضير اوسع الفرص للاستثمارات الاجنبية واعطائها الضمانات الكافية لرؤوس الأموال الاجنبية الموجودة حالياً والمنتظرة مستقبلا.

وعلى الاعضاء ان يمتنوا اواصر التعاون بين المشروعات الوطنية والمشروعات الاجنبية وبين المستثمرين الوطنيين

والاجانب كي يتقوى الاقتصاد الوطني ويزدهر .

على ما أظن بان القاريء مقتنع بان الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع الاستفادة من تصدير رؤوس الاموال وانشاء الاستثمارات في بلد غير بلدها هي الولايات المتحدة الاميركية لانها هي وحدها التي تتمكن من القيام بعمل كهذا .

ولاميركا من وراء قيام استثماراتها وتوظيف اموالها في الخارج مطامع ومطامح فهي تهدف الى احتكار الصناعات والمشروعات الاقتصادية العالمية القائمة حاليا والمنتظر قيامها في المستقبل كما وانها ترمي الى تملك ما على الارض من خيرات وما فيها من ثروات وموارد. ويعود تصدير رؤوس الاموال الى الخارج على مصدريها واصحابه بالربح الوفير لأن هؤلاء يتجهون باموالهم شطر البلدان ذات مستوى منخفض من المعيشة حيث تكون فيها بطبيعة الحال اجور الايدي العاملة رخيصة زهيدة بالنسبة لاجورها في الاقطار الرأسمالية ولهذا تتدنى تكاليف الانتاج فتزداد ارباحهم ومكاسبهم نتيجة لهذا التدني كما ان دخول رؤوس الاموال الاجنبية ونشوء

الاستثمارات غير الوطنية في قطر أو دولة يقيد الاتجـــاه الاقتصادي لذاك القطر او تلك الدولة فيوجه الاقتصاد القومي اوتوماتيكياً الوجهة التي تعود على اصحاب الاستثمارات الاجنبية بالارباح الطائلة لا الوجهة التي يقتضيـه تطور ظروف تلك الدولة الاقتصاديه فالاجتماعية .

وقد علمنا التاريخ هول المآسي التي جرتهـا الاستثمارات الاجنبية على الشعوب فعندما استعمر البلجيكيون الكونغو البلجيكي وكانت تكسو اراضيه احراش واسعة من أشجـار المطاط وكان الطلب آنـــذاك على المطاط شديداً استعمل البلجيكيون كل ما لديهم من وسائـل عنف واكراه لارغام سكان الكونغو على جني سائـل المطاط وتوريده الى مخازن شركاتهم وقد تمـادوا في القسوة والشدة حتى انهم كانوا يعدمون العمال الوطنيين بالجملة ويكرهون كل عامل يجيء بمطـاط رديء على شربه وازدراده . وقد تدنى عـدد سكان الكونغو خلال ربع قرن من ٤٠ مليونا الى ٢٣ مليونا .

لست أقول ان الاستثمارات الاجنبية ستتبع اليوم نفس اساليب الاستعمار في بدئه ولكنها لن تحيد عن هدف قيامها

ونشوؤها وهو استغلال الشعوب المستثمرة وحرمانها من خيرات بلادها عن طريق قتل كل صناعه شعبية ناشئة لأن الصناعة الوطنية التي تحتاج الى وقت طويل لتركز رأسمالها ونموه لا تستطيع أن تقف في وجه صناعة تركز رأسمالها منذ أمد وتضخم حجمه وكميته وتطورت أساليبه الفنية . ولهذا فان الولايات المتحدة تدرك انها اذا استطاعت أن تستفيد من الظرف الاقتصادي العصيب الذي يمر به العالم اليوم فانها ستمكن رؤوس اموالها من التركز واستثماراتها من التمركز كي يتسنى لها ان تحدد وتوجه الاقتصاد العالمي الوجهة التي تتفق ومصالحها وتنسجم ومطالبها فتبقي كل بلد من بلدان العالم مفتقرا الى تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي فتحد من الانتاج حينما تشعر بازمة أو ضائقة وتطلق له العنان حينما ترى وتتلمس الارباح من ورائه .

ومن الحظل ان يقنع المرء نفسه كما حاولوا المؤتمرون في هافانا ان يقتنعوا بانه من المستطاع عدم تهيئة الفرص للاستثمارات الاجنبية للتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للبلد الذي تنشط فيه لأن عملا كهذا عمل مخالف لابسط

قواعد المنطق فهدف الحكومة الشعبية يختلف عن هدف الشركات الاجنبية اختلافاً اساسيا لان مطمح الاولى هو السير بشعبها الى رفاه عام ودفع موكبه الاجتماعي الى الامام بينما هدف الثانية لا يتعدى اجتناء الارباح بامتصاص دماء الشعب واستغلاله وحرمانه وهذا التعارض البيني بين هدفي الحكومة والشركات الاجنبية يجعل من غير الممكن وجودهما في بلد واحد واتفاقهما على هدف واحد الا اذا أصبحت الحكومة شريكة للشركة أو أصبحت الشركة شريكة في الحكم .

النقطة الثالثة

عدم حماية الصناعة والبضائع الوطنية من الصناعة والبضائع الاجنبية

عندما تضخمت البرجوازية الاوروبية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ثارت على عهد الاقطاع لأن نظم ذاك العهد وقوانينه كانت تقيد حرية التجارة وازدهار الصناعة لان انقسام كل بلد اوروبي الى دويلات وامارات وممالك صغيرة وانشاء هذه الممالك الحواجز الجمركية على

حدودها لتأمين المال لميزانيتها العامة لتوفير الموارد بضرائب أرهقت منتج السلع والمتاجر بها ومستهلكها.

فقام دعاة الوحدة في المانيا والمحاربون في سبيل الاتحاد الايطالي يطالبون بتوحيد بلديهما فتمكنت البرجوازية عن طريقهم من قلب نظام الحكم الاقطاعي وتوسيع مدى تجارتها الحيوي.

وعندما تحققت الوحدة السياسية للدول الاوروبية تحولت الطبقة الثرية فيها الى استغلال اموالها في انشاء الصناعات.

وخشية منافسة بعضها بعضاً اضطرت الطبقة البرجوازية الى ارغام دولتها على خلق سياج من الحماية الجمركية يقيها شر المنافسة والمزاحمة وبقيت معظم الدول الاوروبية تتبع هذه الطريقة حتى يومنا هذا فولدت في اوروبا الطبقة الرأسمالية التي نشهدها الآن.

ولكن الرأسمالية الاميركية على ما يظهر قد تضخمت وتوسعت وأصبحت قدرتها الانتاجية تتزايد طرداً حتى انها رأت ان نظام الحماية الجمركية المتبع الآن في بلدان العالم نظاماً لايختلف كثيراً عن نظام الاقطاع بل هو أشد خطراً

وأقوى اثراً على تجارتها الخارجيـــة التي أصبحت تعتبر العالم حاليا أصغر وأضيق من أن يتسع لبضائعها .

ولهذا عمدت في مشروع اقتراحها المقدم الى مؤتمر هافانا الى معالجة هذه القضية فأوردت في المادة التاسعة فقرة ـ ٢ ـ من مشروعها حيث تقول :

« يدرك الاعضاء ان فرض ضرائب داخلية على منتجات بلدان اخرى بغية حماية الانتاج المحلي من المنتجات الاجنبية المنافسة لها يكون متعارضا مع روح هذه المادة وهم موافقون على اتخاذ التدابير التي تتاح لهم للحيلولة في المستقبل دون فرض ضرائب جديدة او اكبر من هذا النوع في بلادهم »

ان هذه الفقرة لاتحتاج الى طويل شرح وتعليق فهدف الولايات المتحدة قتل الصناعات الوطنية لا الغاء الحمـــاية الجمركية لأن السلع التي تنتجها المصانع الوطنية الحديثة الانشاء تكون ذات تكاليف باهظه بالنسبة للسلع المنتجة من قبل مصانع يلعب فيها التعميم الآلي والفني الحديث وخبرة العمال ومهارتهم دورا كبيراً في الانتاج ولهذا فان تكاليف السلع الاميركية ستكون زهيدة وكمياتها ضخمة بحيث يصبح

ثمن السلعة الاميركيـة أقل من ثلث او ربع سعر السلعـة الوطنية ولذا فان الولايات المتحدة مقتنعة بانـــه لو اتيحت لبضائعها فرص العرض التي تتاح للبضائع الوطنية في السوق الوطني فان اقبال المستهلكين على شراءها سيكون اعم من اقبالهم على شراء بضائعهم الوطنية وذلك لأن البضـــائع الاميركية تمتـاز بميزتين عن البضائع الوطنيـة وهما جودة الصنع ورخص السعر .

قد يقول البعض ان هاتين الميزتين كافيتان لاقرار عدالة المطلب الاميركي لانه يوفر للمستهلك بضائـع اجود صنعاً وأقل سعراً من البضائع الوطنية ولكن علينا ان ندرك الحقيقة الخالدة التي تقول بان الدولة المستوردة هي دولة يزداد فقرهـا يوما بعد يوم وان البلد المنتج تتكاثر ثروته حينا بعد حين وان صالح الكتل الشعبية في عالم يسوده نظام الاقتصاد الحر ان تتحمل التضحيات في باديء الامر كي تمكن صناعتهـا الشعبية من التطور والتقدم .

وللاقبال على استهلاك البضائع الوطنية مزايا كثيرة ، فهو يبقي ما للبلاد من ثروة ومن ثم ينمي الدخل القومي لأن

علم الاحصاء يثبت ان الدخل القومي يتنـــاقص لدى الدولة المستوردة بينما يتزايد لدى الدولة المنتجة كما ان قيام صناعات وطنية يفتح باب العمل امام العمال الذين يزداد دخلهم بازدياد دخل المصانع فيما لو اتبعت الطرق العادلة في التوزيع والاجور. غير ان الولايات المتحدة ترى في الوقت الحالي غير ما نراه لانها ترمي الى ابقاء جميع سكان العالم معتمدين عليها في احتياجاتهم اليومية والحد من كل تقدم اقتصادي صناعي يتعارض وبرامج استثماراتها التي تستطيع بما تمتلك من قدرة وقوى منتجة ان تجعل من العسير قيام أية مشروعات اقتصادية أحكومية كانت أم فردية لأن عنصر توازن القوى بين الاستثمارات الاميركية والمشروعات الوطنية سيكون معدوما لانعدام وجود حماية جمركية تمكن الصناعات الوطنية من النشوء والتطور ولهذا فستبقى الشعوب مورد رزق واستغلال للاستثمارات الاميركية التي ستتمكن مع الزمن من امتلاك جميع موارد ومرافق الحياة العامة للأمم المستوردة لان الاستغلال الاجماعي للثروة القومية امر لا تستطيعه سوى شركات واستثمارات ذات رؤوس أموال

كبيرة ولما كانت البلاد الناشئة لا تمتلك في البداية تلك الرساميل لذا يصبح من المتعذر عليها أن تنافس أو تتسابق في ميدان واحد مع الاستثمارات الاجنبية .

وشركات البترول التي تستثمر النفط في العالم العربي خير مصداق لما أقول . فلقد بلغت الارباح الصافية لشركة البترول السعودية خلال عام ١٩٤٣ من عميل واحد وهو البحرية الاميركية ٤٥ مليون دولار بينما لم تتجاوز حصة المملكة العربية السعودية خلال السنة نفسها ومن مجموع انتاج آبارها ال ١٣ مليون دولار وهكذا حرم ذاك البلد كغيره من البلدان العربية من استخدام ثروته البترولية في سبيل تقدمه الاقتصادي والاجتماعي ولقد جنت الشركات البريطانية والاميركية عن طريق استغلالها نفط الشرقين العربي والاوسط مبالغ طائلة وهائلة من الاموال بينما لم تقدم تلك الشركات أية خدمة فعلية من الخدمات الاجتماعية او الاقتصادية لشعوب الشرق العربي .

وقد كان باستطاعة الدول العربية ان تحرم نفسها لأمد معين من تلك الفوائد الاسمية التي تعود عليها الآن وتنظر

أو تحاول تأليف شركة بترولية حكومية تشترك فيها الدول العربية برؤوس أموال ترصد من الخزانة العامة لكل دولة منها للتنقيب عن البترول واستغلاله .

وتلمس الولايات المتحدة بان احتياطاتها من المواد الخام كاد أن ينفذ ولهذا فهي تخشى أن يحين وقت لاتستطيع فيه صناعتها من مواصلة العمل والانتاج لفقدان المواد الأولية التي استنزفت منها جزءاً ليس باليسير ولذلك فانها تروم في الوقت الحاضر ان تسيطر بواسطة رؤوس الاموال التي اجتمعت لديها — اليوم على اكبر جزء من موارد العالم وموارده الاولية وبالجدول التالي بيانات (١) عن ما تبقى من مواد الخام الاولية في الولايات المتحدة .

المغنزيوم	١٠٠ ٪	الذهب	١٠ ٪
نيتروجين	١٠٠ ″	الرصاص	٨ ″
الملح	١٠٠ ″	الفضة	٨ ″
الفوسفات	٨٠ ″	الزئبق	١ ″

(١) مجلة الشؤون الخارجية (اميركية) عدد تموز عام ١٩٤٧ صفحة ٦٤٦ — ٦٤٧ (HINIRAL RESERVE BOARD)

البوتاس	٨٠ ٪
الحديد	٤٥ ″
الغاز الطبيعي	٤٥ ″
البترول	٣٥ ″
الزنك	٢٠ ″
التنغاستان	٢٠ ″
المنغنيز	٢٠ ″
الكروم	١٠ ″

خشيت الولايات المتحدة أن تتمكن بعض المصانع الوطنية من انتاج سلع تمتاز عن مثيلاتها من السلع الاميركية بجودة صنعها ووفرة فوائدها وقد علمتها خبرتها الانتاجية والتجارية ان سلعا كهذه ستكون أرفع ثمناً واكثر قيمة من سلعها وذلك لما بذل في انتاجها من وقت وجهد وتصميم وهذا مما يبقي اقبال المستهلكون على السلع الاميركية شديداً وخوفا من ان تحد الحكومة الوطنية من رواج السلع الاميركية في سوقها فتعمد الى تطبيق حماية جمركية مخفضة تتوخى خير المستهلكين العام فتوجد تعادلا بين سعري بضائعها والبضائع

الامريكية وتترك للجودة وحدها ان تقرر نتيجة المنافسة بينهما وقد لمست الحكومة الامريكية هـــذه الحقيقة وخشيت تطبيقها الذي يجرد البضائع الامريكية من سلاح فتـاك الا وهو رخص السعر واحتياطا لحدوث عمل كهـذا أدرجت الولايات المتحدة في مشروع مقترحها لتنظيم التجارة الدولية الفقرة الثانية من المادة ١١ تقول:

« لاتفرض رسوم جمركية لتحقيق التعادل في الاسعار على أية سلعة لأية بلد من البلدان يستوردها أي عضو آخر »

النقطة الرابعة

الغاء الاتفاقات التجارية وتعطيلها بين دولة واخرى

مما لاشك فيه بان التعاون الاقتصادي والتجـاري هو العنصـر الاساسي لتمتين العلاقات السياسية وتوطيدهـا بين دولة واخرى أو بين مجموعة من الدول ومجموعة ثانية. لأن الاتفاقات والمعاهـــدات السياسية والاقتصادية هي وليدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين المتفقين او المتعـاهدين ولذا خشيت الولايات المتحدة ان يجيء تنظيم العلاقات التجارية

والاقتصادية بين بلد وآخر بغية تحقيق هدف او تعاون بينهما في ميدان السياسة الدولية ، ضاراً بمصلحة تجارة الولايات المتحدة فأرادت ان تتجنب هذا المحذور فأدخلت في مشروع مقترحها في الفقرة الاولى من المادة ٣٤ النص التالي :

« يوافق الاعضاء على اتخاذ تدابير فردية وجماعية لمنع الأعمال التجارية بين المؤسسات التي تكبح التنافس وتقيد الوصول الى الاسواق أو تؤدي الى فرض رقابة احتكارية في التجارة الدولية بحيث تسفر عن عرقلة جهود الهيئة في سبيل توسيع الانتاج والتجارة والاحتفاظ في كافة البلدان بمستوى عال للدخل الحقيقي ويكون معنى اصطلاح المؤسسات التجارية كما هو مستخدم في هذا الفصل كافة الاشخاص والكيانات التي تقوم باعمال تجارية بما في ذلك التي تكون فيها مصلحة حكومية وكذلك الوكالات الحكومية التي تقوم باعمال تجارية .

وعن طريق هذه المادة تكون الولايات المتحدة قد جردت الحكومات من أقوى الأسلحة التي تمتلكها في مفاوضاتها الترغيبية والترهيبية اذ انه لايجوز في نظر حكومة

الولايات المتحدة قيام اتفاقات اقليمية ترمي الى اعطاء دولة أخرى مركزاً ممتازاً في اسواقها الداخلية وفي تجارتها الخارجية وذلك لأن الولايات المتحدة ادركت بانها اذا استطاعت ان تزيل هذا العنصر من السياسة الدولية فستتمكن من ابقاء جميع بلدان العالم منقسمة على نفسها سياسيا واقتصادياً وهذا الانقسام يسهل للولايات المتحدة صيرورتها قطب الرحى في ميدان السياسة الدولية واحتلال بضائعها الاسواق العالمية .

فاذا لمست دولة من الدول ان تحقيق مطالبها ورغباتها السياسية وأمانيها القومية لن يتم الا بمناصرة دولة اخرى أو كتلة من الدول لها . ومن الطبيعي أن تطلب الدولة أو الكتلة الدولية ثمنا لمناصرتها لاهداف تلك الدولة ورغباتها السياسية وهذا الثمن أصبح مألوفا لدى العرف الدولي العام وهو تسهيل تجارة الدولة المناصرة وتمكين دخولها اسواق الدولة التي تستفيد من مناصرة تلك الكتلة الدولية لها .

وهذا الامتياز التجاري او المعاهدة الاقتصادية ذات الهدف السياسي تتحقق عن طريق تسهيل الاستيراد من الدول المناصرة بواسطة وضع قيود عامة على البضائع

المستوردة من أسواق دول معادية أو غير مناصرة لها كفرض الرسوم الجمركية عليها أو منع بضائعها من الوصول الى الاسواق الداخلية .

فمثلا اذا اتفقت غدا مصلحة العالم العربي ومصلحة الصين أو أي بلد آخر وكان العالم العربي الذي يكافح الآن فلول جيوش الاستعمار واستثماراته وشركاته بمسيس الحاجة لمساعدة الصين التي تمتلك حق « الفيتو » في مجلس الأمن هذا الحق الذي تستطيع ان تستخدمه في نقض أية قرارت تجيء جائرة بحق العرب أو غير متفقة ومصالحهم وكان من البدهي أن تطلب الصين أو غيرها من الدول العربية تمتين العلاقات التجارية بينها وبين العرب فوقعنا معها اتفاقية تجارية لتحقيق مطالبنا السياسية ورغبات الصين التجارية ومنحناها مركزاً ممتازاً في تجارة صادراتنا وواردانتا منها ، هنا يحق للولايات المتحدة ان تطالبنا بمنح تجارتها الامتيازات نفسها ومعاملة بضائعها المعاملة ذاتها التي نعامل بها دولة صديقة .

وقد ورد هذا المعنى صريحا في مشروع اقتراحها لتنظيم

التجارة الدولية وفي الفقرة الاولى من المادة الثامنة حيث تقول :

« فيما يتعلق بالمكوس الجمركية وغيرها من الرسوم التي تفرض على الاستيراد او الاصدار أو لها صلة بهما او التي تفرض على التحويل الدولي لدى دفع اثمان الواردات او الصادرات وفيما يتعلق بطريقة تحصيل المكوس والرسوم وفيما يتعلق بكافة المسائل المتعلقة بالضرائب واللوائح الداخلية المشار اليها في المادة ـ ٤٩ ـ فان أي امتياز او فائدة او حصانة تمنح لأي بلد من البلدان الاعضاء بشأن أية منتجات مصنوعة في بلد آخر أو مرسلة اليه يجب أن تمنح على الفور ودون قيد أو شرط بالنسبة لنفس المنتجات المصنوعة في كافة البلدان الاخرى الاعضاء أو المرسلة اليها والمبدأ الذي تقوم عليه هذه الفقرة ليشمل كذلك ابرام الاعضاء عقود حكومية للاشغال العامة وفي هذه الحالة يتعين على كل عضو أن يعامل تجارة الآخرين معاملة عادلة » .

يتبين من هذا النص ان الولايات المتحدة لا تنوي منع الاتفاقات التجارية ذات الهدف السياسي فقط بل ذات الهدف

الاقتصادي ايضاً لأنها تفرض على الحكومات الاعضاء ان يعاملوا أعمال التصدير لكافة الدول معاملة مماثلة وأن تترك للاسعار والارباح تحديد اتجاهات الصادرات وهذا العمل يصطدم في كثير من وجوهه مع فكرة انشاء اقتصاد قومي لانه يمنع التبادل التجاري الدولي ويترك للتجار المصدرين الذين لا يهتمون بغير الارباح النقدية حرية اختيار البلدان التي يصدرون اليها فقد تقتضي مثلا مصلحة العالم العربي ان يبادل على منتوجاته الزراعية بمواد اخرى قد لا تكون متوفرة في الولايات المتحدة فيحدد اتجاهات صادراته الى البلدان التي تتوفر فيها المواد التي ترغب الحكومات العربية في شرائها واستيرادها وهنا تتعارض مصالح التجار المصدرين والمستوردين ومصالح الحكومات اذ يرى التجار ان اسعار الصادرات العربية في تلك البلدان المتعاقد معها هي زهيدة بالنسبة لاسعارها في الولايات المتحدة فتغريهم الارباح الناشئة عن فروق الاسعار بالتصدير اليها ووفقاً لمنطوق هذه المادة الآنفة الذكر فان الحكومات العربية لا تستطيع أن تمنع تجارها من التصدير فاذا ما حاولت ان تقيد صادراتها الى

الولايات المتحدة فان النص القانوني الوارد يحول دون رغبتهـــا .

وهناك دول كثيرة لم توقع على قرارات مؤتمر هافانا هذه القرارات التي جاءت مطابقة نصا وروحا لمشروع الاقتراح الاميركي الذي يحول دون رواج تجارة أية دولة كانت عن طريق ابرام معاهدات واتفاقيات تجارية بين دولة موقعة على قرارات المؤتمر ودولة لم تشترك او توقع عليها وهناك نص صريح يتضمن هذا المعنى وقد ورد في الفقرة الاولى من المادة ٣١ من المشروع الاميركي والتي تقول :

« ينبغي الا يسمى أي عضو للحصول على فوائد خاصة أو ممتازة لتجارته في اراضي أي بلد من غير الاعضاء تؤدي بطريق مباشر او غير مباشر الى التميز في تلك الاراضي ضد صالح تجارة أي عضو آخر » .

أما الذي توخاه المشترع الاميركي من ايراد مثل هـذا النص هو ربط عجلة سياسة الدولة الموقعـة على قرارات مؤتمر هافانا بعجلة السياسة الاميركية .

فان قاطعت دولة من الدول غير المشتركة في مؤتمر

هافانا كالاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وبولندا او بلغاريا الولايات المتحدة وبضائعها وكفت عن الاستيراد منها والتصدير اليها فيترتب عندئذٍ على جميع الدول الموقعة على قرارات مؤتمر هافانا التجاري ان لا تسعى الى توطيداو تقوية علاقاتها التجارية مع تلك الدول لأن عملا كهذا يعتبر تميزاً لتجارتها وامتيازاً لها على البضائع الاميركية . وهكذا يتبين لنا بأن المعنى السياسي لهذه الفقرة أعظم وأهم من المعنى التجاري لأن التآلف التجاري للدول يقود الى تآلف وانسجام سياساتها والمقاطعة التجارية هي الشوط الاول من طريق المقاطعة السياسية . اذن فأرب الحكومة الاميركية ومطلبها الاول من النص على مثل هذه المعاملات بين الدول المشتركة بمؤتمر هافانا وغير المشتركة به هو ابقاء المعسكر الاميركي الدولي بعيداً عن الانقسام الداخلي وابقاء العلاقات بين دوله متينة وقوية .

وأخال ان القارىء يدرك ان الولايات المتحدة ترمي من وراء هذه السياسة التي نعتها بالتجارية الى فرض عقوبات اقتصادية غير مباشرة على الاتحاد السوفياتي وأنصاره من

دول الكتل الشرقية او على أية دولة تتعارض أهدافها السياسية ومذاهبها الاجتماعية واهداف الولايات المتحدة ومذاهبها .

ومن المعلوم ان المقاطعة التجارية عمل ينشأ عن تأزم العلاقات السياسية بين الدول التي تستخدمها لانزال الضرر بعضها ببعض .

والدول الصغيرة أعمق حباً وأشد رغبة من الدول الكبرى في السلام والمحافظة عليه لأن قدرتها على تحقيق اطماعها او بالاحرى ان اطماعها اقل مدى من اطماع الدول الكبرى ومطامحها ولهذا قلما تتأزم علاقاتها السياسية بينها وبين غيرها من الدول ومن هنا ندرك ان الولايات المتحدة تطالب الآخرين بتحمل ما تجره عليها سياستها من تبعات وأزمات وتلزمهم باتخاذ كل اجراء تتخذه هي في ميدان السياسة والتجارة والاقتصاد الدولي . وأكثر ماتخشاه الولايات المتحدة الاميركية قيام اتفاقات ومعاهدات تجارية سرية بين بلد وآخر وماقد يجيء في هذه الاتفاقات من بنود ومواثيق تحد من نشاط التجارة الاميركية ونفوذها السياسي فلقد رأينا في مكان آخر من هذا الكتيب انه عندما جمدت الولايات

المتحدة القرض الممنوح لبولندا من قبل بنك التصدير والاستيراد الاميركي عادت تساوم بولندا على اطلاعها على المعاهدات التجارية السرية التي أبرمتها مع الدنمرك وهنغاريا ورومانيا والسويد والاتحاد السوفياتي لقاء الافراج عن قرضها .

وقد استفاد الحكومة الاميركية من تلك الحادثة واعتبرت ان جميع الاتفاقات التجارية الدولية والاقليمية هي قيود لتجارتها ولهذا جاء المشروع الاميركي المقدم الى هيئة التجارة الدولية مصححا لحوادث وأوضاع من هذا النوع .

النقطة الثامنة :

حماية التجارة الاميركية من التيارات السياسية

عندما يطلع المرء على المشروع الاميركي الخاص بتنظيم التجارة الدولية يلمس بان الرغبة الوحيدة للولايات المتحدة تنحصر في ايجاد المساواة في الحقوق التجارية والاقتصادية بين جميع دول العالم وأقطاره فهي تسمح لكل قطر ان يستثمر امواله في بلادها ان كانت لذاك القطر اموال يستطيع استثمارها

كما وانها تسمح لأي مصدر ان يصدر بضائعه وسلعه اليها ان رغب المستوردون الاميركيون فيها ولغة المساواة هذه لغة أصبح الشرق بها عليما خبيرا وقد فسرها المرحوم سعد زغلول احسن تفسير حينما قال عنها انها المساواة بين الرجل والحصان ومن طبيعة الرجل ان يركب الحصان كما وان من طبيعة الحصان ان يحمل الرجل . وقد علمتنا الحوادث والايام بأن فوائد المساواة بين القوي والضعيف وقف على القوي وحده ولا يعود على الضعيف منها سوى الخسائر والتضحيات.

وهذا الايمان الاميركي الغريب بالمساواة والذي وجد في مشروع اقتراح الولايات المتحدة خير معبر ومفسر له ومعلق عليه قد دفع الحكومة الاميركية الى الرغبة في ان لاتسمح للسياسية وتياراتها بهدم المساواة التي بنتها وأوجدتها. وهذه العقيدة الاميركية المرتكزة على فصل التجارة والاقتصاد عن السياسة تتوخى أن لاتضطرها مواثيقها التجارية الى تغيير او تبديل برامجها السياسية التي وضعت لتحقيق احلام الرأسماليين وتنفيذ مشروعاتهم الاقتصادية، اذ انها رأت ان سياستها التوسعية الاقتصادية قد ترغمها في

المستقبل على اتخاذ اجراءات في حقل السياسة الدولية بحيث تجيء هذه الاجراءات غير متفقة ومصالح دولة من الدول الموقعة على ميثاق مؤتمر هافانا فيثير النهج السياسي الاميركي الضغينة والحقد في صدر تلك الدولة فيثور شعبها وتؤسس الجمعيات التي تستهدف مقاطعة البضائع الاميركية وذلك رداً على السياسة الاميركية العدائية واحتياطاً لاحتمالات كهذه ادخلت الحكومة الاميركية في مشروع اقتراحها المادة ١٧ التي تلزم الحكومات بمنع نشاط وتأسيس الجمعيات التي تنادي بمقاطعة البضائع الاميركية وملاحقة أعضائها قانونياً وقد جاء في هذه المادة ماترجمته بالحرف الواحد .

« لا يشجع أي عضو او يؤيد او يشترك في مقاطعات او غيرها من الحملات التي يراد بها عدم التشجيع بطريق مباشر او غير مباشر على استهلاك منتجات اعضاء آخرين في بلاده لانها صادرة من بلاد اولئك الاعضاء ، او بيع منتجات للاستهلاك في بلاد اعضاء آخرين لانها مرسلة الى تلك البلاد وعلاوة على ذلك ينبغي على كل عضو الا يجتمع بالوسائل الممكنة حملات سياسية كهذه وفقاً لقوانينه » .

وبناء على ماورد فان الولايات المتحدة تستطيع ان تنتهج السياسة التي تتفق ومصالحهـــا التجارية والاقتصادية فتناصر دولة على أخرى وتنتصر لبلد دون الآخر دون أن يكون قانونيا لاعمالها هذه أي تأثير على مصالحها التجاريـة والاقتصادية لدى أية دولة ترى الولايات المتحـدة ان تقف منها موقفاً عدائيا في السياسة الخارجية وهذا النص القانوني يجعل معظم الأعضاء الموقعين على ميثـــاق مؤتمر هافانا يتامسون في كل مالهم من نشاط سياسي تحقيق او المساعدة على تحقيق الاهداف الاميركيـــة لعلمهم ان مناصرتهم للولايات المتحدة او عدمها لن يكون لها أي تأثير على المصالح التجارية والاقتصادية الاميركيـة في بلدانهم كما ان هذا النص يفرض على الدولة التي تتخذ الولايات المتحدة منها موقفاً مجحفا بحقها ان تخضع لوجهة النظر الاميركيـة لأنها لن تجد لها بين الدول الموقعـة على قرارات مؤتمر هافانا نصيرا أو ظهيرا في حالة اتخاذها موقفا سلبيا من سياسة اميركا العدائية لها .

ولكي تستطيع التجارة الاميركية من تحديد اتجاهاتها

نحو الاسواق العالمية طلبت الحكومة الاميركية من الاعضاء في الهيئة التجارية ان يقدموا سنوياً لمكتب هيئة التجارة الدولية جميع الاحصاءات والبيانات التي تتعلق بتجارتهم الخارجية وذلك كي تتمكن على ضوء الاحصاءات من تجنب الخسائر التي قد تلحق بالتجارة الاميركية نتيجة عدم دراسة اربابها للاسواق والاحوال التجارية العالمية وهذا الطلب يفضح في الوقت ذاته الاتجاهات الاقتصادية التي ترمي الحكومات والشعوب انتهاجها كي يتمكن ارباب المال الاميركيين من التعرف الى موارد الاستثمار ووجوهه وامكانيات المشروعات الاقتصادية من النجاح فان وجدوا ان بعض الدول مقدمة على القيام بمشروعات استثمارية تدر الارباح على اصحابها تسابقت رؤوس الاموال الاميركية الى تلك البلدان لتتوظف في المشروعات المنوى انشاؤها وعملت على استثمارها والسيطرة عليها لأنه بفضل قرارات مؤتمر هافانا لم يبق ما يحول دون دخول الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية الى اي بلد تختاره.

ويشكل الاطلاع عن اسرار التجارة الخارجية عنصراً

هاما في التجارة الدولية اذ انه يساعد البنوك والمصارف الاميركية على ان تقرر قبل قيامها بعمليات القروض فيما اذا كانت تلك الدولة تتمكن من ان تفي بالتزاماتها المالية فتدفع في الاوقات المحددة لها ما عليها من قروض . وبهذا ينعدم عنصر المغامرة في التجارة والاستثمار .

وهكذا انعدمت اسرار التجارة الدولية التي كانت في السابق تعتبر سرا من الاسرار لا يقل أهمية عن الاسرار الحربية وأصبح بامكان الولايات المتحدة ان تتعرف الى كل اتجاه تجاري واقتصادي وفقاً للفقرة الاولى من المادة ١٦ من مشروع اقتراحها والقائلة .

« يوافق الاعضاء ان يوافوا مكتب الهيئة فورا وبكيفية مفصلة ودقيقة بقدر المستطاع بالاحصاءات المتعلقة بتجارتهم الخارجية والتي تراها الهيئة ضرورية فيما يتعلق بمهامها بما في ذلك الحد الادنى اللازم للوفاء بالتزاماتها في الامور التالية :

أ : صادرات البضائع وواردتها ـ على ان يراعي بقدر

الامكان تميز الحركة ـ حركة تجارة الترانزيت والرغبة في توجيه احصاءات التجارة الدولية ».

كما وان هناك نصاً آخر يخول مكتب هيئة التجارة الدولية من الاطلاع على جميع ما تشاء الاطلاع عليه في شتى النواحي الاقتصادية وقد ورد هذا المعنى في الفقرة الثالثة من المادة ١٦ والتي تقول :

« يوافق الاعضاء على ان يوافوا الهيئة على أتم وأدق نحو ممكن باحصاءات عن الموضوعات الاقتصادية الاخرى التي ترى الهيئة انها ضرورية فيما يتعلق باطلاعها باعمالها .

النقطة التاسعة :

تعيين الاتجاهات الاقتصادية العالمية

عندما يكثر الطلب في الاسواق العالمية على سلع معينة تتجه الصناعات ووسائل الانتاج في كل بلد الى الاكثار من انتاج تلك الانواع من السلع والبضائع وهذه الحقيقة هي من أهم أسباب الازمات الاقتصادية عامة والتجارية خاصة لأن طغيان بضائع من نوع وصنف واحد على الاسواق

العالمية سيؤدي الى هبوط اثمانها أولا والى تضاؤل الطلب عليها ثانياً وكسادها اخيراً وذلك عندما تبلغ قدرة الشعوب الشرائية على استهلاك تلك البضائع درجة التشبع وهذا الاتجاه الاجماعي للصناعات نحو انتاج بضائع موحدة النوع هو الذي يخلق مبدأ المنافسة والمزاحمة في نظام الاقتصاد الفردي فتتعرض نتيجة ذلك المؤسسات المنتجة لتلك البضائع الى التوقف عن الانتاج فالانهيار او تتبع مبدأ الحرمان والانتظار فتغلق أبوابها وتطرد عمالها منتظرة فرصة اخرى تنمو فيها القدرة الشرائية للشعوب فتجدد طلبها على المنتجات التي توقف انتاجها .

وقد رأت الولايات المتحدة ان تلافي هذه الحقيقة يقتضيها ايجاد نظام لخلق توازن صناعي تحد بموجبه البلدان الصناعية الاخرى من انتاج السلع التي يكثر الطلب عليها لتنفرد هي بانتاجها وتصديرها الى الاسواق العالمية وتحافظ على سعر ثابت لسلعها ولهذا أوردت في مشروع اقتراحها وفي المادة الخامسة التي تنص على مايلي :

« على كل عضو في سعيه للمحافظة على تشغيل العمال او

توسيع نطاقه ألا يتخذ تدابير تسفر عن خلق بطالة في بلدان اخرى او لا تتلاءم مع التعهد الذي يهدف الى توسيع نطاق التجارة الدولية ورؤوس الاموال »

كلنا نعلم بان التنظيم الآلي والقدرة الصناعية للولايات المتحدة الاميركية قد وصلت درجة تستطيع معها فيما لو توفرت لديها المواد الاولية ان تسد احتياجات جميع بلدان العالم . فلقد نمت مجموعاتها الصناعية حسب الاحصاءات الصادرة عن عصبة الامم لسنه ١٩٤١ - ١٩٤٢ من ٦٦ مجموعة صناعية عام ١٩٣١ الى ٣٤٠ مجموعة في تموز سنة ١٩٤١ كما ان مجموعاتها للنقل البحري قد ازدادت عشرة اضعاف ما كانت عليه عام ١٩٣٤ اذ كانت في ذلك العام ٥٧ مجموعة فاصبحت في حزيران عام ١٩٤١ ٦٤٥ فلو علمنا بان هذه الزيادة الهائلة التي طرأت على قدرتها ومنشآتها الصناعية جاءت قبل دخول الولايات المتحدة الحرب وتفهمنا مقدار التوسع الصناعي الذي بلغته أميركا خلال الحرب لتيقنا بان الطاقة الآلية الاميركية بلغت شأوا لا تدانيه فيه مجموع ما للعالم من صناعات وزادت كفايتها الانتاجية زيادة أصبح معها

نمو الصناعات وتطورها في البلدان الاخرى يعرض مجموعات كبيرة من الصناعة الاميركية للبطالة والتوقف عن العمل ولهذا طالبت الولايات المتحدة رسميا بالحد من التوسع الصناعي وتطوره .

فاذا أرادت الدول العربية مثلا ان تنشيء لها مصانع لانتاج السيارات ووسائل النقل كي تكف عن استيراد السيارات الاميركية فان عمل الدول العربية هذا سيؤدي الى انقاص كميات السيارات التي تنتجها المصانع الاميركية ومن ثم الى بطالة العمال الاميركيين الذين كانوا يعملون في انتاج السيارات المخصصة لتستهلك في الشرق العربي وهنا يحق للولايات المتحدة الاميركية ان تدعي ان هذا التدبير او الاتجاه الاقتصادي العربي قد أسفر عن خلق بطالة في بلادها وهذا مما يتنافى والمادة الخامسة من مشروع اقتراحها .

وهذه الحقائق تعود بفوائد شتى على الولايات المتحدة وتجارتها فتجنبها المنافسة المزاحمة وتبقيها المصدّر الاول والاخير في العالم ولهذا فان النظام التجاري الذي فرضته

الولايات المتحدة على الدول المشتركة في مؤتمر هافانا لا يكتفي باعطاء التجارة الخارجية الاميركية المركز الممتاز في العالم بل يتعداه الى تنظيم الانتاج الصناعي العالمي وتوجيهه الوجهة التي تبقي الاقتصاد الاميركي يتمتع ويتنعم بالظرف السعيد الذي أوصلته اليه الحرب العالمية الثانية .

واذا تم للولايات المتحدة ما أرادت فانها ستقيد البشر وتحد من استغلالهم لخيرات الطبيعة ومواردها لأن حماية البضائع الاميركية من الكساد تستدعي عدم اغراق الاسواق ببضائع مماثلة لها كما وان حماية الصناعة الاميركية من البطالة تستوجب عدم انشاء صناعات في بلدان اخرى وهذا مامعناه بان على العالم حاليا ان يوقف تطوره الاقتصادي حتى تتطور طلباته وتزداد على شراء كميات أوفر من المنتجات الاميركية كما انه يلزم الانسانية بوقف تطورها ورقيها الاجتماعي والاكتفاء بالتوسع الاقتصادي الذي وصل العالم اليه اليوم خوفا من ان تنمي الشعوب قواها وتضاعف مجهوداتها فتزداد قدرتها الانتاجية وكميات منتجاتها زيادة تعجز معدة

النظام الرأسمالي عن تنظيمها بمدة المزاحمة والمنافسة وختاما اقول اننا لانستطيع ان نتعامى عن حقيقة النظام الرأسمالي وان نذكر بانه قد استنفذ جميع وسائله وبلغ الآن اقصى مراحله واصبح بقاؤه يتنافى وطبيعة الاشياء.

فكل نظام قواعده متعارضة وأسسه متنافرة قد يشب فيقوى فيشيخ فيموت وموته يحين عندما يتعارض بقاؤه وتطور المجتمع فيحاول ان يبقي المجتمع جامدا غير متطور وان يوقف الزمن عن السير والأيام عن التعاقب لانه يلمس في سير الزمن وتعاقب الايام اقترابه من نهايته ولهذا نرى الذين ربطوا مصيرهم بمصير النظام الرأسمالي يعاندون ويكابرون ويأبون ان يسلموا بابسط قواعد الحياة واولى سنن الوجود القائلة بان الحياة جوهر لا يعرف التوقف او الجمود حركته أبدية أزلية تضع نظمها حسب مقتضياتها وتنظم قوانينها وفق حالاتها فتبدل نظمها حينا بعد حين وتعدل قوانينها يوماً بعد آخر حتى تجد النظام الذي يتصف بصفاتها ويتحلى بمزاياها

يسايرها في تطورها ويماشيها في تقدمها ، نظاما لا يفتعل الظلم افتعالا فلا يغل يد الطبيعة ليطلق يده ولا يشرع عدله بالنسبة لما يملك وما يريد ان يمتلك بل بالنسبة لما تقدمه الحياة وطبيعتها لأن الوجود وطبيعته كريمة سمحة ولكن بعض الناس بخلاء ظالمين .

الفصل الثالث

مشروع مارشال

لمحة تاريخية

في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٤٧ اعلن الجنرال جورج مارشال وزير الخارجية الاميركية في خطبة له القاها في جامعة هارفارد بان الولايات المتحدة قد قررت تقديم القروض والمنح لجميع الدول الاوروبية حيث قال : « بأن أية حكومة ترغب في أن تساهم في جهود (الانعاش الاوروبي) ستلقى منا كل عون ومساعدة » .

وفي ٢٢ حزيران سنة ١٩٤٧ امر الرئيس ترومن بتأليف ثلاث لجان لتحري مقادير الثروة العامة الاميركية وتقدير امكانيات الولايات المتحدة في تحقيق مشروع مارشال والبحث فيما اذا كان المشروع يلحق أذى او ضرراً بالاقتصاد الاميركي. وكانت أولى اللجان لجنة حكومية يرأسها السيد « كروج »

وزير الداخلية الاميركية اما اللجنة الثانية فكانت تتألف من هيئة مستشاري الرئيس ترومان للشؤون الاقتصادية بينما كانت اللجنة الثالثة والاخيرة تتكون من شخصيات اميركية مدنية تمثل ارباب الصناعات الاميركية وشركات النقل البرية والبحرية والمصارف وقد قدمت هذه اللجان جميعها تقاريرها في اليوم السابع من شهر تشرين الاول لسنة ١٩٤٧ واجمعت على رأي واحد وهو ان الموارد الاميركية كافية لتمويل وتحقيق مشروع مارشال ثم أضافت الى ذلك تقول بان هذا المشروع لايفي بالغرض المطلوب لأن المصالح الحيوية للولايات المتحدة تقتضي التوسع في هذا المشروع ورصد اعتمادات اكثر من الاعتمادات المرصودة لحسابة حاليا (١)

وعقب اعلان مشروع مارشال اجتمع وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا لتنظيم دعوة الدول الاوروبية التي تنوي ان تشترك في المشروع ثم انضم اليهما المسيو مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي .

---

(١) جريدة « كرستشين سيانس مونتر » الاميركية الصادر في ٣ آذار عام ١٩٤٨

وبعد اجتماع غير طويل بين مولوتوف وبين يبدو رفض الاتحاد السوفياتي الاشتراك في مشروع مارشال وشاركته في رفضه جميع دول أوروبا الشرقية اذ ان الرفيق مولوتوف اراد ان تقتصر القروض والمنح الاميركية على غرض الانعاش فقط وان تخير كل دولة بكيفية الاستفادة من تلك القروض دون الرجوع الى البرامج التي وضعتها الولايات المتحدة لهذا الغرض وعدم التقيد بالمبدأ الذي اعلنه السيد جورج مارشال في ٢ تموز سنة ١٩٤٧ والقائل بأن من اهم شروط مشروع الانعاش الاوروبي الانتفاع بمساعدة الولايات المتحدة او بالاحرى اشراك اميركا في مراقبة صرف الاعتمادات المرصودة للدول الاوروبية وتعيين الوجوه التي يجب أن تصرف فيها تلك الاعتمادات .

ولم يكن لرفض الاتحاد السوفياتي كبير أثر على بريطانيا وفرنسا اذ سرعان ما دعت هاتان الدولتان الدول الاوروبية الاخرى للاشتراك في المباحثات لوضع الخطط المشتركة للدول الاوروبية بالنسبة لمشروع مارشال. وقد قبلت هولندا والنمسا والنرويج وايطاليا واليونان والدنمرك واللوكسمبورج

والبرتغال والسويد والبلجيك وايرلندا وتركيا وايسلندا وسويسرا دعوة بريطانيا واشتركوا جميعاً في وضع الاسس لكيفية صرف المبالغ وتحديد الاتجاهات الاقتصادية الجديدة لاوروبا حسب رغبة الولايات المتحدة الاميركية .

وكانت الولايات المتحدة قد قدمت تسهيلا لتجارتها الى الدول الاوروبية القروض والمنح التالية وذلك منذ أول تموز سنة ١٩٤٥ حتى تشرين الثاني ١٩٤٧ .

(١)

اسم الدولة	قرض حكومي فردي وحكومي	ثمن بضائع حكومية	قروض بنك التصدير والاستيراد ووزارة المالية	اعتمادات لشراء مخلفات الجيش الاميركي	قروض بموجب قانون الاعارة والتأجير	ثمن سفن
	بملايين الدولارات					
النمسا	٢٣٨	١٨٢	—	١	—	—
البلجيك	٤٨٧	٤٨٧	٦٠٠	٣٢٦	٦٠	—
الدانمرك	٣٠	١٥	١٥	—	—	—
فرنسا	٢٣٢٢	٢٢٠٦	١٠٩١	٧٠٠	٣٧٢	٤٠
اليونان	٨٠٣	٥٣٣	٥	٥٠	١٥٣	٤١
ايسلندا	٦٥	٦٥	—	٦٥	—	—
ايطاليا	٩٩٩	٩٠٩	٧٦	١٩٩	٣٠	٣٩
هولاندا	٣٠٣	٢٧٦	١٩٧	٥٩	١٩	—
النرويج	٨٧	١٧	—	—	١٩	—
السويد	١	١	—	—	—	—
سويسرا	٢	٢	—	—	—	—
تركيا	١٤١	٦	—	٦		
بريطانيا	٤٧٦٩	٤٣٣٤	٣٣٥٠	٦٥٠	٣٢٥	
منطقة الاحتلال الاميركي بالمانيا	٧٦٧	٥٣٧	—	—	—	—
المجموع	١١٠١٤	٩٥٧٠	٤٨٣٤	٢٠٥٦	٩٧٥	١٢٠

(١) جريدة واشنطن بوست ، العدد الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٧

وفي ٢٣ تشرين الثاني لعام ١٩٤٧ دعا الرئيس ترومان مجلسي النواب والشيوخ الاميركي لعقد دورة استثنائية وقدم لهما مشروع مارشال للموافقة عليه وقد أعلن ترومان في كتابه الى الكونغرس بانه يعتبر مشروع مارشال جزءاً وركنا هاما من أركان السياسة الخارجية للولايات المتحدة وطلب باقرار ١٧ مليار دولار توزع على الدول الاوروبية بصفة قروض ومنح خلال السنوات التالية :

يرصد مبلغ ٦,٢ مليار دولار تنفق خلال ١٥ شهراً ابتداء من ١ نيسان عام ١٩٤٨ الى ١ حزيران عام ١٩٤٩ ثم ينفق المبلغ المتبقي وقدره ١٠,٨ مليار دولار خلال الثلاث سنوات اللاحقة اي من حزيران عام ١٩٤٨ حتى حزيران عام ١٩٥٢ ويضاف الى المبلغين الآنفي الذكر قرض قدره ٤ مليارات دولار تسحب من البنك الدولي ووفقا لاقتراح الرئيس ترومان عقد لجنتا الشؤون الخارجية لمجلسي النواب والشيوخ جلسة مشتركة لسماع البيانات الخاصة ببرنامج مشروع مارشال .

وفي ٦ كانون الثاني عام ١٩٤٨ عرض مندوب الحكومة

الاميركية مشروع قانون لاعتماد مبلغ ٦,٢ مليار دولار لنفقات الخمسة عشر شهراً الاولى ولكن مجلسي النواب والشيوخ رفض اقرار هذا المبلغ وخفضه الى ٥,٣ مليار دولار تنفق خلال ١٢ شهرا

هذه لمحة تاريخية عن الخطوات التي سبقت اقرار مشروع مارشال وعلينا هنا ان نتساءل عن الدوافع والاسباب التي حدت بحكومة الولايات المتحدة الاميركية الى انفاق مبالغ ضخمة كهذه ورصد اعتمادات كريمة سخية لحساب الدول الاوروبية .

فهل كان اقدام الحكومة الاميركية على اتباع مثل هذه السياسيه الاقتصادية تجاه اوروبا عملا انسانيا مجردا عن كل ما هنالك من اغراض وفوائد مادية وهل هدف اميركا الاول انقاذ اوروبا من وهده الشقاء والبؤس التي تتخبط فيها ام هل هناك فوائد مادية وسياسية تبتغي الطبقة الصناعية والمالية الاميركية اجتناءها عن طريق مشروع مارشال ؟ والجواب على هذه الأسئلة يقتضينا الرجوع الى السياسة الاقتصادية

التي أتبعتها الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الأولى لأن ظروف اوروبا الاقتصادية اليوم لاتختلف كثيراً عن ظروفها واوضاعها عقب الحرب العالمية الاولى.

كانت الولايات المتحدة الاميركية حتى سنة ١٩١٤ تدين لأوروبا بمبلغ قدره ثلاثة مليارات من الدولارات ولكن نشوب الحرب العالمية الاولى جعل منها دولة دائنة اذ بلغت القروض التي منحتها الى الدول الاوروبية خلال تلك الحرب وعقبها ١١,٥٢٢ (١) مليار دولار وبعد ان استقرت الاوضاع الاقتصادية في أوروبا بدأت الولايات المتحدة تطالب الدول الاوروبية بتسديد ما عليها من ديون فأخذت اوروبا تماطل بالدفع فاضطرت الحكومة الاميركية ان تتبع سياسة اقتصادية ترغم أوروبا بواسطتها على تسديد ديونها فرفعت التعرفة الجمركية على الواردات الاوروبية اليها وضربت بتوصيات عصبة الأمم السابق القاضية بتخفيف الحواجز الجمركية عرض الحائط. وكانت من نتيجة هذه السياسة ان قبلت معظم

(I) AMERICAN ECONOMIC HISTORY BY H.U. FAULKNER. PP. 682

الدول الاوروبية ان تدخل في مفاوضات مع الولايات المتحدة لتسوية مسألة ديونها تسوية نهائية فأبرمت. اتفاقات مع الدول الاوروبية التي تعهدت بتسديد ما عليها من ديون خلال مدة ٦٢ سنة وبلغت هذه الديون مع فوائدها مبلغاً قدره ٢٢،١٤٣ مليار دولار (١).

ونتج عن سياسة التعرفة الجمركية العالية ان هاجرت رؤوس الاموال الاميركية الى الخارج حيث بلغ مقدار ما وظف منها في العالم خلال ثمان سنوات (١٩٢٢ ـ ١٩٣٠) ٧،١٤ مليار دولار وذلك بالاضافة الى رؤوس الاموال الاميركية الاخرى التي كانت موظفة من قبل وتقدر بـ ٣،٦٣١ مليار دولار و بهذا أصبحت قيمة الاستثمارات الاميركية في البلاد الأجنبية ثلاثة اضعاف ما كانت عليه قبل الحرب الأولى.

وبالجدول التالي بيانات عن رؤوس الاموال الاميركية الموظفة في الخارج ما قبل الحرب الاولى وعقبها.

اسم الدولة	بملايين الدولارات (١) ١٩١٣	بملايين الدولارات (٢) ١٩٤٠
كندا	٧٥٠	٣٨٢٤
أوروبا	٣٥٠	٢١٦٥
أميركا اللاتينية والجنوبية	١٣٣٠	٦٧٩٥

وعادت سياسة التعرفة الجمركيـــة على اميركا باوخم العواقب وكانت من العناصر الهامـة في خلق الازمـة التي عانتها الولايات المتحدة عقب الحرب الاولى. ووجـــد الرأسماليون الاميركيون ان الحزب الجمهوري الذي كان يتولى زمام الحكم آنذاك سيسير بمصالحهم الى الدمار فضغطوا على الحكومة الاميركية لتحسن علاقاتها التجارية مع اوروبا وطالبوها بتخفيض التعرفة الجمركية والغـاء قيود الاستيراد والتصدير واضطروا وزير المالية الاميركية آنذاك المـدعو « ميلون » ان يتبع سياسة اللين مع الدول الأوروبيـة المدينة فأصدر تصريحاً قال فيه :

(1) ECONOMIC HISTORY BY H.U. FAULKNER P.P. 678

(2) ECONOMIC AL MANAC (44 — 45)

«ان مجموع مالنا من ديون على الدول الاوروبية لا تعادل قيمتها ما نجتنيه من اوروبا كعميل تجاري ثري»

وكان الحزب الديمقراطي يعارض السياسة الاقتصادية التي اتبعها الرئيس «هوفر» رئيس الولايات المتحدة آنذاك وممثل الحزب الجمهوري ولهذا لقي البيان الانتخابي الذي أصدره الحزب الديمقراطي حينما رشح الرئيس روزفلت منافسا وخلفا للرئيس هوفر ترحيبا حارا وشديدا من قبل الرأسماليين الاميركيين اذ أن هذا البيان لم يقتصر على المطالبة بخفض التعرفة الجمركية فحسب بل تعداها الى ضرورة عقد مؤتمر اقتصادي عالمي تجيء قراراته مسهلة للاتفاقات التجارية وللتبادل الدولي. وقد وجهد الرأسماليون الاميركيون في هذه السياسة خير ما يطمحون اليه ويرغبون في تحقيقه فعملوا على انتخاب روزفلت ونجحوا في رفعه الى سدة الحكم حيث بدأ حال استلامه زمام الامور بتنفيذ ما وعد به في بيانه الانتخابي فدعا الدول الاوروبية الى عقد مؤتمر اقتصادي للاتفاق على تنظيم الشؤون الاقتصادية والتجارية للعالم وعقد هذا المؤتمر اولى جلساته في لندن وذلك في سنة ١٩٣٣ وكان

يرأس الوفد الامريكي اليه السيد كوردل هل وزير الخارجية الاميركية آنذاك وقد طالب وعمل كوردهل على تخفيض التعرفة الجمركية وازالة كل قيد يحد من نشاط التجارة الدولية. ولكن فرنسا تناصرها كتلة من الدول الاخرى رأت ان اصلاح الاقتصاد الاوروبي يجب ان يسبقه اصلاح النقد الدولي. تثبيته - مكافحة تخفيض قيمته. وكان هذا الرأي لا يتفق والسياسة الاقتصادية التي رسمها روزفلت لأنه كان يرى في رفع الاسعار عن طريقة التضخم النقدي علاجا ناجعاً لحل الازمة الاقتصادية العالمية فابلغ كوردل هل بضرورة العودة الى اميركا وعدم توقيع الاتفاق.

ومع هذا ظل الرئيس روزفلت يسعى الى توسيع التجارة الاميركية مع الدول الاوروبية والعالم حتى أصبحت أوروبا القارة التي تستورد الجزء الاكبر من الصادرات الاميركية والبيان التالي يرينا اوروبا كسوق بالنسبة للولايات المتحدة.

التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع البلدان الاجنبية وذلك في سنة ١٩٣٧

(١)

البلدان	الصادرات الاميركية	الواردات الى الولايات المتحدة
	٪	٪
اوروبا	٤١ ٪	١٥ ٪
آسيا	١٨ ″	٣٩ ″
افريقيا	٤ ″	٥ ″
اميركا الجنوبية	١١ ″	١٥ ″
كندا وبلدان شمالي اميركا	١٨ ″	١٧ ″
اميركا الوسطى	٨ ″	٩ ″
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

ومن البيـــان الذي أوردته آنفا يتبين لنا بان أوروبا وحدها كانت تستهلك ما يقارب من نصف الصادرات الاميركية الى العالم فلا عجب ان رأينا الولايات المتحدة

(1) AMERICAN ECONOMIC HISTORY BY H.U. FAULKNER. PP. 687

الاميركية تنصب سياستها اليوم على تمكين اوروبا من العودة سوقا تجاريا لها .

وهكذا يتضح لنا الآن ان السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومه الاميركية حالياً ليست سوى برنامج من البرامج الاقتصادية التي وضعتها الرأسماليه الاميركية لتوسعها الاقتصادي وما مشروع مارشال سوى حلقة من حلقاتها ولكنها حلقة اكثر تنظيما وأوفى درسا اذ انها جاءت وليدة اختبار طويل ولهذا فرضت الولايات المتحدة على كل دولة تشترك في مشروع مارشال ان توقع معها اتفاقية اقتصادية تخول الولايات المتحدة مراقبة الانشاءات والمشروعات الاقتصادية الاوروبية وقد وافقت الدول المشتركة في المشروع على ابرام الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الاميركية . وقد بنيت هذه الاتفاقات على القواعد التالية :

أولا : تنمية الاقتصاد الزراعي والصناعي كي تتمكن كل دولة من الدول المشتركة في مشروع مارشال من الاستغناء عن المساعدات الخارجية .

ثانيا : الاكثار من انتاج مواد خام معينـــة يجري الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة والحكومات الموقعة على الاتفاقيات الاقتصادية .

ثالثا : تعاون الدول المشتركة في مشروع مارشال على تخفيف الحواجز التجارية وخاصة الجمركية بينها وبين بلدان العالم الاخرى والعمل على تسهيـــل تبادل البضائع والخدمات العامة .

رابعا : اتخاذ اجراءات ماليـة وتدابير نقـدية لتثبيت النقد وتحديد سعر ثابت للقطـــع الاجنبي واعادة الثقة الى النظام النقدي .

خامسا : تخصص الدولة المشتركة في المشروع كمية من النقد المحلي مساوية لقيمة ما تتلقاه من الامـدادات الاميركية ولا تستعمل هذه المبالغ الا وفقاً لاتفاقية تعقـد بين الولايات المتحـــدة والدولة التي تلقت الامدادات .

سادساً : تقـدم الدول المشتركة في المشروع الاحصاءات والبيانات المشتركة المتعلقة بكيفية استعمال المساعدات

الاميركية ومدى تقدم المشروعات التي استخدمت فيها قروض ومنح المشروع .

يلاحظ من النقاط الست التي يقوم عليهـــا مشروع مارشال ان هنـاك العميم من المنـافع الاقتصاديـــة والفوائد السياسية التي تعود على الولايات المتحدة الاميركية من وراء تحقيق مشروع مارشال. ولقد حاولت الدبلوماسية الاميركية ان تغطي هذه الفوائد والمنافع بغطاء من الاخلاص لاعادة اقتصاد اوروبا الصناعي والزراعي الى المكانة التي كان يتبوأها ماقبل الحرب ولكن طبيعة تطور الاقتصاد وتقدمه في اوضاع كالاوضاع التي تمر بها اوروبا اليوم تفضح النوايا الاميركية وتزيل القناع عن وجه مشروع مارشال الحقيقي لانه ليس باستطاعة اوروبا وهي تعاني حاليا افلاسا شديداً في شتى مرافقها الاقتصادية ان تتمكن من تنمية ثروتها الصناعيه والزراعية دون ان تعتمد على مساعدات غيرها والمساعدات كما تفهم في لغة الاقتصاد هي الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية وبالضبط الاميركية والسماح للاستثمارات الاميركية بالعمل والنشاط في الحقل الاقتصادي الاوروبي لأن

حالة اوروبا اليوم شبيهة بحالة رجل نزف منه معظم دمه وتقتضي استعادة حياته وصحته نقل دم جديد اليه وهذا الدم هو دم اميركي سيتغلغل الى اصغر خلية في جسد اوروبا الاقتصادي والسياسي . فالمبالغ المرصودة لمشروع مارشال هي من القلة بقدر لا تستطيع جميعها من انهاض اقتصاد اصغر الدول الاوروبية فكيف اذن تتمكن هذه المليارات القليلة من الدولارات من اقالة عثرة مجموعة ضخمة من الدول الاوروبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا اذن فمشروع مارشال كما قالت عنه اللجنة الاميركية الثالثة التي تمثل ارباب الصناعة وبيوتات المال في اميركا انه لا يفي بالغرض المطلوب . فاذا كان هذا المشروع على حد قول تلك اللجنة لا يفي بالغرض المطلوب او بكلام اوضح انه مشروع فاشل فلماذا اذن أقدمت الولايات المتحدة على تنفيذه ؟.

وجوابنا على هذا السؤال هو أن حكومة الولايات المتحدة تعتبر مشروع مارشال مفتاح سياستها للتوسع الاقتصادى والسياسي في أوروبا فعندما تمكن هذا المشروع من فتح ابواب اوروبا التي ظلت مدة طويلة من الزمن مغلقة

في وجه رؤوس الاموال الاميركيـــة فان الرساميل التي اجتنتها الطبقة الرأسمالية خلال هـذه الحرب ستتمكن من التدفق على اوروبا وتحدد الاتجاهات الاقتصادية التي تنوي الدول الاوروبية انتهاجها لأن الصناعات الاوروبيـة ككل المشاريـع الاقتصاديـة تحتاج حين نشأتها او ترميمها الى رؤوس أموال تتلاءم والمقدار التوسعي المرسوم لها وعندما يبدأ القائمون على هذه المشروعات بالعمل فيها ، يجدون ان المال ينقصهم لانجازها يلجأون الى طرق أربع :

أولها الاعانات الحكومية وثانيها القروض الحكومية وثالثها القروض الاجنبيـة ورابعها توظيف رؤوس أموال اجنبيـة فيها ولمـــا كانت الحكومات الاوروبيـة وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا في حالة من الافـلاس المالي والادبي الشديد فلهذا لن تتمكن من اعانـــة أو اقراض المشروعات الخاصـة شيئاً من المال وهنا لن يتبقى امام الطبقة الرأسمالية الاوروبيـة سوى الاستعانـة بالقروض والاستثمارات الاجنبية ولما كانت معظم الدول في العالم غير قادرة على تصدير رؤوس الاموال ماعدا الولايات المتحدة

الاميركية لهذا فان الرأسمالية الاميركية ستجد نفسها في مركز يمكنها من املاء الشروط التي تريدها والتي تراها تتفق ومصالحها كما وأنها ستتمكن من منع كل اتجاه اقتصادي قد تتجه اوروبا وترى الولايات المتحدة فيه خطرا على كيانها الصناعي والتجاري والاجتماعي فتستطيع قتل كل صناعة تخشى مزاحمتها في المستقبل القريب والبعيد وهي لهذا نصت كما يذكر القاري في مشروع مقترحها المقدم الى مؤتمر هافانا على ضرورة تسهيل دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى البلدان الموقعة على قرارات ذلك المؤتمر وقد اكدت جريده « كرستشن سيانس مونيتر » في عددها الصادر في ٣ آذار عام ١٩٤٨ هذه الحقيقة اذ اجابت على سؤال لاحد القراء تساءل فيه عما اذا كان مشروع مارشال يسمح للاستثمارات الفردية الاميركية بالعمل في أوروبا ؟ وقد أجابت الصحيفة المذكورة على سؤال قرائها ما ترجمته

ان الاستثمارات الاوروبية لا تغري حاليا رؤوس الاموال الخاصة بالعمل في اوروبا وذلك لعدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية في اوروبا ولكن عن طريق

مشروع مارشال ستتمكن اوروبا من ان تستقر شيئاً فشيئاً وهذا مما يسهل لرؤوس الاموال الاجنبية التوظيف في المشروعات الاقتصادية الاوروبية .

ثم أضافت الجريدة تقول : ان مشروع القانون الاميركي المقدم الى مجلسي الكونغرس والمتضمن مشروع مارشال متوخياً الاقلال من النفقات الحكومية عليه نص على ضرورة تشجيع الاستثمارات الاميركية في اوروبا وتسهيل سبل العمل لها في الدول الاوروبية .

ومن قول هذه الجريدة تنجلي الحقائق امام أعيننا وتبدو اغراض مشروع مارشال الحقيقية لا الوهمية . فهو باعتراف الاميركيين انفسهم يستهدف استعمار اوروبا اقتصاديا وهو في نظر الحكومة الاميركية طليعة من طلائع جيوش الرأسمالية الاميركية للغزو الاقتصادي لاوروبا .

ان ذكريات الماضي تثير احزان واحقاد الولايات المتحدة على اوروبا والسياسة الخرقاء التي انتهجها البيت الابيض عقب الحرب العظمى الاولى وقد علمتها تلك السياسة دروسا أقسمت على أن لا تنساها ولقد كان « كولدج »

احد أقطاب ساسة أميركا خير معبر عن آراء الرأسماليين الاميركيين حينما قال :

« ان معاملاتنا السابقة مع أوروبا وما نتج عنها من مشاكل وأمور قدمت لنا خير العظات التي يجب ان نستفيد منها في المستقبل (١) »

ولقد اتاحت الحرب الاخيرة بما جلبته لبلدان اوروبا من انهيار مالي وتدمير اقتصادي فرصة ذهبية للولايات المتحدة فوجدت انها تستطيع الآن بعد ان اصبحت اوروبا عاجزة عن الاقدام على أي عمل دون مساعدتها ان تنظم شؤون اوروبا الاقتصادية تنظيما يكفل لها في المستقبل ان تأمن جانب المنافسة الاوروبية الى الابد . بحيث يجعل مهمة أوروبا الصناعية تنحصر في انتاج مواد الخام للصناعة الاميركية لأن الاقتصاديين الاميركيين يرمون حالياً الى تطبيق النظام نفسها التى كانت ولا تزال الدول الاستعمارية الاوروبية تطبقها في مستعمراتها وممتلكاتها لان النظام الرأسمالي في

(1) AMERICAN ECONOMIC HISTORY BY H.U. FAULKNER. PP. 683

فرعه التجاري يحاول أن يحافظ على توازنه بواسطة التبادل التجاري بين البلدان المنتجة للمواد الاولية والبلدان التي تصنعها سلعا وقد رأت الولايات المتحدة انه قد حان الوقت للدول الاستعمارية الاوروبية ان تطبق النظام الذي تطبقه على مستعمراتها وممتلكاتها على نفسها ايضاً . فعلى اوروبا حاليا وفقاً لمشروع مارشال ان تنمي انتاج المواد الاولية وان تساعد على تصديرها الى المصانع الاميركية وقد ورد هذا المعنى صريحاً في الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين الولايات المتحدة والدول الاوروبية والمبرمة وفقاً لمشروع مارشال حيث نصت مثلا المعاهدة الاقتصادية اليونانية الاميركية في المادة الرابعة ـ الفقرة السادسة ـ ب ـ على ما يلي :

تنفق الحكومة اليونانية الاموال على تنقيب وزيادة استخراج وانتاج مواد خام قد تتطلبها الولايات المتحدة الاميركية » وقد ورد هذا النص حرفيا في المعاهدة الاقتصادية البريطانية الاميركية وذلك في المادة الرابعة وفي الفقرة السادسة منها ايضاً وكذلك ورد هذا النص

في المعاهدة البلجيكية الاميركية في المادة الرابعة وفي الفقرة السادسة ـ ب ـ ايضاً .

وقد أعطت المعاهدات الاقتصادية المعقودة بين الدول الاوروبية والولايات المتحدة الحكومة الاميركية المركز الممتازة في تجارة الصادرات الاوروبية وخاصة صادرات مواد الخام وأصبح الحق لها في أن تمنع تلك المواد عن الصناعات الاوروبية نفسها فيما اذا شاءت ذلك وقد ورد ما يؤكد هذا المعنى في المادة الخامسة الفقرة الاولى من المعاهدة الاميركية البريطانية حيث تقول :

« على حكومه المملكة المتحدة (بريطانيا) ان تسهل نقل المواد الاولية وغيرها الى الولايات المتحدة وخاصة تلك المواد المنتجة في المملكة المتحدة والتي قد ترغب الحكومة الاميركية في استيرادها وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تقبل شروطاً معقولة للبيع والتبادل والى ما غير ذلك . »

وتحدد كميات مواد الخام المصدرة الى الولايات المتحدة ومدة تصديرها وفقا لاتفاقية تعقد بين الدولتين وتراعي

هـذه الاتفاقيـة الاحتياجات المعقولة للملكة المتحـدة من هذه المواد » .

وجاء في الفقرة الثانية ايضاً مايلي :

« وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تتخـذ الاجراءات والتدابير لتنفيذ احكام هـذه الفقرة فتنمي انتاج مواد الخام المطلوبة ضمن المملكة المتحدة وتسهل نقلها الى الولايات المتحدة الاميركية . وعلى المملكة المتحدة ان تدخـل حالا وحينما تطلب الولايات المتحدة منها ذلك في مفاوضات لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ احكام هذه الفقرة » وقد فسرت المـادة السادسة في فقرتها الاولى معنى المملكة المتحـدة حيث قالت انها تعني :

بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والبـلدان التي يجري مفعول هذه الاتفاقية فيها والمذكورة في المادة السابعة الفقرة الاولى وهي : عـــدن ، بهاما ، قبرص ، جزائر فلكلاند ، جامبيا ، جبل طارق ، الساحل الذهبي هونكنغ كينيا ، مالطا ، مورتيز نجيريا ، نيسلندا ، سانت هيلانا ، سيشل ، سيراليون ، سنغافورة ، تنجانيكا ، اوغندا ، جنزبار ، جزر وندوورد ،

ويتضح من هاتين المادتين ان الولايات المتحدة قد ورثت عن طريق مشروع مارشال الامبراطورية البريطانية بمجموعها وأصبح انتاج مواد الخام فيها وقفاً على طلب الصناعات الاميركية وحدها.

أما ماورد في المادة الخامسة من المعاهدة الاقتصادية بين بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية بان على أميركا أن تراعي احتياجات بريطانيا المعقولة فكلمة المعقولة كما يلحظ القارىء هي قيد ثقيل بالنسبة لبريطانيا اذ انها تبيح للولايات المتحدة الاميركية ان تتدخل وتحدد الكميات التي عينت لبريطانيا أن تتصرف بها في صناعاتها وتجارتها الخارجية بمواد الخام كما انها تمكن أميركا من احتكار هذه التجارة لنفسها فاذا رأت الولايات المتحدة أن بريطانيا تطالب بالاحتفاظ بكمية من مواد الخام التي انتجتها في بلادها أو ممتلكاتها الاستعمارية ووجدت الحكومة الاميركية ان حصول بريطانيا على مثل تلك الكميه قد يلحق الضرر بالصناعة الاميركية من الوجهة الانتاجية أو التجارية فعندئذ يحق

للولايات المتحدة أن تعتبر طلب بريطانيا احتياجا غير معقول ولا يصح تلبيته أو العمل به .

وقد هالت تصفية الامبراطورية البريطانية الطبقة الرأسمالية في بريطانيا فوقف عميدها المستر تشرشل يرثي ويؤبن الامبراطورية الزائلة ببلاغته المعهودة به حيث قال في خطاب له القاه في ٧ آذار عام ١٩٤٧ في مجلس العموم البريطاني ونشرته جريدة التيمس في اليوم نفسه ماترجمته :

« اننا نشهد اليوم بقلوب تتفطر كمدا وأسى زوال الامبراطورية البريطانية وافول نجمها المتألق مجدا ».

وكان المستر ايمري وزير الممتلكات البريطانية في وزارة المحافظين قد سبقه في نعوة الامبراطورية البريطانية مهاجما الاساليب الاميركية الرامية الى تصفية الامبراطورية حيث قال في كتابه ماترجمته (١) :

« ان النظام والوسائل التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة تهدف الى تمكين فائض الانتاج الاميركي من غزو

---

(١) مجلة الشؤون الخارجية (اميركية) عدد تموز عام ١٩٤٧ صفحة ٥٩٢

العالم وتوطيد سلطان ارباب المال من الاميركيين وهذا مما سيعود على العالم بالفوضى وعدم الاستقرار وخاصة على تلك البلدان التي تمتلك وحدات اقتصادية محدودة النشاط سيكون من نتائج السياسة الاميركية انعدام التعاون بين الدول لتحقيق مصالحها المشتركة.

وقد نشر اللورد « ولتون » زعيم حزب المعارضة بمجلس اللوردات في جريدة التيمس وفي عددها الصادر في ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٤٧ ما ترجمته:

« لقد كان مشترطا في المفاوضات التي دارت بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ان تمنح الاخيرة أميركا المركز التجاري الممتاز في الامبراطورية البريطانية وهذه الشروط لا تشكل خطرا شديدا على مصالحنا في الامبراطورية فيما لو انتهت المفاوضات وفق ما نشتهيه. وعلى حكومة العمال ان لا تغريها اكوام الذهب ومليارات الدولارات بالتنازل عن مركزها التجاري ضمن الامبراطورية.

اننا نؤمن بضرورة اجراء تعديلات اساسية على موقفنا السابق في التجارة الدولية ولكننا يوم نتنازل عن امتيازاتنا

التجارية داخل بلادنا وامبراطوريتنا فعندئذ سيكون ذلك اليوم اسوء يوم يمر في حياتنا الاقتصادية والسياسية .

اننا اذا سمحت لأية حكومة ، مهما كانت صداقتها لنا ، بان تملي علينا شروطها وتحدد لنا السياسة الاقتصادية التي يجب ان نتبعها فعندها سنكون قد وقعنا فريسة لاصعب أزمة مادية ومعنوية شهدها تاريخنا القديم والحديث »

وقد جابهت جريدة (نيويورك تايمس) الاميركية الطبقة الرأسمالية بالحقيقة الواقعة اذ قالت في عددها الصادر في ١٢ آذار عام ١٩٤٧ مايلي :

لقد انتهى عصر السياسة الانعزالية وحل محله عصر تحمل الولايات المتحدة لمسؤولياتها العالمية ان حكوماتنا تمتلك اليوم أسطولا بحريا اضخم عُددا وعدداً من جميع ما اجتمع للعالم من اساطيل ولبلادنا القوة الجوية الكبرى والقواعد البحرية والجوية الموزعة على جميع انحاء العالم وبيدها سر القنبلة الذرية وموازنتها الحربية اضخم موازنة عرفها العالم .

ويستدل من جواب نيويورك تايمس على ان حكومة الولايات المتحدة قد انتوت تنفيذ ما أرادت تنفيذه من برامج

توسيعية اقتصادية أقبلت دول العالم بذلك أم لم تقبل لأن الولايات المتحدة على حد قول جريدة «نيويورك تايمس» لاتمتلك الدولار فحسب بل القوى العسكرية وسر القنبلة الذرية ايضاً وعلى دول العالم اليوم ان تختار بين الاستسلام والرضوخ لمشيئتها أو الصراع والكفاح والحرب .

ولكن الحكومة الاميركية وجدت ان معاهداتها الاقتصادية مع الدول الاوروبية سوف توصلها الى الكثير من أهدافها وتوفر عليها نفقات الحرب وتكاليفها .

وقد كان لاميركا ما أرادته فالمادة الخامسة من المعاهدات الاقتصادية الاوروبية الاميركية قد حققت جميع اغراضها . ووراء هذه المادة يكمن الخطر الشديد على تطور المجتمع الانساني ورفاهه لأن النص الوارد فيها يخول الولايات المتحدة ان توازن بين احتياجاتها الصناعية لمواد الحمام وبين رواج سلعها المصنوعة منها فازدياد استهلاك نوع معين من السلع الاميركية يحتم على الدول الموقعة على اتفاقية مشروع مارشال أن ترصد الاعتمادات المالية الطائلة لانتاج مواد الحمام التي تصنع منها تلك السلع وهذا مما يؤدي آليا الى اهمال انتاج

مواد الخام الاخرى لأن العناية بالانتاج ستتوجه عندئذ الى انتاج مواد الخام التي تطلب او ترى الحكومة الاميركية انتاجها ضرورياً لصناعتها .

فقد يتجه الانتاج الاميركي وجهة كمالية بالنسبة لاحتياجات المستهلكين في العالم كانتاج الذهب والماس أو استخراج المعادن الذرية وغيرها من تلك المواد التي يكلف انتاجها مبالغ طائلة وهكذا يترتب على كافة الشعوب أن تهمل تأمين احتياجاتها الضرورية لتستخدم جميع قواها ومواردها في سبيل انتاج المواد الاوليه التي يطلبها أرباب الصناعة والمال من الاميركيين .

وقد ورد أيضاً هذا النص المتعلق بانتاج وتسهيل تصدير المواد الاولية الى الولايات المتحدة في المعاهدة المعقودة بين بلجيكا والولايات المتحدة وذلك في المادة الخامسة والفقرة الاولى كما جاء ايضا في هذه المادة وفي فقرتها السادسة ما ترجمته .

« على الحكومة البلجيكية عندما تطلب حكومة الولايات المتحدة ان تتعاون والحكومة الاميركية على تحقيق

أحكام الفقرة الاولى والثانية من المادة الخامسة (راجع نص الفقرة الاولى والثانية اللتين اوردتهما حين التحدث عن المعاهدة البريطانيه الاميركية) وذلك فيما يتعلق بانتاج مواد الخام في أي مكان خارج بلجيكا » .

وقد وردت ايضاً هذه الفقره في جميع المعاهدات الاوروبية الاقتصادية . وهدف الولايات المتحدة من وراء ايراد هذا النص ظاهر وجلي فهي تروم ان تسهل لنفسها تملك ومراقبة الانتاج العالمي لمواد الخام ولهذا فهي تطلب من الدول أن تتعاون واياها في هذا الحقل الاقتصادي وأن تعطي الاستثمارات الاميركية حق العمل في كل مشروع اقتصادي تنوي أية حكومة اوروبية القيام به خارج بلادها فاذا أرادت سويسرا مثلا ان تنقب عن البترول في صحراء الربع الخالي ووجد أصحاب رؤوس الاموال الاميركية ان استثمارات سويسرا وشركاتها لانتاج البترول قد توفقت وحصلت على نتائج طيبة من أعمالها ولكن ملكية سويسرا لامتياز التنقيب عن البترول في ذلك الجزء من العالم لا يخول رؤوس أموال اميركية ان تنشط هناك أيضا ولهذا وجدت

الحكومة الاميركية لها مخرجا من هذا الاحتمال وذلك عن طريق التعاون في الخارج المنصوص عليه في المعاهدة الاقتصادية السويسرية الاميركية .

والتعاون الاميركي شبيهه اليوم بمبدأ الدفاع المشترك الذي أوجده المستر بيفن وحاول تطبيقة على مصر والعراق . وتتوخى الولايات المتحدة من وراء هذا التعاون الاستفادة ايضاً من النفوذ السياسي للدول الاوروبية في شتى انحاء المعمورة لأن الفقرة الاولى من المادة الخامسة من المعاهدات الاقتصادية الاوروبية الاميركية لا تنص على ضرورة انتاج مواد الخام التي تتطلبها الصناعات الاميركية فحسب بل على ضرورة تسهيل تصدير تلك المواد الى الولايات المتحدة الاميركية ايضا وحبا بتوسع هذا النوع من التعاون الاميركي الاوروبي رأت أن تنص في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة على ضرورة امتداد التعاون بين الدول الاوروبية والولايات المتحدة الى خارج بلدان أوروبا وممتلكاتها الاستعمارية اي الى بلدان مستقلة قد تكون على وفاق سياسي او اقتصادي واحدى الدول الاوروبية الموقعة على مشروع مارشال فاذا

رأت الولايات المتحدة ان هناك دولة مستقلة لا تسهل دخول الاستثمارات الاميركيه ولا تعمل على انتاج مواد الخام التي تحتاجها الصناعة الاميركيـة أو لا تعمل على تسهيل تصدير تلك المواد الى الولايات المتحدة وكانت تلك الدولة المعاكسة لمشروعات الرأسمالية الاميركيـــة ترتبط برباط سياسي أو اقتصادى واحدى الدول الاوروبيـة فان المعاهدة الاقتصادية المعقودة بين الحكومة الاميركية وبين تلك الدولة الاوروبية تخول الولايات المتحدة ان تطلب منها استعمال نفوذهـــا السياسي او الادبي لتحقيق الاغراض الاميركية داخل تلك الدولة المستقلة .

ولقد نشرت الصحف العربية مؤخراً وجريدة الاهرام على ما أذكر خبرا يفيد هذا المعنى حيث جاء فيه بان هناك اتفاقا عقد بين الولايات المتحـدة الاميركية وبين بريطانيا يقضي بضرورة استعمال بريطانيا لنفوذها السياسي في احدى الدول العربية لتمكين شركة الزيت الاميركية السعودية من تمديد خطوطها الى البحر المتوسط لتسهيـل تصدير الزيت السعودي واتفاق كهذا ليس ببعيد عن الصحة لأنه مستوحى

من روح الاتفاقية الاقتصادية المعقودة مؤخرا بين بريطانيا والولايات المتحدة .

يتضح لنا مما تقدم بان ايراد هذه المادة المتعلقة بانتاج مواد الخام لعبة اميركية بارعة تحقق في طيها معظم اغراض الرأسماليين الاميركيين. ولا يهمنا ان نتساءل هنا كيف انطلت هذه الخدعة الاميركية على ساسة الدول الغربية لأن الاهم هو أن أوروبا المفلسة قد باعت بثمن بخس وزهيد حريات شعوبها وتطورها الاقتصادي فالاجتماعي فلقد تحقق الآن حلم أرباب الصناعات الاميركية وممولها وأصبحت أوروبا قارة زراعية لا تتعدى مهمتها الصناعية انتاج مواد الخام في بلادها وممتلكاتها الاستعمارية وحرمان شعوبها وشعوب تلك المستعمرات ومناطق النفوذ الاوروبي في العالم من خيرات بلادهم وثرواتها لتقديمها الى الولايات المتحدة الاميركية .

وهكذا تمكنت الولايات المتحدة عن طريق المعقولية واللامعقولية التي نصت عليها المعاهدات الاقتصادية الاوروبية من ان تفرض نظام التقنين في توزيع المواد الاولية على

على ما قد يتبقى في العالم من صنـــاعات .

وبذكر القارىء ما أوردته سابقا عن تطور الاحتكارات الاميركية حيث قلت ان منع المواد الأولية عن الصناعات المستقلة عن الاحتكارات كانت من أهم الوسائل التي لجأت اليها الاحتكارات الكبرى لارغام المشروعات الفرديـــة على الانضمام اليها او القضاء عليها وهكذا فان طبيعـــة السلطات التي تمتلكها الولايات المتحدة عن طريق المعاهدات الاقتصادية مع اوروبا سوف لاتمكنها من السيطرة على المواد الأولية فحسب بـــل ستتعداها الى السيطرة على مجموع الصناعات الاوروبية التي سيكون مصيرها الانهيار فيما لو منعت عنها أميركا المواد الأولية .

وسينتج عن هذا التنظيم الجديد الذي فرضتـــه الولايات المتحدة على أوروبا فالعالم تحديدا طبقيا للعالم اسوأ من تحـــديد هتلر لدرجات الشعوب وطبقاتها لأن السياسة الاقتصادية الجديدة للحكومة الاميركية قد وزعت شعوب العالم الى ثلاث طبقات وهي الطبقة الصناعية الاميركية فطبقة سعر منتجي مواد الخام من العمال الاوروبين والعمال في سائر

انحاء العالم وطبقة الزراعيين وهذا التوزيع الطبقي الجديد جاء عن اشتداد ساعد الرأسمالية الاميركية وتمتعها بقوى مالية وانتاجية جبارة جعلتها تشعر بان العالم بمجموعه اليوم هو وحدة اقتصادية تامة ولقد عبر عن هذا الرأي الكاتب الاميركي « ولتر يمبان » في كتابه الذي طالب فيه بانشاء حكومة اتحادية عالمية ونسي الكاتب ان يطالب بجعل نيويورك أو واشنطن عاصمة لها .

وسينشأ عن تطبيق البرامج التوسعية الاقتصادية الاميركية تقسيم جديد للمجتمع وطبقاته وستفوق مظالمه ما كان للمجتمع الاقطاعي من جور وطغيان وما للمجتمع الرأسمالي الحالي من استغلال وحرمان لأن الرأسمالية الاميريكية الحالية هي رأسمالية فريدة في نوعها .

ولكن هل تلبث البقاء للمجتمع الذي تنوي الولايات المتحدة انشاءه ؟ لن اترك الاجابة على هذا السؤال للمستقبل لأنني اؤمن بان هذا المجتمع الجديد للرأسمالية الحديثة سوف ينهار سريعاً ولن يعمر اكثر من سنوات معدودة لأنه سيواجه هجوما من الداخل والخارج وسوف

لا تحمل عناصر بقائه المتعارضة قوة ذاك الهجوم المرتقب وشدته وستنهار صروحه وستتمرد القوى الشعبية عليه وستجمع كلمة شعوب العالم على ضرورة هدمه والخلاص منه .

لماذا قبلت اوروبا بمشروع مارشال

قد يتساءل القارىء كيف تسمح الطبقة الرأسمالية الاوروبية لحكوماتها بان توقع مثل هذه الاتفاقات الاقتصادية التي تقضي على كل مالها من مصالح في العالم وأمل في المستقبل ؟

ان الطبقة الرأسمالية الاوروبية تؤمن بسياسة الأمر الواقع وتعرف بانها قد فقدت نتيجة الحرب الاخيرة جميع مالها من قوى اقتصادية ومعنوية ومادية وانها لن تستطيع الاحتفاظ بالقليل المتبقي لها الا اذا سامت بشروط زميلتها الرأسمالية الاميركية لانها تدرك بان أحجامها عن الاتفاق مع الممولين الاميركيين سيعرض النظام الذي تعبت في بنائه القرون الطويلة لانهيار مؤكد وهذا اشر

ماتخشاه حيث ترى فيه القضاء على آخر ذرات أملها في المستقل .

لأن انهيار النظام الاقتصادي الاوروبي سيعقبه أيضاً انهيار النظام السياسي الناشيء عنه وبانهيار هذين النظامين سيصبح من المستحيل نشوؤ نظام جديد يبنى على أساس المحافظة على بقاء الطبقة الرأسمالية وصيانة مصالحها وهي لهذا تفضل أن تبيع نفسها ومستقبلها للرأسمالية الاميركية خشية أن تنهار وتشهر افلاسها أمام شعوب العالم لأن الطبقة الرأسمالية الاوروبية قد بلغ انحلال نظامها وتفسخه درجة اصبح معها لايقوى على الثبات أمام وعي الشعوب الاوروبية ويقظتها وهي لهذا تفضل أن تستسلم لصديق مغتصب على ان تنهار تحت اقدام شعوب اوروبا .

واليوم تأتلف الطبقة الرأسماليه الاوروبية وزميلتها الاميركية وتحشد كل مانبقى لها من قوى مخزونة في الولايات المتحدة والعالم لترد الغزوات الشعبية وغارات الجماهير عن نظامها ولتحمي وجودها عن طريق اندماجها بالاحتكارات الاميركية ولهذا فعلينا ان لانستغرب كرم الرأسماليين

الاوروبين وبذلهم واغداقهم على زملائهم الاميركيين كل ما كانوا يتمتعون به من امتيازات تجارية واقتصادية لأنه لم يعد امامهم من سبيل يسلكونه سوى اندماجهم بالاحتكارات الاميركية او الموت .

تخفيض الحواجز الجمركية
وتدابير تثبيت النقد

رأينا في مكان آخر من هذا الكتاب كيف نشطت الولايات المتحدة في مؤتمر هافانا للتجارة الدولية وضغطت على الدول الاعضاء لتخفيض الحواجز الجمركية وازالة القيود التي تحد من حرية التجارة . وقد أرادت الحكومة الاميركية ان لا تفوت الفرصة التي قدمها لها مشروع مارشال بل أن تعمل على تحقيق مبدأ حرية التجارة فتزيل الحواجز الجمركية القائمة بين شتى الدول الاوروبية لتسهل لبضائعها حرية الانتقال بين أقطار العالم ورخص السعر وثباته . وقد نجحت فيما أرادته فنشأ اول اتحاد جمركي اوروبي وهو الاتحاد المعروف باسم « البنلوكس » والذي يضم هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج

كما وان تأشيرات السفر « فيزا » قد الغيت بين جميع بلدان دول اوروبية الغربية تسهيلا لتنقلات ارباب الاعمال وأسفارهم .

ومبدأ الحرية التجارية ليس بجديد على العالم فلقد دانت به بريطانيا في القرن التاسع عشر وسعت الى تطبيقه في العالم وقد وجد هذا المذهب في الكاتب الاقتصادي الانكليزي آدم سمث خير داعية له في ذلك القرن . أما الدوافع التي حدت ببريطانيا لاعتناق هذا المبدأ في ذلك الحين فهي الدوافع والأسباب ذاتها التي تدفع الولايات المتحدة الى اعتناقه والايمان بحرية التجارة . فلقد كانت بريطانيا في القرن التاسع عشر تعتبر نفسها الورشة الصناعية في العالم وكان يضطرها رواج منتجاتها الى العمل بمبدأ حرية التجارة ولهذا خاضت الحروب الطاحنة في أوروبا ضد نابليون حينما منع دخول البضائع الانكليزية الى القارة الاوروبية ورضيت عن المساعدات التي كان يقدمها نابليون الثالث للحركات التحريرية في ايطاليا كي توحد أنظمة ايطاليا السياسية في دولة موحدة ونظام تجاري واحد ووقفت على الحياد في الحرب السبعينة (١٨٧٠)

بين فرنسا وألمانيا على تلك الحرب تقضي على الصناعات الناشئة في هذين البلدين فتتمكن البضائع الانكليزية من اقتحام أسواقهما وقد أقدمت بريطانيا على كل هذه الاعمال لتحصد النتائج التي تحصدها الولايات المتحدة اليوم ولكن الحروب الاوروبية في القرن التاسع عشر وباسلحتها البدائية بالنسبة لاسلحة الحرب العالمية الاخيرة لم يكن لها كبير أثر على اقتصاد دول اوروبا الناشيء حيث خرجت كل دولة منها وهمها الأول توطيد الصناعة الوطنية وحمايتها بسياج من الرسوم الجمركية العالية ولهذا اضطرت بريطانيا أن تشترك في الحرب العالمية الاولى لتقضي على مزاحمتها الجبارة في الاسواق العالمية المانيا القيصرية ولكن حالة اوروبا اليوم غير حالتها بالأمس فجهازها الاقتصادي الحالي خرب لا يستقيم دون الارتماء في احضان الرأسمالية الاميركية التي حلت الآن في المحل الذي كانت تحتله بريطانيا في القرن التاسع عشر حيث أصبحت في القرن العشرين الورشة الحقيقية لصناعات العالم « ويقتضي بقاؤها الورشة الصناعية ان تعمل على توسيع تجارتها وتمكينها من الوصول الى جميع اسواق

العالم لأن ازدهار الصناعة متوقف على رواج التجارة وانتشار استهلاكها . ولهذا ضغطت الحكومة الاميركية على الدول الاوروبية الغربية للقبول بمبدأ حرية التجارة فاوردت في الفقرة الاولى ـ د ـ من المادة الثامنة من المعاهدة الاميركية البريطانيه والمعاهدات الاخرى هذا النص القائل .

« على المملكة المتحدة ان تتعاون مع الدول المشتركة في مشروع مارشال لتسهل تبادل البضائع والخدمات بينها ومن ثم بين اقطار العالم الأخرى وذلك عن طريق تخفيف الحواجز الخاصة منها والعامة في وجه التجارة الدولية .

ثم قالت الفقرة الثالثة من المادة نفسها ما ترجمته

« على حكومة المملكة المتحدة ـ بريطانيا ـ ان تتخذ الاجراءات الكافية التي تمكنها من التعاون مع الدول الاخرى فتمنع المؤسسات والمشروعات التجارية الخاصة منها والعامة من الاقدام على أي عمل يضر بالتجارة الدولية ويحد من المنافسة ويقيد وصول البضائع الى الاسواق أوينمي احتكار الاسواق العالمية .

لقد أرادت الولايات المتحدة ان تهدم آخر حاجز أمام حرية التبادل التجاري فدعت الى توحيد أنظمة النقد العالمي فلقد درجت اوروبا حتى نهاية الحرب الثانية على استعمال قواعد مالية مختلفة لتثبيت نقدها وكانت قيمة النقود الاوروبية ترتفع وتهبط وفقا للاحتياجات الاقتصادية لكل دولة من الدول فكثيرا ما كانت تلجأ احدى الدول الاوروبية الى تخفيض قيمة نقدها لتتخلص مما عليها من ديون أو لتروج تجارتها على حساب الدول الأخرى وهذا مما كان يسبب اغراق أسواق العالم بسلع البلد ذي النقد الرخيص. ومرارا عديدة حال ارتفاع قيمة نقد احدى الدول دون رواج تجارتها ولهذا رأينا الرئيس روزفلت في السابق يعمد في نظامه الجديد (NEWDEAL) الى تخفيض قيمة الدولار لتنشيط التجارة الاميركية.

أما اليوم فان تجارة الولايات المتحدة تعاني ازمة شديدة أوجدتها السوق السوداء لقيمة الدولار حيث تبلغ قيمته في بعض البلدان الاوروبية اضعاف قيمته الرسمية وارتفاع قيمة الدولار في السوق السوداء والفرق بين سعريه

الرسمي والحر اشبه ما يكون بضريبة غير مرئية على البضائع الاميركية التي تستورد بدولار حر وهـــذا مما يؤدي الى ارتفاع ثمنها ويحول دون رواجها ويجعل الفرق شاسعا بين قيمة السلعة في الولايات المتحدة وقيمتها في الاسواق العالمية ولهذا طالبت الولايات المتحدة الدول الاوروبية بضرورة تنظيم نقدها وسعت في اتفاقية «بريتون وودز الدولية» الى اعتبار قاعدة كمبيو الذهب أساسا للنقد العالمي.

ولكن اتفاقية «بريتون وودز» لم تحد من نشاط السوق السوداء فبقي للدولار الاميركي سعران متفاوتان سعر رسمي وسعر السوق السوداء وهذا مما عاد على تجارة الصادرات والواردات الاميركية بخسائر جسيمة اذ ان قيمة مستوردات أميركا تدفع بسعر الدولار الرسمي وهذا مما يجعل كمية البضائع الاوروبية المصدرة الى الولايات المتحدة لا تتجاوز نصف كميتها الحقيقة في سوريا أو ربعها في فرنسا ولهذه الاسباب الواردة نصت الولايات المتحدة في معاهداتها الاقتصادية على ضرورة تثبيت النقد وقد جاء مثلا في الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بينها وبين بريطانيا وذلك في

الفقرة الاولى - ج - من المادة الثانية هذا النص .

« على حكومة المملكة المتحدة ان تسعى الى تثبيت نقدها وتحديد سعر ثابت للنقد الاجنبي وأن توازن ميزانيتها العامة وتوجد وتحافظ على استقرار مالي كي تعيد الثقة الى نظامها النقدى .

مكافحة التضخم النقدى فى اوروبا

ولكي تكافح الولايات المتحدة الاميركية التضخم النقدي الذي يسود اليوم معظم الدول الأوروبية اشترطت على الدول المشتركة في مشروع مارشال ان تسحب كل دولة من التداول مبالغ من نقدها الوطني وتضعها في مصرفها الخاص بها بحيث تكون تلك المبالغ مساوية لقيمة الدولارات والامدادات الاميركية التي تتلقاها تلك الدولة من الولايات المتحدة ولا يجوز لها ان تتصرف بتلك المبالغ الا وفق ارشادات وتوجيهات اللجنة الاميركية التي تشرف على توزيع ومراقبة استخدام وصرف المساعدات الاميركية وقد جاء هذا الشرط في جميع المعاهدات الاقتصادية الاوروبية

الاميركية وسأوردة كما جاء في المعاهدة اليونانية الاميركية على سبيل المثال :

قالت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من تلك المعاهدة ماترجمتـــه :

على الحكومة اليونانية ان تضع رصيدا في بنك اليونان باسم الحكومة اليونانية ويسمى هذا الرصيد بالرصيد الخاص ويكون بـ ـ درخما (عملة اليونان) ويجب ان يعادل هذا الرصيد قيمة البضائع والخدمات والمعلومات الفنية الاميركية بما في ذلك قيمة تكاليف التخزين والنقل والاصلاحات التي تتطلبها الآلات التي طرأ أو يطرأ عليها خلل .

وقد جاء أيضا في الفقرة السادسة من المادة ذاتها ماترجمته : « لا يسمح للحكومة اليونانية أن تسحب اية مبالغ من الرصيد الخاص الاعقب موافقة حكومة الولايات المتحدة على ذلك » .

اثر مشروع مارشال على الاقتصاد الاميركي

مما لاشك فيه بان تصدير رؤوس الاموال الى الخارج هو في الوقت ذاته وسيلة لتسهيل وتشجيع تصدير البضائع

والسلع ولهذا جاءت القروض الاميركية غير التابعة لمشروع مارشال والقروض والمنح التي قدمها المشروع للدول الاوروبية عاملاً في ترويج التجارة الاميركية وتصريف البضائع المخزونة وحماية الصناعة الاميركية من التوقف عن العمل والانتاج .

فلقد بدأت الصادرات الاميركية منذ نهاية الحرب تتدنى بصورة أرهبت السلطات الرسمية الاميركية وأرباب الصناعات ونقابات اتحادات العمال وأصبح كل فرد في الولايات المتحدة لا حديث له سوى عن الازمة المنتظرة وما ستخلفه تلك الازمة من مصائب وكوارث وبالجدول التالي بيانات عن تدني الصادرات والانتاج الاميركي عقب الحرب .

(١)

عـام	قيمة الصادرات بملايين الدولارات	النسبة المئوية للانتاج الصناعي	النسبة المئوية للانتاج الزراعي
١٩٣٧	٣٣٦٠	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪
١٩٣٨	٣١٠٠	٧٩ ″	٩٧ ″
١٩٣٩	٣١٩٠	٩٦ ″	١٠٠ ″
١٩٤٠	٤٠٢٠	١١١ ″	١٠٤ ″
١٩٤١	٥١٥٠	١٤٣ ″	١٠٧ ″
١٩٤٢	٨٠٨٠	١٦٧ ″	١١٧ ″
١٩٤٣	١٣٠٠٠	٢١٢ ″	١٢١ ″
١٩٤٤	١٤٥٤٠	٢٠٨ ″	١٢٨ ″
١٩٤٥	١٠٦٢٢	١٨٠ ″	١٢٥ ″
١٩٤٦	١٠٢٢٠	١٥٠ ″	١٢٨ ″

ومن الجدول المتقدم نلاحظ ان قيمـــة الصادرات الاميركية تدنت خلال سنه واحدة الى $\frac{٥}{٧}$ ما كانت عليه في السنة التي سبقتهـا كما ان الانتـاج الاميركي الصناعي

(١) النشرة السابعة للمالية والاحصاء الصادرة عن هيئة الامم المتحدة في شهر تموز عام ١٩٤٨

هبط الى ما يقارب ثلثي ما كان عليه عام ١٩٤٣ وهذه الحقائق هي التي اضطرت الحكومة الاميركية الى الموافقة على سياسة القروض والاكثار منها وقد عادت هذه السياسية بالخيرات الوافرة على التجارة والانتاج الامريكي حيث ازدادت قيمة الصادرات الاميركية خلال عام واحد وهو عام ١٩٤٨ ، ٨٣٤٦ مليون دولار كما ان الانتاج الاميركي ارتفع من ١٥٠ ٪ عام ١٩٤٦ الى ١٨٥ ٪ عام ١٩٤٨ .

ولهذا قابلت الصحف والمجلات الاميركية مشروع مارشال بتكبير وتهليل ورحبت به ترحيبا حارا واعتبرته احد الاركان الهامة لتدعيم الرفاه العام للشعب الاميريكي أو بالأحرى لتمكين أرباب الصناعة الاميركية من اجتناء الارباح الطائلة على حساب دافعي الضرائب من الشعب الاميركي .

خاتمة

واليوم وقد اتضحت لنا أغراض مؤتمر هافانا ومراميه وأهداف مشروع مارشال والاطماع المستترة وراءه ورأينا بوضوح الخطوات التي أتبعتها الولايات المتحده الاميركية منذ خروجها على سياسة العزلة حتى مؤتمر هافانا التجاري فمشروع مارشال الذي لا يتعدى كونه احدى الحلقات التنفيذية لقرارات مؤتمر هافانا التي تظهر فيها السياسة الاقتصادية الاستعمارية للولايات الميحدة .

والآن حق لنا أن نتساءل هل سينجح مشروع مارشال وهل سيستطيع أرباب الصناعة والمال من الاميركيين الاحتفاظ بنفوذهم السياسي وسلطانهم الاقتصادي على العالم الى الابد ؟

كلا ان هذا لن يكون فالقواعد الاساسية التي شيدت عليها الولايات المتحدة ذاك النفوذ وهذا السلطان

قواعد عدوها التقدم والتطور ولهذا فعلينا ان لا نستغرب حلول الازمات بها قريبا لأن سياسة القروض وعشرات المشاريع كمشروع مارشال لن تستطيع ان تحل التعارض الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي الحديث ولهـــذا فعلى الشعب الاميركي ان ينتظر حلول أزمة اقتصادية حادة قد تفقده رشده او تعيد اليه رشده .

انتهى

DATE DUE

338.91:Sh53aA:c.1
الشيباني، احمد
الاهداف الاستعمارية وراء مشروع مار
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01017535

American University of Beirut

338.91
Sh53aA

General Library

338.91
Sh53aA
c.1